آندجيه برونياريك





دمشق ــ اوتوستراد المزة
هاتف ٢٤٤١٢٦ ــ ٢٤٣٩٥١
تلكس ٤١٢٠٥٠
ص. ب. ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص

لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

خديعة المائة عام

طبعــة ١٩٩١

آندجيه برونياريك

خديعة المائة عام

جرائم المخابرات الاسرائيلية منذ نشوئها حتى الثمانينيات

ترجمة نديم اليافي

هذا الكتاب

لا شك عزيزي القارئ في أنك اطلعتَ على الكثير من الكتب التي تستعرض إرهاب جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد»، وسمعت عن تلك الأساليب البشعة والقذرة التي تمارسها هذه الأجهزة القمعية من اغتيالات وسرقات ومؤامرات وقرصنة. ولكن هذا الكتاب يتميز عن غيره بأنه جمع معظم مانشر حول نشاط الموساد منذ نشوئها وحتى عام ١٩٨٢، وعاد ليحللها ويُرتبها بشكل يكشف حقيقة الإرهاب الإسرائيلي وأساليبه.

لقد تعرَّض هذا الكتاب بشكل رئيسي لحقيقة وجود الأسلحة النووية لدى إسرائيل، وكشف النقاب عن تعاون أجهزة الاستخبارات الغربية مع العدو الصهيوني، لتحقيق مأربهِ هذا. كذلك يمتاز هذا الكتاب بالأسلوب الموضوعي المنطقي في تحليل الأمور وربط بعضها ببعضها الآخر.

إنني إذ أُقدِّم هذه الترجمة لآمل أن أكونْ قد أدَّيتُ خدمة لشعبي ووطني، ليتعرف على طبيعة العدو الصهيوني أكثر فأكثر، ويستنتج العبر اللازمة لمتابعة النضال حتى التحرير والعودة.

المترجم

مقدمة

في شهر تشرين الثاني /نوفمبر/ من عام ١٩٦٨ أبحرت باخرة صغيرة من مرفأ أنتويربيا البلجيكي، وعلى متنها شحنة تقدَّر بخمسمائة وستين برميلاً معدنياً، تحتوي على مائتي طن من مادة اليورانيوم. ومن هذه الكمية يمكن صناعة عشر قنابل، كتلك التي أُلقيت على مدينتي هيروشيما وناكازاكي. وفور إبحارها توجهت الباخرة نحو مدينة جنوة في إيطاليا، غير أنها لم تصل أبداً إلى مرفأ تلك المدينة.

وفي عام ١٩٧٣ قامت ماتُسمى بفرقة الموت باغتيال أحد العرب في مدينة نرويجية صغيرة، وفي أثناء التحقيق أوضح أحد المشتبه بهم بالاشتراك في القتل، أنهُ كان صاحب هذا المركب الذي شحن اليورانيوم من أنتويربيا. وبالطبع علمت بتفاصيل هذا الاعتراف عدة أجهزة استخبارات في أوربة الغربية، إضافةً لجهاز المخابرات المركزية الأمريكية، ولكن وكما في فضيحة ووترغيت كان إخفاء الموضوع أمراً بالِغ الأهمية للبعض. وظهرت أول معلومات عن هذه الخديعة الإسرائيلية في الصحافة عام ١٩٧٧. غير أنها كانت نسبياً ضئيلة، إلى أن قام الصحفيون الثلاثة «آلان دافنبورت ـــ بول إيدي ـــ بيتر غايلمان» بفتح ملفات القضية من جديد، وذلك بأن أجروا ما يقارب المائتي لقاء صحفي في سبعة عشر بلداً، ومن ثم جمعوا ثمرة أبحاثهم في

كتابهم تحت عنوان « فضيحة الرصاص » الذي ظهر في لندن عام ١٩٧٨ . وقد اعتمدت على هذا الكتاب بشكل رئيسي في دراستي هذه، لكونه الكتاب الوحيد من نوعه. لذا لا يمكن مقارنة المعلومات الواردة على لسان مؤلفيه مع غيرها .

أما في بولندا ، فكتب قليلة تلك التي أشارت إلى اهتمام إسرائيل بصناعة الأسلحة الذرية ، ومن هذه الكتب لـ « ف . فيتشورك » تحت عنوان « الحد من الأسلحة النووية » . وقد تـمَّ نشرهُ عام ١٩٦٩ ، وآخر تحت عنوان « سلاح إسرائيل السري » لـ « بولسواف بياستوفيتش » الذي صدر عام ١٩٧٠ . كما حصلت على عدة معلومات أخرى عن صناعة الأسلحة الذرية في إسرائيل، من كتاب لفؤاد جابر تحت عنوان « إسرائيل والتسليح الذري » الصادر في لندن عام

١٩٧١ ، ومن كتاب لـ « شلومو آرنسون » بعنوان « قدرة إسرائيل الذاتية في التسليح الذري » الصادر عن جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧٧ . كذلك حصلت على معلومات مفصلة عن هذا الموضوع من كتاب لسامي خديوي الصادر في بيروت عام ١٩٧٢ بعنوان « جريمة بدون عقاب » .

أما المعلومات المتعلقة بقضية أوسلو ، فقد حصلتُ عليها من كتاب THE ISRAELI SECRET SERVICE لريشارد ديكون ، الصادر في لندن عام ١٩٧٨ . ومن كتاب « س . ك غروسبي » تحت عنوان A TACIT ALLIANCE في نيوجرسي ، حصلتُ على المعلومات المتعلقة بتعاون فرنسا مع إسرائيل ، في مجال الأسلحة الذرية . كذلك من كتاب « إسرائيل وألمانيا الغربية » للكاتب البولندي « ت .

فالخينوفسكي »، جمعتُ المعلومات المتعلقة بتعاون ألمانيا الغربية مع إسرائيل في هذا المجال. أما عملية ميونيخ، فقد حصلت على معلوماتها من كتاب « الفلسطينيون ... حياتهم وحربهم » لآنا بوكوفسكا الصادر عام ١٩٧٨ . بينما حصلتُ على تفاصيل حرب عام ١٩٧٣ بين سورية ومصر من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، من كتاب لادفارد فوتيشيك، تحت عنوان: « قضية الشرق الأوسط » الصادر عام ١٩٧٥ . ولتوضيح نشاط إسرائيل وسياستها في المجال العسكري استعنتُ بكتاب « غولدا مائير » بعنوان « حياتي »، وكتاب آخر لموشيه دايان بعنوان « قصة حياتي » الصادرين في لندن عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . أما المجلة الأسبوعية الإنكليزية « ساندي تايمز ماغازين »، فقد كانت مصدراً للمعلومات المتعلقة بفرقة الموت، بينما

كانت المجلة الأسبوعية الأمريكية «التايم» مصدراً للمعلومات السرية المتعلقة بما يسمى «فضيحة القنابل الذرية». وأخيراً الأحداث التي جرت في مدينة طولون ربيع عام ١٩٧٩، فقد حصلتُ عليها من المجلة الفرنسية «لونوفيل أوبسرفاتور».

المؤلف

الفصل الأول

الموساد تعني مؤسسة (١)

(١) يستعمل الكاتب خلال فصول الكتاب تعبير المؤسسة بدلاً من الموساد . ولتسهيل تم استعمال كلمة الموساد في هذه الترجمة، مع العرض أن كلمة مؤسسة كانت تستخدم للدلالة على نشاط الموساد قبل قيام الدولة الصهيونية .

المترجم

تقع سفارة إسرائيل في شارع « بلاس غرين ٢ » جانب حديقة كينستون المعروفة في لندن . وفي مساء أحد الأيام من خريف عام ١٩٦٧ جرى بها احتفال بمناسبة انتهاء مهمة الجنرال « زفي زامير » الملحق العسكري فيها ، بعد أن شغل هذا المنصب لعدة أعوام ، وقد جرت العادة في وزارة الدفاع الإسرائيلية ، وفي دوائر المخابرات التابعة لها أن يقوم أذكى الضباط بمهمة ملحق عسكري ، لدى إحدى الدول أولاً ، ومن ثم توكل إليهم المناصب العليا الأخرى .

وكما يحصل عادة في مثل هذه اللقاءات ـــ ويجب أن نذكر أن معظم المدعوين كانوا من الضباط البريطانيين ، ومن السفارات الصديقة لإسرائيل ـــ سُئل الجنرال عن طبيعة العمل الذي سيوكل إليهِ بعد عودتهِ لبلادهِ ، فأجاب :

«سأعمل في صناعة النسيج». لقد كانت هذه الإجابة صحيحة وفي الوقت نفسه غير صحيحة، بحيث أن زامير، العالم بأسرار المخابرات الإسرائيلية، أعطى بذلك إشارة إلى أن عمله الرئيسي سيكون متعلقاً بالصناعة الذرية. فالمخابرات الإسرائيلية كانت تستعمل دائماً عبارة صناعة النسيج، للتغطية على موضوع الأسلحة الذرية.

لقد عملت المخابرات الإسرائيلية عدة أعوام مع المخابرات البريطانية، لذلك فإن معظم الضباط الإنكليز كان يعلم تماماً باهتمام إسرائيل بالأسلحة الذرية. أما إجابة الجنرال زامير هذه، فكان يمكن أن يصدقها فقط مَنْ لم يعلم بمثل هذه التعقيدات والأسرار.

وكما سبق وأشرنا، فإنه جرت العادة على أن توكل لكبار الضباط الإسرائيليين الـمُحالين للتقاعد مناصب رفيعة في مجال الصناعة. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي، فقد كان يحتفظ لزامير بمهمة ذات طبيعة خاصة، إذ أوكل إليه فور وصولِهِ لتل أبيب أعلى منصب في «الموساد». وفي كتابه «سلاح الصهيونية السرّي» أعطى «س. كريوف» تفاصيل دقيقة عن حياة

الجنرال الذي قُبض عليه أثناء فترة الوصاية البريطانية على فلسطين، بتهمة تهريب عادية أُدخل على أثرها السجن. غير أنه خرج منه بسرعة بعد أن أُعفي عنه. وبعد ذلك تلقى دعوة لزيارة لندن. وفي عام ١٩٤٥ تخرج من الكلية الحربية البريطانية، وعاد إلى إسرائيل لفترة قصيرة، رجع بعدها إلى لندن، ليعمل فيها ملحقاً عسكرياً لدى سفارة إسرائيل. أما مهمته الرئيسية في بريطانيا، فكانت شراء الأسلحة. وقد أكد كريوف على المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها زامير عند موشيه دايان. وعُرف عنه أنه كان دقيقاً جداً بأعماله. غير أن أحد الألمان الغربيين المقربين منه وصفه بأنه يشبه بائعاً محدود التفكير. وفي تل أبيب كانوا ينظرون إليه على أنه الرجل المناسب والمؤهل لقيادة مخابرات عصرية. ولا شك في أن المهمة التي كُلّف بها زامير كانت تتطلب حذلقة ودقة في التحليل.

أصبحنا إذاً نعرف معنى كلمة الموساد التي تأسست عام ١٩٣٧، كذلك أصبحنا نعرف رئيسها.

وفي هذه الفترة بالذات حاربت كل المنظمات اليهودية،

بما فيها الهاغانا الشهيرة على جبهتين رئيسيتين. فمن جهة قامت هذه المنظمات بحملات لإرهاب العرب وإبعادهم، بغية توطين اليهود مكانهم، ومن جهة أخرى قامت بتنظيم هجرة غير شرعية لليهود إلى فلسطين، رغم وجود قيود حول الهجرة إلى فلسطين، من قبل السلطات البريطانية.

ويبدو من المفيد هنا التذكير بتاريخ قيام إسرائيل ولو باختصار شديد. ففي عام ١٥١٧ احتلت الامبراطورية العثمانية فلسطين، وجعلت منها إقليماً خاصاً بالسلطان. وفي مطلع القرن الثامن عشر والتاسع عشر بدأت الحركة الصهيونية تنشط لتحقيق حلمها بقيام دولة إسرائيل.

لقد ارتبط ظهور هذا الاتجاه السياسي بالتنافس الكبير بين الدول الرأسمالية آنذاك، بهدف اقتسام مناطق النفوذ في العالم، وذلك نتيجة لزيادة حدة التنافس في مجال التجارة فيما بينها. وقد رفع الكثير من الرأسماليين اليهود في أوربة والولايات المتحدة الأمريكية، والذين كانت لهم مكانتهم في الأوساط المالية وفي الدوائر الحكومية، شعار قيام هذه الدولة، اعتقاداً منهم بأن هذا سيكون من شأنه توسيع مجال عملهم. أما

اختيارهم منطقة الشرق الأوسط لقيام الدولة الصهيونية، فكان الهدف منه تشكيل قوة دولية لها حصتها في اقتسام الامبراطورية العثمانية التي سموها آنذاك بالرجل المريض.

وفي عام ١٨٩٦ نشر «تيودور هرتزل» كتاباً تحت عنوان: «الدولة اليهودية» اعتبره الصهاينة كتاباً مقدساً لهم فيما بعد. وفي عام ١٨٩٧ عُقد المؤتمر الصهيوني الأول، وطالب بإنشاء دولة في فلسطين. وقرر هذا المؤتمر تنظيم اليهود الذين يسكنون مناطق أخرى في العالم، بهدف تقوية الحس القومي والعرقي لديهم. والجدير بالذكر أن الصهاينة لم يكونوا يبحثون عن قاعدة عريضة لهم داخل المجتمعات، بل كان لهم هدف آخر، ينحصر في كسب الأشخاص ذوي المراكز الحساسة في الحكومات. لذلك توجهوا مباشرة نحو زعماء الدول العظمى، لتحقيق أهدافهم. فقام هرتزل بتوجيه نداء إلى بسمارك، وإلى وليم الثاني، ليقوما بدعم خططهِ، واعداً إياهما بأن تكون المستوطنات الصهيونية في فلسطين، حارساً أميناً لمصالح ألمانيا. ولم ينس هرتزل أن يبحث عن الدعم لدى وزراء القياصرة في بيتسربورغ الروسية، مؤكداً أنه مقابل ذلك مستعد لأن يوجه نداء إلى اليهود الروس، كي لا يشتركوا في

حركة الثورة هناك . كذلك قام بإعطاء ضمانات مماثلة للبريطانيين في لندن .

وفي مطلع القرن العشرين، تقدم الإنكليز باقتراح يدعو لإقامة دولة يهودية في أوغندا، ولكن الصهاينة أوضحوا بأنهم يتطلعون إلى منطقة الشرق الأوسط بالذات، لإقامة دولتهم . وقد كتب اسماعيل صبري عبد اللّه محدداً أهمية هذه المنطقة بقوله : « إن الذي يضع قدمه في هذه البقعة من العالم سيكون بإمكانهِ أن يمد يداً إلى إفريقية ويداً أخرى إلى آسيا دون الابتعاد كثيراً عن أوربة » .

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت هناك فرصة لمؤسس فكرة الدولة الصهيونية كي يحقق حلمهُ، إذ أعطى وزير خارجية بريطانيا العظمى بلفور، وعداً رسمياً عام ١٩١٧ بتأسيس دولة في فلسطين، تكون مقراً قومياً لليهود، شريطة السماح لإنكلترا بالاحتفاظ بجيوشها في فلسطين، تلك الجيوش التي تواجدت هناك بسبب الحرب العالمية الأولى . وفي مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠، ومن ثم في عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢٢، تقرر وضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية .

ومنذ ذلك الحين عملت الوكالة اليهودية ــ وهي مؤسسة أنشئت لتنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين ــ كل ما في وسعها لاستقطاب اليهود المقيمين في روسيا آنذاك. وبدأت هذه الوكالة المُمولة من قبل الأثرياء اليهود بشراء الأراضي في فلسطين. كذلك قامت بمنح القروض للعرب، وعندما كان يحين موعد التسديد كانت تصادر الأراضي من الفلاحين العرب الذين لا يسددون ديونهم في موعدها المحدد. وهكذا خسر أكثر من عشرين ألف عربي أرضهُ عام ١٩٢٠. وكتب اسماعيل صبري عبد اللّه عن المستوطنين الصهاينة قائلاً: «إن أول خطوة قام بها القادم الجديد كانت طرد المواطن الأصلي من أرضهِ وأرض آبائه وأجداده، بمساعدة الجيش الإنكليزي».

وفي العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن حصلت عدة مصادمات بين السكان العرب الأصليين وبين اليهود المهاجرين لفلسطين. أما السلطات الإنكليزية فقد غضَّت النظر عن الهجرة المتتالية لليهود، وعن تصاعد حدة الخلافات بين اليهود والعرب، لعلمها بأن اليهود سيكونون أفضل من يرعى مصالحها في الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٢٢ كان عدد اليهود في فلسطين يعادل ٨٢ ألفاً، بينما وصل عددهم عام ١٩٣٧ إلى نصف مليون يهودي. وبينما كان عدد اليهود يزداد باضطراد، كان عدد أكبر من العرب يُطرد من أرضه، باحثاً عن المأوى في الأقطار العربية المجاورة. وفي الوقت نفسه كانت قيمة رأس المال الأمريكي تزداد ارتفاعاً في فلسطين. وهكذا أصبح هذا البلد الصغير محطّ أنظار المصالح الإنكليزية والأمريكية إضافةً لمصالح أثرياء اليهود.

ونتيجةً للخلافات التي وقعت بين السكان العرب واليهود، حاول الإنكليز الحفاظ على وجود توازن بين عدد اليهود وعدد العرب في فلسطين. مع العلم بأن السلطات الإنكليزية قمعت عدة ثورات قام بها السكان العرب في أعوام: ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٦ وأخيراً عام ١٩٣٩.

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بقليل، ازدادت هجرة اليهود إلى فلسطين، حيث قامت الموساد بتشجيع الهجرة، وفتح خطوط جديدة لها مع الدول التي كانت تحت الهيمنة

الهتلرية ، كما قامت بتأمين المال وأجوزة السفر المزوَّرة للمهاجرين . والمعروف أن شواطيء فلسطين كانت أصعب مرحلة يجب تخطيها من قبل المهاجرين ، قبل الوصول إلى هدفهم ، إذ كانت البحرية البريطانية تحرس الطرق البحرية ، بينما كان الجيش البريطاني يراقب المناطق التي يمكن للسفن والمراكب أن ترسو فيها . ولم يكن هذا أمراً صعباً على رجال الموساد الذين كانوا يقودون السفن عبر هذه الحواجز ، باستعمالهم أجهزة لاسلكي تمكنهم من إيصال المهاجرين إلى مخابيء آمنة . وقد تسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية في انتقال مقرّ قيادة الموساد إلى استانبول ، وهناك زادت الموساد من نشاطها ، والذي تمثَّل في تزوير الأجوزة ، وفي بعض الأعمال العسكرية التي قام بها رجالها ، إلى جانب المنظمات السرية الأخرى .

أما سياسة لندن ذات الوجهين ، فقد تسببت في رفع سلاح اليهود بوجه الإنكليز في بعض الأحيان . ففي عام ١٩٤٠ تمَّ نسف الباخرة « باتريا » في ميناء يافا ، مما تسبب في مقتل ٢٧٦ مهاجراً غير شرعي . وذلك نتيجةً لرفض

السلطات الإنكليزية السماح لهم بالوصول إلى البر. وعلى الفور حمّلت المنظمات الصهيونية الحكومة البريطانية المسؤولية عن هذه المأساة، مؤكدةً أن هذا العمل يعتبر عملية اغتيال جماعية لأناس خسروا كل أمل لهم في الحياة ـ على حدّ تعبيرهم. ولا شك في أن الصهاينة أرادوا بذلك كسب الرأي العام في الغرب إلى جانبهم، منتظرين في الوقت نفسه تدفق أموال أثرياء اليهود عليهم، نتيجةً لهذه المأساة. ولكن الحقيقة ظهرت للعيان بعد عدة أعوام من ذلك، حين اعترف الدكتور هرتزل ريسنبلوم ـ وهو أحد مخططي عملية التفجير هذه ـ بأن المسؤول عنها هي المنظمات الصهيونية السرية نفسها. وقال حول ذلك موضحاً: «حصل هذا في عام ١٩٤٠، حيث عُقد اجتماع للجنة المخططة للعملية قبل وقت قصير من «فضيحة باتريا» وذلك في مدينة القدس. وكنت عضواً في هذه اللجنة، وكان يجلس مقابلي «آ. غولومب» قائد عملية باتريا. وعندما جاء دوري في الكلام أوضحت لهم رأيي قائلاً: أن هذه العملية غير مسؤولة، وليست موجهة أصلاً ضد إنكلترا، بل إنها محاولة قتل قذرة لليهود الذين ساعدهم الحظ في الهروب من مأساة أوربة. كما قلتُ لهم بأن «آ.

غولومب» لن يستطيع تنفيذ مخططه هذا، إذا ما سأل يهود السفينة، وخاصة الأطفال منهم عن رأيهم بذلك...». ولكن الصهاينة نسفوا الباخرة برغم كل هذا.

من جهة أخرى بدأت الموساد بالإشراف على عملية تجميع الأسلحة، كالبنادق والمتفجرات، في مخابىء سرية، اعتقاداً منها بأن اليهود قادمون على معركة حاسمة مع العرب، لا بـدَّ لهم من كسبها إذا ما أرادوا تأسيس دولتهم.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية زاد الإرهاب الصهيوني في فلسطين أكثر فأكثر، مما تسبب في توتر الوضع بشكل خطير. وفي عام ١٩٤٦ نسف الصهاينة أحد أجنحة فندق داوود في القدس، الذي كان يُستعمل مقـرّاً لقيادة الأركان البريطانية. وفي مطلع عام ١٩٤٧ قرر الإنكليز عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة، للتأكيد على وضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية. غير أن النقاش كان حاداً هذه المرة، إذ ظهر بوضوح الخلاف بوجهات النظر بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية، وبين اليهود، وممثلي وجهة النظر العربية والفلسطينية. والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي تقدم حينها

بمشروع قرار للأمم المتحدة ينص على إنهاء الوصاية البريطانية على فلسطين ، وبالتالي استقلالها ، كما نص مشروع القرار على إنشاء دولة مشتركة للمتخاصمين ، تعمل وفق أسس فيدرالية .

ودعا الاتحاد السوفييتي في حال رفض هذا الاقتراح ، لتأسيس دولتين منفصلتين ، إحداهما عربية والأخرى يهودية . وفي الوقت نفسه تمَّ تحديد مساحة الدولة اليهودية بـ ١٤٤٧٧ كم٢ ، بينما كانت مساحة الدولة العربية ١١٦٥٥ كم٢ ، أما القدس فقد اقترح الاتحاد السوفييتي جعلها مدينة دولية . وكان لهاتين الدولتين أن تقوما خلال شهرين من خروج القوات البريطانية من فلسطين . وحول هذا الموضوع كتبت « آنا بوكوفسكا » تقول : « ما إن أعلنت الأمم المتحدة نتيجة التصويت ، حتى انفجر الوضع المتوتر في فلسطين ، ورفضُ الشعب الفلسطيني القرار معبراً عن ذلك بإطلاق الرصاص من البنادق » . وهنا أخرج اليهود السلاح المهرب من مخابئه ، وأخذوا ينظمون عمليات ذبح جماعية للعرب . وبدأت الهاغانا نشاطها العلني ، مما تسبب في احتلال مدينتي يافا وعكا بالقوة ـــ رغم أن الأمم المتحدة كانت قد خصصت هاتين المدينتين للدولة الفلسطينية ـــ وفي ليلة التاسع من نيسان / ابريل / انقضَّ

الصهاينة على السكان العرب في قرية دير ياسين الواقعة بين يافا والقدس ، وقاموا بذبح النساء والأطفال العرب ، مما أدّى إلى مقتل ٢٥٤ شخصاً . أما الهدف من العملية ، فكان تخويف العرب ، وإرغامهم على مغادرة أرضهم .

وفي الرابع عشر من أيار / مايو / عام ١٩٤٨ أُعلن عن قيام دولة إسرائيل ، مما تسبب في أشتداد حدة القتال . وقامت الدول العربية لمساندة الشعب الفلسطيني ، غير أن اليهود الذين كانوا يملكون سلاحاً حديثاً ووسائط أفضل للتنقل ، استطاعوا التغلب على العرب ، محتلين بذلك المزيد من أراضي فلسطين . وهكذا انتهت الحرب العربية ــ الإسرائيلية الأولى بسيطرة إسرائيل على ٧٧٪ من فلسطين وصرّح العقيد الإسرائيلي موشيه دايان آنذاك قائلاً : « نحن لا نريد حدوداً بشكلها الحالي » . ولا شك في أن قذارة إسرائيل هذه اصطدمت بمعارضة حادة من قبل الدول العربية ، لأن الفلسطينيين المنفيين بالقوة ، والذين اضطروا للرحيل والعيش تحت الخيام ، لم يكن في نيتهم القبول بخسارة الأرض والوطن إلى الأبد ... وقد أخذت إسرائيل هذا بعين الاعتبار . فقرر رئيس الوزراء الإسرائيلي « بن

غوريون » تأسيس جهاز استخبارات قوي للعمل في مجالات التجسس العسكري والاقتصادي والسياسي والداخلي، وليشمل بنشاطه ليس إسرائيل فحسب، بل جميع أنحاء العالم.

وفي رده على أحد منتقديه قال « أيسر هرئيل » المرشح من قبل بن غوريون لمنصب رئيس الموساد، حول فكرة وجود جهاز مخابرات ذي سلطات واسعة: « تقول لي إن مهمتنا هي فقط التجسس على العرب؟ وأنا أقول بأن مهمتنا هي التجسس أيضاً على أصدقاء العرب، لأنهم موجودون في كل منطقة بالعالم... في أمريكا اللاتينية... وفي موسكو ».

وكمرحلة أولى تمَّ توسيع شبكة المخابرات في كل من مصر والمغرب وليبيا وعدن. أما المرحلة الثانية فقد شملت كل دول البحر الأبيض المتوسط.

أما هرئيل فقد أطلق عليه أصدقاؤه لقب « نابليون »، أو « أيسر الصغير » لقصر قامته. وفي بعض الأحيان كانوا يدعونه بأيسر المرعب، وذلك لسببين: الأول أنهُ كان من أصل روسي « إيفان المرعب »، والثاني أنهُ كان يعامل موظفيه بفظاظة غريبة في نوعها.

ولد هرئيل عام ١٩١٢ في « ويتسبغ » . وكما كتب عنه ريتشارد داتسون ، فقد كان ينتمي لعائلة يهودية ليس لها أي ارتباط بالبلاشفة ، على العكس من معظم اليهود القادمين من روسيا . أما مؤلف كتاب : THE ISRAELL SECRET SERVICE فقد كتب عنه يقول : « كان يأخذ الحياة على محمل الجدّ ، ولم يكن يلقي بالكلمات عبثاً في الهواء ، بل كان لكل كلمة يقولها وقع الأمر » . وخلال الحرب العالمية الثانية عمل هرئيل في تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين ، بينما شغل في عام ١٩٤٤ منصب رئيس قسم الأمن الداخلي في منظمة « شاي » ـــ وهي الجناح السري لمنظمة الهاغانا ـــ وأصبح فيما بعد رئيساً لهذه المنظمة في منطقة تل أبيب ، وهناك تعرَّف على بن غوريون ، وكسب ثقته . وعندما قرر بن غوريون تأسيس جهاز مخابرات ، اختار هرئيل ليكون رئيساً له ، واضعاً بإمرته كل فروع الاستخبارات الأخرى . وكان جهاز الاستخبارات الإسرائيلي يتألف آنذاك من فرعين رئيسيين : الفرع الأول هو فرع الأمن الداخلي ، وكان بدورهِ يتألف من ثلاثة أقسام : قسم اهتم بشؤون العرب المقيمين في إسرائيل ، والذين كان يقدر عددهم بنصف مليون شخص ، وقسم لشؤون أوربة الشرقية ، ومهمته مراقبة اليهود

القادمين من الدول الاشتراكية. أما القسم الثالث فكان مخصصاً للاتحاد السوفييتي ولليهود القادمين من هناك. والفرع الثاني من جهاز المخابرات الإسرائيلي كان يُسمَّى فرع المخابرات العسكرية، وينحصر نشاطه بالتجسس في المجال العسكري والاقتصادي، ولذلك كانت شبكته واسعة، وتشمل كل الدول الشرقية. وهكذا قاد هرئيل الموساد لمدة خمسة عشر عاماً. ويجب الاعتراف هنا بأنهُ أسس جهاز مخابرات ذا صدىً عالمي. وساعدهُ بذلك وجود اليهود في معظم مناطق العالم، بحيث أتى لإسرائيل مواطنون من ٦٢ بلداً، يعرفون لغات وعادات البلاد التي عاشوا فيها. واستفادت الموساد من هؤلاء الناس، وأقامت لهم مراكز تدريب على التجسس، مما سهَّل عليها التغلغل في كل أنحاء العالم. ولم يكن ينقص الموساد المال أبداً، خاصةً في عهد بن غوريون الذي كان يعتقد أن التجسس وحدهُ يشق الطريق أمام مخططات إسرائيل التوسعية، ناهيك عن اهتمامه الشخصي بالمخابرات.

إن تسمية هرئيل بأيسر المرعب لم تكن دون سبب. فقد كان يوماً بعد يوم يزداد فظاظة وشناعة. فالموساد هي

صاحب فكرة الرسائل المتفجرة... تلك الرسائل التي كانت تنفجر بمجرد فتحها من قبل المرسل إليه. وكان الكثير من الاخصائيين الإسرائيليين قد عمل في تحضير نماذج مصغرة من المتفجرات، يمكن إخفاؤها بمغلفات الرسائل التي كانت توجه إلى الشخصيات العربية ذات الشأن، بواسطة البريد، وذلك من مدن الاسكندرية والقاهرة ودمشق. أما ثمار هذه الرسائل فكانت الموت أو الجروح الخطرة في الأوجه والأيدي. ففي مصر خسرت «فاندا هاندور» سكرتيرة العالم الألماني الغربي «بيلزا»، بصرها في أثناء فتحها لرسالة من هامبورغ. وفي مركز بريد القاهرة أدّى انفجار طرد آخر مرسل من ألمانيا الغربية إلى مقتل خمسة موظفين. بينما قُتل الملحق العسكري المصري في الأردن في أثناء فتحهِ لكتاب ملغوم. وفي عام ١٩٦٣ بدأت الموساد حرباً حقيقية ضد العلماء الألمان المختصين بالصواريخ، والذي كانوا يعملون في مصر. ففي ألمانيا الغربية اختُطف الدكتور هانس كروغ، بينما جرت محاولة لاغتيال الدكتور «مانس كلين واتشر». أما في سويسرا فقد انتحل عميلان من الموساد صفة عاملين في مؤسسة علمية وقاما بتهديد ابنة أحد الأساتذة، ويدعى «البروفسور غروك»

لتقوم بدورها بالضغط على والدها، كي يغادر مصر. ولكن عمال المطعم الذين كانوا من المخابرات المضادة السويسرية قاموا بتسجيل الحديث الذي دار في أثناء هذا اللقاء المثير. وما أن تـمَّ الحصول على هذا التسجيل حتى قامت الصحافة بنشر وقائعهِ. وحول هذا الموضوع كتب «ب. بياستوفيتش» في كتابه «سلاح إسرائيل السري» يقول: «لقد هـزَّ هذا المستمسك الذي حصل عليهِ السويسريون بأنفسهم، الرأي العام العالمي الذي ندد بشـده بسياسة قطّـاع الطرق المستخدمة في المخابرات الإسرائيلية».

وتتالت الفضائح نتيجـةً لأعمال الموساد ضد من أسمتهم بأصدقاء العرب. حتى إنـهُ في إسرائيل ذاتها ارتفعت أصوات تنتقد الموساد، وتطالب بوقفها عند حدها. أما تعبير ـ قطّاع الطرق ـ فقد استخدمه حتى أصدقاء إسرائيل الذين يتعاطفون معها كالكاتب «ريشارد ديكون». وهكذا توصل بن غوريون لنتيجة مفادها أنه لا يمكن استعمال ومتابعة هذا الأسلوب، وأن على الموساد أن تعمل بشكل أقل عنفاً على النمط البريطاني المسمى INTELLIGENCE SERVICE، وهذا

مما تسبب في خلاف حاد وقوي مع هرئيل الذي لم يبق أمامهُ سوى الاستقالة .

وعلى الفور حلَّ مكانه الجنرال «مائير آميت» الذي وافق بن غوريون الرأي على ضرورة العمل بشكل آخر أكثر تطوراً من سابقه، ومن وراء الستار، دون التخلي عن الأهداف الرئيسية التي أنشىء من أجلها الموساد. والمعروف أن رئيس الموساد الجديد كان مرتبطاً بالهاغانا في أثناء مراحل شبابهِ، وحصل على عدة درجات عسكرية عليا، نتيجة لمواقفهِ في أثناء الحروب مع العرب، كما كان قائداً لإحدى الفرق قبل تركهِ الخدمة العسكرية، هذا عدا عن عملهِ السابق لعدة أعوام في المخابرات العسكرية. وفي نهاية الخمسينيات أُرسل لواشنطن، وهناك لم يعرف أحدٌ شيئاً عنه سوى أنه كان يقضي معظم وقته في مقر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكتب مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص عن هذه الزيارة يقولون: «إنها جاءَت لتقوية الروابط الحميمة بين المخابرات العسكرية الإسرائيلية والـ سي. آي. إيه». وعند عودته لإسرائيل كُلّف بمهمة قيادة الأمن العسكري.

وفي أثناء توليه لمهام منصبهِ الجديد كرئيسٍ للموساد، شهدت هذه الأخيرة عصر ثورة تقنية حقيقية... إذ ضمت إلى صفوفها أحد علماء الرياضيات الإسرائيليين، ويُدعى «يوفال آنيمان» الإخصائي بالكومبيوتر، والذي يُقال عنه إنه كان يحلّ المسائل المخصصة لطلاب البكالوريا، منذ كان عمرهُ ١٢ عاماً، وأنهُ حصل على أول شهادة علمية من جامعة حيفا عندما كان عمره ١٩ عاماً.

إن اهتمام المخابرات العسكرية الإسرائيلية بهذا الشخص الموهوب، والذي قررت الموساد الاستفادة من موهبتهِ وعلمه خدمة لأهدافها، لا يعتبر أمراً عابراً، فقد كان الإنكليز يهتمون كثيراً بما يقولهُ الأسرى، ويحاولون الاستفادة من أقل التفاصيل أهمية في سبيل التعرف على هوية قادة الفرق المعادية. فمثلاً استطاعوا التعرف بواسطة البحارة الألمان على قادة السفن التي كانت تهاجم قوافلهم البحرية، مما ساعدهم كثيراً على التنبؤ مبكراً بخطط العدو. والمعروف أنهُ في أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك حاسب الكتروني «كومبيوتر» بعد. غير أن آنيمان استطاع استجواب أسرى عام ١٩٥٦ بواسطتهِ،

فلـم تكـن الأسئلـة تُـوجـه للأسرى مبـاشرة لمعرفـة الأسرار العسكرية، وإنما كان يتم ذلك دون أن يشعر الأسير بهذا، كسؤالـهِ مثلاً: «في أي مدرسة كنت؟... كم من الوقت استغـرقت في الـوصول من بيـــتك إلى مقـــر قطعـــتك العسكرية؟... كم مـرَّة كنت تزور عائلتك في السنة؟... ماذا كانوا يُـطعمونكم في الجيش؟... ماذا كنــتَ تعمل في أوقات الفراغ؟...».

وهكذا كان يُستعان بالآلاف من هذه الأسئلة، فيتم تلقينها للكومبيوتر وبالتالي يتم الحصول على صورة واضحة وكاملة عن البنية الاجتماعية والعسكرية للوحدات «المعادية». ومنذ ذلك الوقت اتبعت إسرائيل هذا الأسلوب إضافةً للأساليب الأخرى، فأصبح بحوزتها إضبارة كاملة لكل القادة العسكريين المهمين. ولم ينس آميت تسجيل كل هذه المعلومات التي تحويها الأضابير في ذاكرة الكومبيوتر، لا، بل أوعز بتجهيز الموساد بمعدات الكترونية أكثر تطوراً، فأصبـح بالإمكـان التنصت على أحاديث الجنود والضباط المصريين، باستخدام أجهزة تنصت توضع على بعد كيلو متر واحد من الثكنات العسكرية المصرية.

وإلى جانب علمه بضرورة الاستفادة من التقنية الحديثة، لم يكن آميت يستخف بالأساليب التي اتبعها أسلافه. فأولى اهتماماً كبيراً إلى ضرورة عدم معرفة ما يجري داخل الموساد من قبل الرأي العام، إضافة لذلك بذل جهد كبيراً للبحث عن أصدقاء جدد لإسرائيل في العالم. وقام بإرسال عملائه للبحث عن الأشخاص الذي يتعاطفون مع إسرائيل بهدف جرّهم للتعامل مع الموساد. كذلك الأمر أشار إلى أهمية التعامل مع التجار الذين يمكنهم التجول في جميع أنحاء العالم، ودخول كل البلاد دون عقبات، إضافة لإمكانية الوصول عن طريقهم إلى الأشخاص المسيطرين على الصناعة.

وفي عام ١٩٦٧ انتهت مهمة آميت في الموساد. وخرج ليتقلد منصب مدير في مجال تصنيع المعادن ـــ وهذه دلالة واضحة على سرور رؤسائه به في أثناء قيامه بعمله السابق في المخابرات ـــ وعندما أتى الجنرال زفي زامير ليحل محل آميت في الموساد، وجد أن سلفه ترك له كادراً مدرباً يعمل ضمن جهاز منظم للغاية، ويعتمد على التقنية الحديثة

في عمله. ولكن هذا لا ينفي أنه كان بانتظاره مشاكل كثيرة تنتظر الحل، كمسألة التعرف على واقع القوى الجوية للأقطار العربية، خاصة بعد تزويد الاتحاد السوفييتي لبعض هذه الأقطار بنوع جديد من طائرات «ميغ ٢١» المقاتلة. وفي هذه الأثناء كانت فرنسا قد أوقفت تزويد إسرائيل بطائرات الميراج، نتيجة لعدوانها على مصر وسورية والأردن. وهكذا كان على الموساد أن تحصل على طائرة «ميغ ٢١» بكاملها ودون أن يُصيبها أي ضرر. وعلى الفور جرت محاولة لرشوة طيار عراقي، لكنها باءت بالفشل، برغم المبلغ الكبير المعروض عليه آنذاك وهو مبلغ عشرون ألف دولار. وهنا قامت الموساد بتنظيم قائمة تضم أسماء كل الطيارين العراقيين، العاملين على الطائرات السوفييتية الجديدة، ومن ثم أوعزت لعملائها بجمع معلومات تفصيلية عن هؤلاء الطيارين، لمعرفة الوضع العائلي لكل منهم، ومعرفة وضعهم المادي، وما إذا كان أحدهم يعاني من ديون مترتبة عليه. وعندما اكتملت هذه المعلومات برزت مشكلة مفادها، بأنهم لن يجدوا أي طيار يرغب بالتعامل معهم، دون أن يتم تأمين مصير عائلته، وتسفيرها خارج الحدود العراقية كضمانة وحيدة لسلامتها.

وبعد كل هذه التحاليل والاستنتاجات أوعز للعملاء بمراقبة عائلات ستة طيارين عراقيين، تـمَّ اختيارهم من القائمة المذكورة. وتـمَّ التأكيد على ضرورة إيجاد سبب معقول لسفر العائلة المعنية. وهكذا وقع الاختيار على الطيار (X)[1] الذي كان عندهُ زوجة وطفلان. ولاحـظ عمـلاء المـوسـاد أن أحد الطفلين كان يعاني من مرض عضال في عينيه، ولا بد من إجراء عملية له في أحد مشافي لندن.

وبما أنني اختزلت معظم هذا الموضوع من كتـاب لريشارد ديكون، فإنه يجب علي أن أنـوّه لوجود نقطة ضعف في هذه السلسلة، فديكون يعطي في كتابه تفصيلاً دقيقاً عن كيفية ملاحقة العمـلاء لضحـيتهم[2]، إذ قال إن المخابـرات الإسرائيليـة قامت مبـاشرة بتـأمين أجـورة سفـر وتـأشيرات خروج لزوجة الطيار وولديه. وباعتقـادي فإن العمـلاء لم يُفصحوا أبداً عن هويتهم الحقيقية وأنهم عملوا حتماً منتحلين

---

(١) حتى الآن لم تكشف إسرائيل عن اسم هذا الطيار.

(٢) أحد العملاء كان يدّعي بأنه مسيحي ـــ حسب ماورد في كتاب ديكون ـــ إضافة إلى كون العمـلاء قد أفصحـوا حينها عن هويتهم الحقيقية.

صفة أخرى ، أو عن طريق أحد الأشخاص ، الذي كان يعمل طبيباً ، وتمَّ استئجاره من مصلحة الخدمات الطبية الإسرائيلية ، حيث قام هذا الأخير بعرض إجراء العملية الجراحية للطفل مجاناً في لندن ـــ وهذا على كل حال غير مؤكد أيضاً ـــ ولنعد إلى لبّ الموضوع ، فقد سارت الأمور كما خُطِط لها وسافرت عائلة الطيار لإنكلترا ، بينما هبطت الـ « ميغ ٢١ » في إسرائيل ، لتضع نهاية لهذه القصة ، دون أن نعرف شيئاً عن الجائزة أو المبلغ الذي حصل عليه الطيار المذكور . ويمكن لنا أن نتوقع أنـهُ لم يحصل على شيء لكونـهُ كان في مأزق ، عندما عرف حقيقة الأمر ، بعد مغادرة عائلته للعراق ، مما اضطره للاختيار بين أمرين : خطف الطائرة أو افتضاح أمره أمام رؤسائـهِ . وربما كانت جائزته الوحيدة هي جمعه بعائلته من جديد .

وهكذا حصلت إسرائيل على الطائرة السوفييتية الحديثة الصنع . والمعروف أن إسرائيل كانت قد قررت في هذا الوقت تقريباً تصنيع مقاتلاتها الجوية بنفسها ، على أن تستعمل في هذه الطائرات أحدث ما توصل إليه العلم في هذا المجال .

وفي هذه الأثناء تلقت الموساد خبراً من عملائها يفيد بأن شركة « الأحوة سولزر » السويسرية المعروفة، تزمع بناء طائرة تتميز بتكيفها مع الظروف الصعبة، وبتسارعها الكبير، إضافة إلى قدرتها على الهبوط على مهابط قصيرة جداً. وعلى الفور قررت إسرائيل الحصول على وثائق هذه الطائرة ومخططاتها.

ومرةً أخرى أحدت الموساد تدرس الأمر منطلقةً من الناحية الدينية. فلاحظ عملاؤها أن قسماً من الرعايا السويسريين الناطقين باللغة الألمانية، كان يتعاطف مع طروحات هتلر في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقبيل انتهاء الحرب، وبعد الكشف عن الجرائم الهتلرية، شعر الكثير من السويسريين الكاثوليكيين بالعطف على اليهود برغم كرههم لهم في أثناء الحرب، وذلك نتيجة المصير الذي لقيه بعضهم آنذاك.

وكتب ديكون عن ذلك يقول بأن حالة نفسية كتلك، كان يمكن معالجتها بسهولة، إذا قررت الموساد استغلالها. وتمشياً مع هذا القرار وضع عملاؤها مهندساً كاثوليكياً كان

يعمل في مصانع الطائرات المذكورة تحت المراقبة. وفي عام ١٩٦٨ جرى أول اتصال مع هذا المهندس، ويدعى «الفريد فرانكشت». وكانت شركة سولزر تزمع آنذاك إرسال نسخة عن مخططات الطائرة التي يقومون بصنعها إلى أحد مصانع ألمانيا الغربية، التي كانت بدورها تقوم بتصنيع بعض القطع لها، وذلك على أن يتم إتلاف هذه المخططات بعد استعمالها. غير أن هذه المخططات وصلت إلى إسرائيل، عن طريق هذا المهندس الذي سلمها ما مجموعه ٢ طن من الوثائق والتصاميم. والجدير بالذكر أن محرك «سولزر» كان حديثاً جداً، ويتفوق كثيراً على المحركات الفرنسية، مما دفع إسرائيل لأن تقوم بتركيبه في ٦٥ طائرة «ميراج ٣» الفرنسية الصنع. وقد أخذ فرانكشت مبلغ ٢٠٠ ألف دولار مكافأة له على تنفيذ هذه المهمة.

وفي السابع والعشرين من ايلول / سبتمبر / تناقلت الصحف في جنيف نبأ اعتقال هذا المهندس، بتهمة التجسس الاقتصادي لصالح إسرائيل. وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ونصف، من قبل المحكمة الفيدرالية. إضافةً لذلك

ساءَت العلاقات السويسرية ــ الإسرائيلية كثيراً، مما تسبب في طلب الحكومة السويسرية من الملحق العسكري الإسرائيلي مغادرة البلاد فوراً.

وبرغم أن هذه القضية شوهت سمعة الموساد في سويسرا كثيراً، إلا أن هذا لم يك ليغير من مخططاتها وأساليبها أبداً. فالمهمات الملقاة على عاتق الجنرال زامير بقيت كما هي، وبالأخص المهمة المتعلقة بصناعة القنبلة الذرية...

الفصل الثاني

ميونيخ و ليلهامر

في الخامس عشر من ايلول / سبتمبر / عام ١٩٧٢، وفي تمام الساعة الرابعة والنصف صباحاً، تسلل ثمانية شبان عبر حواجز القرية الأولمبية في ميونيخ. وبرغم رؤية عامل البريد لهم، فقد اعتقد بأنهم رياضيون عائدون من التدريب الصباحي أو أنهم قد فرّوا للنزهة في أثناء الليل. لكن هؤلاء الشبان الثمانية قاموا فوراً ودونما صعوبة تذكر، باحتلال البناء رقم ٣١ في شارع «كونولي»، حيث كانت تقيم البعثة الرياضية الإسرائيلية. وأمر المهندس عيسى قائد مجموعة الفدائيين الفلسطينيين هذه، والذي لم يكن يتجاوز الربعة والعشرين من عمره، بحجز الإسرائيليين الرياضيين كأسرى في اكبر غرفة في البناء.

وفي تمام الساعة الخامسة صباحاً ألقى عيسى برسالة

من الشباك نحو أحد رجال الشرطة الألمان، الذي ظهر ماراً بالقرب من المبنى. وكانت الرسالة تتضمن مطالبهم، إضافة لطلب يتعلق بإرسال سيارة إسعاف مع طبيب لتضميد جراح أحد الإسرائيليين. أما مطالبهم هذه، فكانت تتمثل في الإفراج عن مائتي معتقل في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم ستة من الضباط السوريين واللبنانيين الذين وقعوا في الأسر، في إحدى عمليات الفدائيين ضد إسرائيل. والمعروف أن إسرائيل رفضت إطلاق سراحهم، معارضةً بذلك قرار مجلس الأمن بهذا الخصوص، وذلك بحجة ضرورة استعمالهم كوسيلة للضغط على الحكومتين المصرية والسورية لإطلاق سراح أسرى الحرب الإسرائيليين. وكان هؤلاء الضباط قد تعرضوا للإرهاب، وتم حجزهم واعتقالهم في أماكن بعيدة كل البعد عن الظروف الإنسانية.

ولنعد إلى عيسى الذي أكَّد في رسالته على ضرورة أن تصله موافقة الحكومة الإسرائيلية على مطالبه، قبل الساعة التاسعة صباحاً، وإلا فسيتم رمي الرياضيين الإسرائيليين بالرصاص. وقال عيسى صارخاً من النافذة للضابط الألماني: «أبلغوا هذه المعلومات للحكومة الإسرائيلية فوراً».

ولم يمض وقت طويل حتى تمركزت بالقرب من مقر البعثة الإسرائيلية ، قوة مسؤولة عن متابعة العملية بقيادة قائد شرطة ميونيخ ويدعى « مانفرد شريبر » ، الذي قالت عنه صحيفة التايمز بأنه معروف بشغفهِ لاستعمال السلاح دون تروٍ . وفي الساعة السابعة والدقيقة العشرين حضر وزير داخلية ألمانيا الغربية « هانس ديتريش غينشر » . وقبيل الساعة التاسعة قرر عيسى تمديد الوقت المحدد سابقاً من قبلهِ حتى الساعة الثانية عشرة .

وفور وصوله عرض الوزير غينشر على الفلسطينيين الإفراج عن الفلسطينيين مقابل ضمان سلامتهم . غير أن عرضه هذا قوبل بالرفض التام لكونه لم يتطرق أبداً لموقف الحكومة الإسرائيلية .

أما رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير ، فقد عرفت بالحادث في الساعة السابعة والنصف ، بعد أن أبلغها به نائبها « آلون » بواسطة الهاتف . فتوجهت فوراً إلى مكتبها ، حيث كان بانتظارها وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان ، الذي علم بما جرى بوسائلهِ الخاصة على ما يبدو . وهكذا اجتمع مجلس

الوزراء في الساعة التاسعة صباحاً لمناقشة أمرين رئيسيين: أولهما الوضع في ميونيخ، وثانيهما مدى التعامل مع مطالب «الإرهابيين». غير أن الجلسة انقضت بعد خمس دقائق في محاولة للحصول على قسم أكبر من المعلومات الواردة من ميونيخ.

في هذه الأثناء تـمَّ الإيعاز للسفير الإسرائيلي في بون، كي يستأجر طائرة مروحية ويسافر إلى ميونيخ فوراً. وعندما عاد مجلس الوزراء للاجتماع، اتخذ قراراً بعد ساعة ونصف من المناقشات بعدم الرضوخ لمطالب «الإرهابيين» مهما كان الثمن.

من جهة أخرى وصل إلى ميونيخ ممثل الجامعة العربية في بون ويدعى محمد الخطيب. وعقب وصولـهِ تحدث مع عيسى ناقلاً إليه اقتراحاً جديداً من الوزير غينشر، ينص على أن تدفع ألمانيا الغربية للفدائيين مبلغاً من المال إضافةً لضمان سلامتهم، مقابل الإفراج عن الرهائن. لكن هذا العرض لم يكن أفضل عن سابقـهِ، إذ صرخ عيسى محتداً: «نحن لسنا مجرمين، ولا نريد مالاً». وبعد ذلك قرر الفدائيون تمديد الوقت

حتى الساعة الواحدة ... ثم إلى الساعة الثالثة بعد الظهر ، رغبة منهم في تمكين حكومة ألمانيا الغربية من التفاوض مع إسرائيل . أما غولدا مائير فلم تكن بحاجة إلى هذا الوقت أبداً ، لأنها كانت قد اتخذت قرارها منذ البداية ، وأعلمت به المستشار « ويلي برانت » ، بواسطة الهاتف قائلة بأن إسرائيل لن تتنازل عن أي شيء . وقبيل الساعة الثالثة بقليل طلبت الشرطة تمديداً آخر ، فلم يكن بوسع عيسى سوى أن يبدي قدراً أكبر من اللين ، وذلك بأن وافق على التفاوض حول عدد المساجين المطلوب الإفراج عنهم ، شريطة أن توافق إسرائيل على مبدأ عملية التبادل هذه .

وحول هذا الموضوع كتب فيما بعد محمد الخطيب ، ممثل جامعة الدول العربية الذي شارك بالمفاوضات يقول : « لقد كررنا للجهات الألمانية بأن أخذ مطالب الفلسطينيين بعين الاعتبار هو السبيل الوحيد لإيجاد مخرج إنساني للقضية ، وأن الفدائيين عقدوا العزم على عدم الاستسلام دون تحقيق مطالبهم » .

في هذه الأثناء توصل الفلسطينيون لنتيجة مفادها ، أن ميونيخ لا تعتبر المكان الأمثل لتحقيق أهدافهم . فتقدموا باقتراح آخر ينص على وضع طائرة تحت تصرفهم ، لتقوم بنقلهم مع الرهائن إلى القاهرة ، وذلك تلافياً منهم لإراقة الدماء . وعلى الفور قبلت الجهات الألمانية هذا الاقتراح مؤكدةً على لسان الوزير غينشر ، بأنه لن يكون هناك أية خدعة . وبأنه سيكون بإمكانهم الإقلاع بأمان . وأكد عيسى على ضرورة نقلهم إلى مطار مدني فتمت الموافقة على ذلك . تم اتصل المستشار الألماني الغربي مرةً أخرى بغولدا مائير ، التي وافقت على إقلاع الطائرة للقاهرة ، ولكن بثلاثة شروط ... أحدها كان ينص على ضرورة تسفير الرياضيين الإسرائيليين إلى إسرائيل فور وصولهم للقاهرة . فما كان من على المستشار الألماني سوى الاتصال برئيس الوزراء المصري ليطلعه على شروط غولدا مائير . وهنا سألهُ عزيز صدقي رئيس الوزراء المصري إذا ما كان الفلسطينيون موافقين على هذه الشروط . فلما سمع الإجابة بالنفي رفض السماح للطائرة بالهبوط في بلاده .

وعلى الفور انتقلت السلطات الألمانية من إجراء

المحادثات مع الفلسطينيين إلى تهيئة كمين للإيقاع بهم ، تمشياً مع إيحاءات غولدا مائير . أما مسألة الإقلاع إلى القاهرة فقد اتُـخذت كحجة لإبعادهم عن القرية الأولمبية .

وبعد الظهر وصل الجنرال زفي زامير في جـوٍّ من السرية التامة إلى ميونيخ ، ومنذ وصوله بدأ بالتحضير لعملية الهجوم على الفدائيين . وهكذا وبحجة أن الطائرة لم تكن مستعدة بعد للإقلاع ، استطاعت الشرطة تمديد وقت الإنذار حتى الساعة التاسعة ليلاً .

في هذه الأثناء كانت الاستعدادات قد تمت في مطار « فور ستينفيلد بروك » العسكري لاستقبال عدد من الطائرات المروحية ، لنقل الفلسطينيين مع رهائنهم ، إذ كان هناك أكثر من ستمائة جندي وشرطي مختبئين في حلكة الليل ... ينتظرون . وعندما هبطت الطائرات المروحية على بعد مائة وخمسين متراً من طائرات البوينغ ، سطعت فجأة أنوار المصابيح الكشافة في المطار ، حيث خرج عيسى وأحد المقاتلين الفلسطينيين لتفقد طائرة البوينغ من الداخل والتحقق من عدم وجود مفاجآت بانتظارهم . وعلى الفور قام خمسة من خيرة القناصة ، مجهزين

ببنادق، ذات عدسات مكبرة، بتوجيه بنادقهم نحو عيسى ورفيقه بعد خروجهما من الطائرة النفاثة. وانطلقت الرصاصات الأولى لتجرح عيسى، الذي زحف تحت الطائرة المروحية، بينما سقط رفيقه الفدائي الثاني صريعاً على أرض المطار.

وهنا أوعز عيسى لجماعتهِ بالعودة إلى الطائرة المروحية، اعتقاداً منه بأن وجودهم إلى جانب الرهائن سيكون سبباً لوقف إطلاق النار.

وفي الساعة الحادية والعشرين وخمسين دقيقة طُلب منهم الاستسلام. وساد الهدوء ساعة من الزمن، كانت خلالها تتم في المطار الاستعدادات لهجومٍ جديد. وما إن بدأت السيارات المدرّعة بالاقتراب من الطائرات المروحية حتى حصل انفجار قوي في إحدى هذه الطائرات وفتحت الشرطة والجيش نيران أسلحتها على الطائرة المذكورة.

وفي نتيجة الأمر تـمَّ القبض على ثلاثة فدائيين، بينما قتل الخمسة الآخرون، إضافة لمقتل الرياضيين الإسرائيليين.

كيف قُتلوا وبيد من...؟ لقد أكَّد الفدائيون الباقون

على قيد الحياة أنهم لم يُطلقوا النار على الرهائن. أما شرطة ألمانيا الغربية فقد ادّعت أن قنبلة يدوية كان قد رماها أحد الفدائيين الفلسطينيين، هي التي أدَّى انفجارها إلى تحطيم الطائرة. كذلك ادّعت بأن أحد الفدائيين في الطائرة الثانية أطلق النار على الرهائن من مدفع رشاش. ونحن لا نعرف الحقيقة تماماً... غير أن هناك أمرين واقعين جديرين بالذكر، وهما أن الطائرتين المروحيتين تعرضتا لوابل من الرصاص، وأن شرطة ألمانيا الغربية لم تنشر نتائج التحقيق المتعلق بمجرى الأحداث في المطار، برغم أنها تعهدت علناً بذلك. وتمشياً مع عادات مقاتلي ايلول الأسود، فإنهم يكتبون دائماً وصية سياسية قبل قيامهم بعملية خطرة. وهذا ما تركه مقاتلي ميونيخ كوصية:

«نداء إلى كل أحرار العالم... لم نكن نهدف إلى قتل الأبرياء في عمليتنا الثورية هذه... نحن نحارب من أجل العدالة، ولا نريد تخريب السلام. ولكن نريد أن يعرف العالم هذا الدور القذر الذي يلعبه الاحتلال الصهيوني، وأن يتعرف على المأساة التي يعيشها شعبنا... عذراً يا شباب العالم

الرياضي، إذ كانت عمليتنا قد مسّت بشعوركم... نحن نريد فقط أن تعرفوا أنـهُ يوجد هناك شعب اغتصبت أرضه منذ أربعة وعشرين عاماً... إن شعبنا مهدد من قبل العدو الممثل بفريقـهِ الرياضي في ميونيخ».

ولنعد إلى مجرى الأحداث، فقد مـدَّد الفلسطينيون وقت تنفيذهم لحكم الإعدام بالرياضيين خمس مرات، وكان هناك وعد شرف من الوزير الألماني، بأنهم سيقلعون بأمان بالطائرة. عدا عن ذلك لم يتم إثبات عملية إطلاقهم للنار على الرهائن. وحتى لو كانوا قد فعلوا ذلك، فهذا لأنهم رأوا السيـارات المصـفّـحـة، وعرفـوا أنهم لا بد هالكـون. وأمـا اختيارهم لميونيخ لتنفيذ عمليتهم «الإرهابية» فالمقصود منه أنهم كانوا متأكدين من أن الألمان سيفعلون كل ما في وسعهم كي لا يقع ضحايـا. غير أن الحكومـة الإسرائيليـة أملـت على السلطات الألمانية الحل الذي تراه هي للمشكلة. لذا فإن عملية إطلاق النار في المطار كان لا بد وأن تتسبب في سقوط ضحايا، خاصـةً إذا عرفنا أن زفي زامير كان يتصرف في ميونيخ باسم غولدا مائير، التي لم تأبه لمصير المواطنين الإسرائيليين

المشتركين بالدورة الأولمبية، بل قررت المقامرة بهم. وحول هذا الموضوع تقول «آنا بوكوفسكا» في كتابها «الفلسطينيون... حياتهم وحربهم» معلقـةً على أحداث ميونيخ: «ربما كانت الوقائع التي ارتبطت بطريقة حل هذه المأساة، والتي أدَّت إلى مقتل كل الرياضيين، توحي بأن القادة الإسرائيليين كانـوا يعتقدون أن مقتلهم كان أكثر إفادةً من إنقاذهم، إذ أنه بغـضّ النظر عن المتسبب في حصول مذبحة فور ستنفيلد بروك، فإن أصابع الاتهام ستـوّجه دائماً للفلسطينيين».

أما سامي خديوي في كتابه الذي سبق وتحدثنا عنه في المقدمة، والصادر في بيروت بعد مأساة ميونيخ مباشرة، فيقول مذكراً بأعمالٍ إسرائيلية مشابهة، ومشيراً إلى دور إسرائيل في ميونيخ:

«لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقتل فيها الصهاينة أبناء وطنهم كوسيلة للحصول على مكـاسب سياسيـة». والحقيقة أن إسرائيل حققت هدفهـا هذا، إذ إن الرئـيس نيكسون، الذي كان يوماً ما يُـعطي الأوامر لقصف المدن الفييتنامية في عيد الميلاد... هذا الرجل الذي احتال على

شعبهِ بما فيهم القضاة والكونغرس ، التهب غضباً نتيجة الحادث ، ونعت الفلسطينيين بأنهم أسوأ نوعية من قطّاع الطرق ، وأنهم لا يترددون عن فعل أي شيء لتحقيق أهدافهم .

أما غولدا مائير ، فقد اختصرت قدر الإمكان بكلمتها التي وجهتها للرأي العام العالمي ، غير أنها لم تستطع إخفاء حقدها عندما اتخذت قراراً بقصف القرى اللبنانية والسورية الآهلة بالسكان الفلسطينيين ، الذين طردتهم إسرائيل يوماً ما .

لقد كان هذا الانتقام دموياً بكل معنى الكلمة ، إذ أسفر عن مقتل وجرح ما لا يقلّ عن مائتي شخص ، بينهم الكثير من النساء والأطفال . والجدير بالذكر أن الغرب لم يعترض آنذلك على هذا القصف ، كذلك لاذ نيكسون حينها بالصمت .

وفي أثناء ذلك كانت تل أبيب تضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ قرارها بتشكيل فرقة خاصة لمحاربة الفلسطينيين المتواجدين في أوربة الغربية . وحول هذا نشرت المجلة الأسبوعية اللندنية ساندي تايمز ماغازين ، مقالين بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ تحت عنوان « غولدا مائير وفرقة الموت » ، تتحدث

فيها بدقة عن تاريخ إنشاء هذه الفرقة. وفيما يلي بعض مما كشفت الصحيفة النقاب عنه:

في التاسع من نيسان / ابريل / عام ١٩٧٣ قام خمسة عشر من رجال الضفادع البشرية الإسرائيلية بالإبحار بقارب مطاطي إلى الشاطىء الجنوبي لمدينة بيروت. وفور وصولهم أخرجوا الملابس المدنية والأسلحة من أكياسها، التي اصطحبوها معهم، إضافةً للمواد المتفجرة الأخرى وجهاز لاسلكي.

وبهدوء تام قاموا بتغيير ملابسهم، وصعدوا إلى الشاطىء الصخري، حيث وجدوا خمس سيارات ممتلئة خزاناتها بالوقود تنتظرهم بمفاتيحها على الطريق البحري «الكورنيش». وقسَّم العملاء أنفسهم لثلاث مجموعات استقلت السيارات التي سارت تشق جنح الظلام. وعند مفترق طريق خالد بن الوليد مع الشارع المسمى بالثامن والخمسين، أوقفوا سياراتهم ونزل من كل سيارة، شخص اتجه مباشرة إلى بيت أحد المناضلين المعروفين في منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد أن تمت السيطرة على الحراس، دخل باقي

العناصر إلى البناء، وقاموا بخلع أقفال ثلاثة بيوت واقتحامها بآنٍ واحد. ففي البيت الأول فاجأ المسلّحون محمد يوسف، الملقب بأبي يوسف، الذي كان يشغل منصب رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وأطلقوا عليه النار وجرحوا زوجته. وعندما هرعت جارتهم العجوز لدى سماعها للصخب، كي تستوضح الأمر خرَّت أيضاً صريعة أمام باب منزلها.

وكان الإسرائيليون يعتقدون أن أبا يوسف كان مسؤولاً عن الكثير من عمليات الاغتيال التي نُفِّذت ضدهم.

وفي الطابق الأعلى قامت المجموعة الثانية باقتحام منزل قائد آخر من منظمة فتح، هو كمال عدوان، الذي كان مسؤولاً عن العمليات الفدائية داخل إسرائيل، فرشقوه مرتين بالرصاص، على مرأىً من زوجته. وفي الجهة الثانية من المدخل اقتحمت المجموعة الثالثة بيت كمال ناصر الشاعر الفلسطيني المعروف، والناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان يجلس خلف مكتبه يطالع إحدى المقالات فأردوه قتيلاً مع العلم أنهُ كان أعزل، لأنه لم يكن

يجب حمل السلاح. وهكذا خرج الإسرائيليون من المبنى بسرعة البرق، وصعدوا إلى سياراتهم عائدين بها باتجاه البحر، وذلك بعد ساعة ونصف من دخولهم بيروت.

وفي اليوم التالي صرَّحت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير لأعضاء البرلمان ومحرري الصحف الأجنبية بقولها: «لقد كان ذلك عملاً رائعاً لأننا أعدمنا القتلة الذين كانوا يستعدون لعمليات اغتيال أخرى».

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها غولدا مائير بقيام إسرائيل بعمليات اغتيال ذات طابع سياسي. غير أن قتل هؤلاء الفلسطينيين الثلاثة في تلك الليلة من نيسان / ابريل /، لم يكن سوى إحدى العمليات القذرة التي نفذتها فرقة الموت، والتي شُكِّلت بموافقة غولدا مائير الشخصية. والجدير بالذكر أن أعضاء هذه الفرقة لا يزالون موجودين حتى الآن في كل من أوربة وإسرائيل وإفريقية الجنوبية.

وبينما كانت تُتلى الصلوات في مأتم الرياضيين، كانت المقاتلات الإسرائيلية تقوم بقصف المخيمات الفلسطينية في لبنان. ولم يكن أحد حينها يعرف أن خططاً انتقامية أخرى

أبشع من تلك التي نُـفـِّذت يجري الإعداد لها، على يد الجنرال زفي زامير صاحب هذه الفكرة ومنفذها.

ومن بين الفروع العديدة في الموساد، يوجد هناك فرع خاص للعمليات يضم قسماً يقوده زامير بنفسه، ويختص بتنفيذ الاغتيالات، وملاحقة وتصفية الأشخاص الذين صدر عليهم حكم بالإعدام في إسرائيل.

لقد كان الجنرال زامير شاهداً للمرحلة النهائية لعملية تبادل إطلاق النار بين المختطفين ورجال الشرطة، والتي بنتيجتها قُتل الرهائن الإسرائيليون. وفور عودته لإسرائيل قـدَّم تقريراً مفـصّـلاً لغولدا مائير في مقـرّها بـ «البيت الأحمر» الذي يقع في قلب مقر قيادة الجيش الإسرائيلي، حول مجرى العملية. وبعد فترة قصيرة استُـدعي الجنرال زامير لحضور اجتماع عقدتـهُ لجنة الأمن والشؤون الخارجية، وناقشت فيه مسألـة كانت هي الهـمّ الشاغـل لزامير ولضبـاط الموساد الآخرين، ألا وهي إطلاق يد قسم عمليات الاغتيال ليقوم بملاحقة «الإرهابيين»، وسرد زامير مأساة ميونيخ على أعضاء اللجنة وألـحَّ مرةً أخرى على ضرورة إعادة تشكيل فرقة الموت.

وبعد انتهائه من سردِهِ طلبت منـهُ اللجنة الانتظار خارجاً ، ريثما يتم اتخاذ قرار بهذه المسألة . وعندما افترق الوزراء المجتمعون وذهبوا إلى بيوتهم، استدعت غولـدا مائير الجنـرال « آرون ياريف » الذي عمل سابقاً كقائدٍ للمخابرات العسكرية، وطلبت منه أن يكون مستشاراً خاصاً لها لشؤون مكافحة الإرهاب . ثم تـمَّ استدعاء الجنرال زامير وتقرر إطـلاق يد « الشباب » ، على أن تكون مهمتهم الأولى قتل علي حسن سلامة الذي كان مسؤولاً بنظر الموساد عن عملية ميونيخ .

وقد قام مؤلفو كتـاب فضيحـة الـرصاص بوصف أحداث ذلك اليوم بدقة تامة فكتبوا يقولون :

كان ذلك في أحد أيام السبت من شهر تموز / يوليو / عام ١٩٧٣ ، حيث كانت إحدى دور السينما الموجودة في مدينة ليلهامر النرويجية الهادئة تعرض فيلماً بعنوان « فقـط للنسور » . وأمام دار السينما كان يقف « دان آربل » الذي لم يكن أمر الفيلم يهمه لا من قريب ولا من بعيد، لأنه كان يراقب فقط مدخل دار السينما ، بينما كان شركاؤه التسعة الآخرون موجودين في أنحاء أخرى من ليلهامر ينتظرون انتهاء الفيلم، حيث من المقرر أن يخرج الشخص المحكوم عليه بالإعدام،

وهو علي حسن سلامة. وكان آربل ورفاقه قد لاحقوه طوال اليوم. فرأوه أول مرة في المقهى، حيث كان يجلس قرب إحدى الطاولات يحتسي قدحاً من القهوة. وعند خروجه، ذهبوا في أعقابه إلى إحدى حمامات السباحة، وهناك انتظروه حتى غادر المسبح. ولم يُفارقوه بنظراتهم طوال الطريق، إلى أن وصل إلى أحد التجمعات السكنية، فقاموا بإغلاق كل المنافذ الممكنة بواسطة أربع سيّارات كانت تحت تصرفهم. وفي الساعة السابعة والنصف مساءً شاهدوهُ يخرج مع امرأة ترتدي ملابس تشدّ الأنظار من بعد، إذ كانت تلبس معطفاً أصفر فاقع اللون. وبرغم أن المعطف كان فضفاضاً إلا أنه لم يُخْفِ أمر المرأة الحامل... وهكذا لاحقوهما حتى اختفيا وراء باب دار السينما العريض.

وفي تمام الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة خرج جمع المشاهدين من السينما، فاستطاع آربل دون صعوبة تمييز المرأة ذات المعطف الأصفر والرجل الذي كان بصحبتها، وهما يتحدثان مُبديين ملاحظاتهما حول الفيلم الذي لم يكن يخلو من إطلاق الرصاص. ولم يخطر ببالهما قط أن رصاصات حقيقية ستنطلق بعد قليل.

ودون أن يفارقهم آربل بنظراته ، سار الرجل والمرأة باتجاه موقف الباص ، فصعدا إلى إحدى الحافلات التي نكاد تكون خالية من الركاب . وفي هذه الأثناء تلقى ثلاثة شبان وامرأة كانوا يجلسون في سيارة يابانية بيضاء من نوع مازدا إشارة تقول : «إنهم آتون ... كونوا مستعدين» . وعندما توقف الباص أمام أحد التجمعات السكنية لاحظت المرأة ذات المعطف الأصفر ، سيارة قادمة من بعيد توقفت قريباً منهما ، ونزل منها الشبان الثلاثة بصحبة امرأة ، وفي أيديهم مسدسات مجهزة بكاتم للصوت . ولم يتمكن صديق المرأة عندما رأى الفوّهات موجهة إليه سوى أن يصرخ كلمة : «لا ..» ، لأنهم أجابوه مطلقين عليه العيارات النارية . فأصابوه بست رصاصات في بطنه . وعندما وقع على الأرض أطلقوا عليه رصاصتين في رأسِهِ ، ومن ثم ستاً أخرى في ظهرهِ .

وفي مخفر الشرطة أفادت المرأة ذات المعطف الأصفر فيما بعد بقولها : «لقد حدث هذا خلال لحظات ... كما لو كان فيلماً من أفلام قطّاع الطرق» . ثم أضافت : «لقد تهيأ لي بادئ الأمر أن هذه الطلقات هي وهمية ، وأن النار التي كانت تخرج من الفوّهات هي وحدها الحقيقية» .

أما القتلة فلم يأبهوا بالمرأة التي انحنت فوق جثة الرجل، بل صعدوا إلى سياراتهم وغادروا المكان مباشرة. وهنا لم تُـلاحظ المرأة سيارة الفولفو الخضراء التي توقفت بقربها، وخرج منها رجل قام بتفحص الرجل المضـرّج بدمـهِ ومن ثم تراجع عدة خطوات للخلف، وأخرج جهاز لاسلكي ليقول: «العملية نُـفِّـذت... لتعد كل السيارات إلى البيت». وعلى الفور تـمَّ نقل هذه الإشارة مباشرةً إلى الفندق الذي كان يقيم فيه الجنرال زفي مع اثنين من أقرب مساعديه. وبهذهِ المناسبة السعيدة وُضِـعت المشروبات الكحولية على الطاولـة، وشرب رئيس المخابرات الإسرائيلية نخب نجاح الموساد الكبير.

وفي الطريق إلى أوسلو على بعد ثمانية كيلو مترات من ليلهامر، اجتمعت كل المجموعة، وخرج أفرادها من السيارات ليمددوا أرجلهم بعض الوقت، وعندما سأل أحدهم الآخر: كيف سارت الأمور؟... أجابه: «العمل هو العمل». وبهذه الإجابة القصيرة انتهت مناقشة القضية، وتحركت السيارات باتجاه أوسلو. وفي اليوم التالي عاد دان آربل إلى ليلهامر. ولكن هذه المرة بصحبة الشرطة، إذ تـمَّ اعتقاله في أوسلو بتهمة القتل ونُـقل إلى مكان الجريمة.

وفي مقر الشرطة الذي تُطل نوافذه على شارع ستارغاتن ــ وهو الشارع الذي كان آربل قد بثَّ منهُ الإشارات باللاسلكي ــ استجوبهُ المحقق ستانير رافلو العضو في لجنة التحقيق بالجرائم ذات الأهمية الخاصة.

وبطبيعة الأمر نفى آربل كل التهم الموجهة إليه، بَيْدَ أن ليلةً واحدة في الزنزانة كانت كفيلة لتحلّ عقدة لسانه. فاعترف بأنهُ يعمل لصالح الموساد منذ عشر سنوات، وأنه كان في أثناء ذلك يشغل عدة أعمال للتغطية على عملهِ الحقيقي في الاستخبارات. كما اعترف بأنه قام بتغيير اسمه عدة مرات للغاية ذاتها. وأوضح أنهُ عمل لصالح المخابرات الإسرائيلية في فرنسا، وإيطاليا، وفي الدول الاسكندنافية. وأضاف بأنهُ كان عضواً في فرقة الموت، التي تأتمر بأمرة غولدا مائير مباشرة.

وفي أثناء التحقيق كان المحقق رافلو لا يخفي شكوكه في صحة ما يقوله آربل، وذلك كي يدفعه للتحدث أكثر. وقد نجح فيما رمى إليه، إذ إن آربل أعطى حتى أرقام الهواتف التي كان يستعملها للاتصال بمرؤوسيهِ في تل أبيب وأوسلو.

ولم يُعِرْ رئيس المجموعة «آ» ـــ التي كان يعمل فيها المحقق رافلو ـــ اهتماماً لأحد مقاطع اعترافات آربل، لدى إطّلاعـهِ على إضبـارة التحقيـق، شأنــه شأن أجهـــزة الاستخبارات الأخرى ومنها جهاز الاستخبارات الأمريكية، مع العلم أن هذا المقطع كان يُعتبر الحلقة الناقصة التي توضح كل شيء. فآربل الثرثار، والذي يحب مدح نفسه قال حينها الكثير من الحقيقة، وأهم ما قالـهُ هو أنـهُ كان يوماً ما مالكاً للباخرة التي تُدعى «شيرزبرغ آ»، وهي الباخرة التي أبحرت عام ١٩٦٨ من أنتويربيا في بلجيكا باتجاه جَنـوة ـــ الميناء الإيطالي ـــ وعلى متنها ٥٦٠ برميلاً معدنياً. وكان قبطانها بيوتر بارو قد أبلغ إدارة الميناء البلجيكي، أنـهُ سيتجه إلى جَنَـوة، ولكنـهُ لم يصل هناك أبداً وإنما إلى ميناء اسكندرون في تركيا، حيث ألقت الباخرة مراسيها بعد أسبوعين من ذلك، وفي الميناء المذكور أعلم بارو السلطات التركية، بأن باخرته فارغة من حمولتها. وكان في قولـهِ هذا صادقاً آنذاك، غير أنـهُ أضاف بأنـهُ أبحر من النيبال، وهذا ما كان بدورهِ كذباً.

لقد كانت أجهزة المخابرات في كل من بلجيكا وألمانيا

الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تعلم تماماً بأن «شيرزبرغ آ» أبحرت وعلى متنها شحنة كاملة، بينما وصلت هذه الباخرة إلى الميناء في تركيا فارغـةً ؟؟! ...

وهنا يجب القول إن هذه الأجهزة لم تكن تعرف، أو بالأحرى لم تكن تريد أن تعرف، بأن المركب كان يعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية، وأنـهُ كان على متنه ٥٦٠ برميلاً معدنياً تحتوي على ٢٠٠طن من اليورانيوم ـــ وهي كمية تكفي لصنعَ عشر قنابل ذرية ـــ وأن هذه الشحنة وصلت بكاملها إلى أحد الموانىء الإسرائيلية، ومنه مباشرةً إلى ديمونة.

الفصل الثالث

ديمونة

في الثامن من كانون الأول / ديسمبر / عام ١٩٦٠ قامت إحدى طائرات الاستطلاع الأمريكية بالتقاط عدة صور في أثناء تحليقها فوق صحراء النقب في إسرائيل. وما إن وصلت هذه الصور إلى مكاتب المخابرات المركزية الأمريكية حتى فوجىء بها الجميع. فعلى بعد حوالي ستين كيلو متراً إلى الجنوب الشرقي من مدينة بئر السبع، قامت طائرة الاستطلاع الأمريكية من طراز U.S.AIR FORCE بالتقاط صور التشابك وتقاطع بالسكك الحديدية والأسلاك الكهربائية ذات التوتر العالي في منطقة تدعى ديمونة. كما قامت الطائرة بتمييز عدة مبانٍ من الإسمنت المسلَّح إضافة إلى مُنشأة تُشبه الكرة. وكان لهذهِ الكرة أن تحتوي على شيء واحد فقط ألا وهو مفاعل نووي.

وفي التاسع من كانون الأول /ديسمبر / عقد اجتماع سري ضمَّ خبراء من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأعضاء من لجنة الطاقة التابعة للكونغرس. وبعد انتهاء الاجتماع لم يكن هناك أي مجال للشك في صحة ما اكتشفته الطائرة. فقام أعضاء اللجنة على الفور بإعلام كريستيان هيرتر الموظف المسؤول في البيت الأبيض، والذي قام بدورهِ بإعلام الرئيس أيزنهاور بحقيقة الأمر. كما قام هيرتر باستدعاء السفير الإسرائيلي في واشنطن «أبراهام هارمن» وعرض عليه الصور الملتقطة لديمونة، سائلاً إيّاه بصراحة حول ما إذا كانت إسرائيل تسعى إلى تصنيع الأسلحة الذرية. في هذه الأثناء عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون اجتماعاً مع وزيرة خارجيتهِ غولدا مائير، لوضع اللمسات الأخيرة لما سيقولونه لتبرير موقفهم.

وفي اليوم التالي قام هارمن بزيارة لهيرتر وقال له إن المفاعل النووي يستخدم فقط للأغراض السلمية، بينما صرَّح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية للصحفيين قائلاً: إن المفاعل النووي هو فعلاً من صنع فرنسي، إلّا أنه أكد أيضاً بأنهُ اتخذت كل وسائل الحيطة ليتم استخدام المفاعل فقط للأغراض السلمية.

وفي اليوم نفسه ظهر بن غوريون في البرلمان الإسرائيلي المسمَّى بالكنيست، ليبرر وجود المفاعل النووي، قائلاً بأنهُ ضروري لتقدم العلوم الصناعية والزراعية في إسرائيل.

واستمع أعضاء الكنيست بصمت تام لهُ. غير أنهم لو شاؤوا طرح بعض الأسئلة عليه لأثبتوا له عدم قناعتهم بما يقول. إذ إنه لو كان المفاعل الفرنسي يعمل فقط للأغراض السلمية، فلماذا أُحيط وجودهُ بالسرية التامة؟ ولماذا لم يتم إعلام أعضاء البرلمان بوجوده في ديمونة؟ كذلك لماذا لم يُحط البرلمان علماً بتكاليف بنائه، ولماذا يحيط بالمفاعل عدد كبير من قوات الجيش ما دام لا علاقة له بالقوات المسلَّحة؟

إذاً لقد أخفت الحكومة الإسرائيلية أمر بناء المفاعل في ديمونة، حتى أن أعضاء الكنيست لم يعرفوا أيضاً بنبأ آخر، نشرتهُ صحيفة الديلي اكسبريس اللندنية، مفادهُ وجود مجموعة من الخبراء والاخصائيين من ألمانيا الغربية في مجال صناعة الصواريخ والطاقة الذريّة في إسرائيل، حيث وصل عددهم في نهاية الخمسينيات إلى خمسين عالماً وأربعمائة خبير،

ومنذ وصولهم إلى إسرائيل أحاطتهم الموساد برعايتها الخاصة، كي لا يتم إفشاء سر ديمونة.

لقد ساهم التعاون المشترك بين ألمانيا الغربية وإسرائيل في مساعدة العلماء الألمان، للقيام بالتجارب التي لا يمكنهم القيام بها في بلادهم. والمعروف أن حكومة ألمانيا الغربية خصصت عام ١٩٦٣ مبلغ ٦٢٫٥ مليون دولار لتطوير تلك الأبحاث في إسرائيل.

ومع ظهور فضيحة ديمونة، نشرت معظم الصحف الأشياء الكثيرة عن مدى الجهود التي بذلتها الحكومة الإسرائيلية لإخفاء أمر هذا المفاعل عن العالم. هذا وقد أحاطت عدة مراكز للمراقبة العسكرية بديمونة، كما تمَّ نصب أجهزة الكترونية تسمح بتسجيل حركة كل شخص يمر بالقرب من المنطقة، حتى إنه أسقطت مقاتلة ميراج إسرائيلية بواسطة المدفعية، عندما حلَّقت بطريق الصدفة فوق ديمونة، إذ إنه كان محرَّماً على جميع الطائرات المرور من هناك.

ويذكر أنه في أثناء بناء المفاعل النووي عام ١٩٥٨ تمَّ إعلام سكان المنطقة بأن العمل يجري لبناء معمل للنسيج!..

غير أن ديمونة تطورت بعد عدة أشهر لتصبح أشبه بالمدينة. وهكذا وصلت قصة ديمونة إلى مركز المخابرات المصرية في القاهرة، وبرغم عدم وجود صورة جوية للمفاعل، فقد اكتُشفت حقيقة هذا البناء، وتمَّ إعلام الأمم المتحدة بذلك، غير أن أحداً لم يهتم بالأمر.

وسيتوصل قارئ هذا الكتاب إلى نتيجة مفادها، أن أولئك اللذين كان بإمكانهم وضع النقاط على الحروف كانوا لسبب أو لآخر يغلقون أعينهم وأفواههم. وإذا فتحنا ملف اهتمام إسرائيل بالسلاح الذري، نجد أن الحكومة الإسرائيلية كانت تحلم بالحصول على القنبلة الذرية منذ تأسيس إسرائيل، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار مخططات حاييم وايزمن الذي يعتبر أحد أشهر الكيميائيين، والذي كان أول رئيس لدولة إسرائيل، نجد أنه كان يفكر بذلك حتى قبل إعلان تلك الدولة. ولكن لنتمسك بالحقائق، ففي عام ١٩٤٩ خرج إلى الحياة في مكاتب وزارة الدفاع الإسرائيلية البرنامج الذري لدولة إسرائيل، حيث قامت الوزارة بفرز عدد من أذكى الطلاب لإرسالهم إلى أنحاء مختلفة من العالم، لدراسة الفيزياء الذرية.

وقد درس هؤلاء الطلاب في كلٍّ من سويسرا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وعادوا جميعاً إلى إسرائيل قبل عام ١٩٥٤ . ولم تكن دراستهم تقتصر على المواد النظرية ، بل كان قسم كبير منها يتم في المخابر للتركيز على الناحية العلمية ، وذلك للاستفادة من خبرتهم في إسرائيل .

وفي منطقة تدعى ريخوفوت ، بالقرب من تل أبيب ، افتتح مركز وايزمن للفيزياء النووية ، وكان قد اكتشف في إسرائيل مكامن للفوسفور قبل ذلك بوقت قصير ، وجرت محاولات عديدة لاستخراج اليورانيوم منه . وعلى الرغم من الكلفة العالية لهذا المشروع ، لم يكن ذلك عائقاً أمام البدء بعملية التصنيع . كذلك الأمر بدأت محاولات أخرى لاستخراج الماء الثقيل الذي لا بدَّ منهُ في عملية صناعة الأسلحة الذرية . وفي السادس عشر من حزيران / يونيو / عام ١٩٥٢ ، تمَّ تشكيل اللجنة الذرية الإسرائيلية من عدد من العلماء ، وتمَّ إلحاقها بوزارة الدفاع . وكانت مهمتها تقتصر بالإشراف على إجراء الأبحاث ، دون أن يُسمح لها باتخاذ القرارات ، فمثل هذه الأمور كانت من اختصاص الوزارة ، أما

القرارات ذات الأهمية الخاصة فكانت من صلاحية رئيس الوزراء فقط .

وفي الأعوام التي رافقت تطور إسرائيل العسكري ، كان بن غوريون رئيساً للوزراء . والمعروف أنهُ لم يُعطِ آنذاك امتيازات خاصة لهذه اللجنة ، كما هو الأمر في البلدان الأخرى ، لأن هذا يتطلب إعلام البرلمان بما يجري . وكما قال فؤاد جابر في كتابه NUCLEAR WEAPONS ، فإن الهدف من ذلك كان إخفاء الأمر عن الرأي العام العالمي ، بقصد الحفاظ على سرية العمل في الصناعة الذرية . وهنا يمكننا تقدير حجم تلك الشبكة من الستائر التي أُحيطت بها اللجنة ، حيث إن المجتمع الإسرائيلي لم يعرف بوجودها طوال سنوات عديدة من نشاطها .

وتعتبر عملية بناء قاعدة للصناعة الذرية أمراً صعباً باهظ التكاليف ، يحتاج لوقت طويل ، ويتطلب التنفيذ على مراحل . وهنا يجب التذكير بأن الكثير من العلماء والمهندسين والتقنيين في المفاعل لم يكونوا يعرفون تماماً الهدف الذي يسعى إليه أصحاب القرار ، كذلك لم يكونوا يعرفون الكثير عن ثمرة أبحاثهم ، ومدى استغلالها .

وفي عام ١٩٥٥ أكـدَّ بن غوريون في خطابه أمام الكنيست على الأهمية العظمى للعلوم، وكونها المفتاح الرئيسي لحل المشاكل الاقتصادية في العالم. والمعروف أن بن غوريون كان أحد أصحاب فكرة ديمونة، إذ دعا الشباب كي يقوموا بدراسة هندسة الالكترون والفيزياء الذرية. ولا شك في أن الذين استمعوا لندائِه الحار بواسطة الراديو لم يخطر ببالهم قط، موضوع القنبلة الذرية ولو للحظة، لأنهم كانوا مقتنعين تماماً بأن مشاكل إسرائيل الاقتصادية لا يمكن حلّـها إلا عن طريق استخدام القدرة الذرية.

وكان على إسرائيل من جهة أخرى أن تحسب حساباً للرأي العام العالمي، خاصـةً في أوربة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحتل اللوبي الصهيوني مركزاً هاماً ومؤثراً في الأوساط السياسية هناك. وعلينا ألّا ننسى هنا بأنـهُ بينما كان الجنرالات في إسرائيل يسعون لامتلاك قنبلة، كتلك التي أُلقيت على هيروشيما، فإن ثلاث دولٍ فقط كان بحوزتها السلاح الذرّي وهي: الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. لذلك فليس من الغريب أن يجري العمل في

صحراء النقب بسرية تامة، كذلك ليس من قبيل الصدفة التركيز على أمرين رئيسيين في العمل وهما: الحصول على اليورانيوم من المكامن الفوسفورية الموجودة في إسرائيل، وتصنيع الماء الثقيل، حيث أن باقي اللوازم يمكن شراؤها من كل مكان في العالم. من جهة أخرى تعتبر عملية الحصول على اليورانيوم من مكامنـهِ في إسرائيل أمراً ذا فائدة كبيرة لتصنيع القنبلة الذرية، دون التعرض للرقابة من قبل الجهات الأجنبية.

أما صناعة الماء الثقيل فكان لها أهمية خاصة في إسرائيل، نتيجة لصعوبة شراء هذه المادة من الأسواق العالمية. فالماء الثقيل كان آنذاك موجوداً فقط في النرويج، إضافـةً لوجوده في البلاد التي تملك السلاح الذري. وكان للنرويج التزامات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل أمر شراء هذه المادة من هذه الدولة مستحيلاً.

وهكـذا جرى العمـل على قدم وساق، حيث إن النجاح في تصنيع الماء الثقيل بتكاليف ضئيلة، يمكن أن يكون ورقة رابحة للإسراع في إنتاج القنبلة الذرية. وقد لاقت التجارب الإسرائيلية ترحيباً فرنسياً لسببين رئيسيين، جعلا باريس تمد يد

العون لتل أبيب ، **أولهما** أن فرنسا كانت تسعى للحصول على القنبلة الذرية ، وهذا يعني أن مشاركة إسرائيل في أبحاثها سيُعطي ذلك دفعة نحو الأمام . **وثانيهما** أن فرنسا كانت لا تزال تواجه حرباً مع حركات التحرر الوطنية في الجزائر . وبما أن مصر كانت تدعم الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ ، فقد قامت باريس بدعم إسرائيل في كل ما من شأنه أن يكون ضد مصر وضد العرب .

وقد أدت هذه السياسة في النهاية إلى قيام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حيث اشتركت فيه بريطانيا العظمى وإسرائيل إلى جانب فرنسا . وفي عام ١٩٥٣ وقّعت فرنسا وإسرائيل اتفاقاً للتعاون المشترك في مجال الحصول على الماء الثقيل ، في جو من السرية التامة ، مما أعطى دفعاً جديداً لهذه العملية . ولم يمض وقت طويل على توقيع الاتفاق حتى وصلت أول شحنة من الماء الثقيل إلى الموانىء الفرنسية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط . وعندما حاول البعض في الغرب البحث عن الطريق الذي سلكته إسرائيل ، ثبت لهم بالدليل القاطع أن المساعدة الفرنسية كان لها الدور الكبير والمؤثر في حصول إسرائيل على السلاح الذري .

وقد سارت الولايات المتحدة على خطا فرنسا، حيث قال أيزنهاور في اجتماع عُـقد للأمم المتحدة في الثامن من كانون الأول / ديسمبر / عام ١٩٥٣، مستعرضاً فحوى مشروعـهِ الذي أسماه « الذرة في خدمة السلام »، بأن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم خدماتها لكل الدول التي ترغب في ذلك، شريطة أن تستخدم هذه المفاعلات للأغراض السلمية فقط. وبعد مضي سنتين على هذا التصريح وقّـع أباييان سفير إسرائيل في واشنطن عدة اتفاقات، قامت الحكومة الأمريكية على أثرها ببيع إسرائيل مفاعلاً نووياً صغيراً، إضافة لتمويل ذلك المشروع بمساعدة قدرها ٣٥٠ ألف دولار. وقامت الولايات المتحدة أيضاً بتزويد إسرائيل بمكتبة كاملة من الوثائق والمخططات التابعة لهيئة الطاقة الذرية، والتي كانت تحتـوي على ستـة آلاف وخمسمائة إضبارة، إضافـةً لخمسة وأربعين مجلداً ضخماً حول النظرية النووية. كما زودتها بكمية من عنصر اليورانيوم المسمى بـ « يورانيوم ٢٣٥ »، كي يتمكن المفاعل من مباشرة عمله. وخلال السنوات الخمس التي تلت توقيع هذه الاتفاقية، قام عشرات من العلماء والطلبة الإسرائيليون بالاستفادة من دورات تدريبية في مراكز البحوث الأمريكية.

وبالطبع كان كل هذا يجري تحت شعار الاستخدام السلمي للقدرة النووية، ومنذ ذلك الحين انضمت إسرائيل إلى كل الهيئات الدولية الـمُنشأة لهذا الغرض خاصة. ففي المؤتمر العالمي الأول المخصص للاستفادة من الطاقة الذرية للأغراض السلمية والذي عُـقد في جنيف عام ١٩٥٥، صـرَّح ممثل إسرائيل قائلاً: إن الأعمال المتعلقة باستخراج اليورانيوم من الفوسفور قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في إسرائيل، بينما صـرَّح بن غوريون في وقت لاحق بأن القدرة الذرية ستكون في الأعوام القليلة القادمة المصدر الرئيسي للطاقة في إسرائيل.

وفي «ناحال أورغ» غير بعيد من ريخوفوت، حيث تقع مؤسسة وايزمن، انتهت آنذاك عملية بناء المفاعل الذي تـمَّ شراؤهُ من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي حصلت عليه إسرائيل بعد توقيعها على التزام تتعهد فيه باستخدام المفاعـل للأغـراض السلميـة، وبعـدم استخدامـه لصناعـة الأسلحة الذرية، أو أي غرضٍ عسكري آخر. كما تعهدت إسرائيل بالسماح للأخصائيين الأمريكيين، بتفتيش المفاعل للتأكد من حسن استخدامه. وبالفعل قام فريق من المفتشين

عام ١٩٦٥ بزيارة ناحال أورغ مرتين، ومن ثم أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة تفتيش المفاعل للوكالة العالمية للطاقة الذرية المسماة «أيافا»، والتي تـمَّ إنشاؤها عام ١٩٥٦. والمعروف أن لدى هذه الوكالة تجهيزات تسمح بمراقبة عدم استخدام المفاعلات للأغراض العسكرية، ومراقبة عملية تصنيع اليورانيوم النقي، وأخيراً مراقبة تحويل نواتج المحروقات والنفايات النووية، إضافةً لإجراء مسح دوري لمحتويات المخازن التي تحتوي على المواد القابلة للانشطار. ويعتمد نظام المسح هذا على إجراء جرد لكيفية استخدام كل كيلو غرام من هذه المواد، وبالأخص العنصر المسمى «بلوتون ٢٣٩»، وعنصر «اليورانيوم ٢٣٥». وبالطبع فإن الدول التي اعترفت بحق هذه المنظمة بتفتيش المنشآت النووية كان عليها السماح لمفتشي تلك المنظمة بدخول أراضيها لهذا الغرض. وبما أن إسرائيل عضو في الـ «أيافا»، فقد كان عليها الالتزام بالسماح لمفتشيها بمراقبة وثائق وتجهيزات المنشآت النووية. ولكن لأي مدى التزمت إسرائيل بهذا؟... الجواب على هذا السؤال سنقولهُ فيما بعد.

في هذه الأثناء كان الفرنسيون يُسرعون في تنفيذ

مخططهم الرامي لصناعة القنبلة الذرية ، مما انعكس على ازدياد أوجه التعاون بينهم وبين إسرائيل ، فقاموا بعقد اتفاق سري آخر بينهما في عام ١٩٥٧ . ولم يعرف المراقبون الغربيون مضمونه بشكل كامل حتى الآن ، غير أن أحد نقاطه الرئيسية كان بناء المفاعل النووي في ديمونة ، كذلك الأمر لم يكن يعلم بهذا الاتفاق سوى بعض الوزراء الإسرائيليين ، حتى أعضاء الهيئة الإسرائيلية للطاقة كان بوسعهم فقط أن يتكهنوا بما يجري ، لذلك وعندما ظهرت الحقيقة فيما بعد ، احتج « الشرفاء » منهم ضد إنتاج أسلحة التدمير الشامل هذه ، وطالبوا بإعفائهم من مهمتهم . وبعد تركه لوزارة الدفاع عام ١٩٦٥ قال شمعون بيريز ــ هذا الرجل الذي لعب دوراً بارزاً في بناء القوة العسكرية الإسرائيلية ــ عن ديمونة :

« كثيرون أولئك الذين انتقدوا هذا المشروع لكونه يشكّل برهاناً على السياسة العدوانية ... وهذا ما سيتسبب مستقبلاً في إجماع العالم ضدنا » .

ولنعد إلى ديمونة ، فبعد عملية التصوير التي تمت من قبل طائرة الاستطلاع الأمريكية تبين للإسرائيليين ، أن التأكيد

وحدهُ على أن المفاعل تـمَّ بناؤه للأغراض السلمية هو أمر غير كافٍ ، لأن العالم لن يصـدِّق تفسير تل أبيب ، لأن ديمونة كانت محاطة دائماً بالأسرار . ولم تكن إسرائيل ترغب آنذاك في توتر علاقاتها مع واشنطن ، خاصة بعد أن طلبت الحكومة الأمريكية السماح لخبراء الـ « أيافا » بتفتيش ديمونة ، كما هي الحال في ناحال أورغ ، حيث يقع المفاعل النووي الأمريكي ، مما سيضع حداً لكل هذه الـمُـداخلات . غير أن تل أبيب رفضت الاقتِراح الأمريكي ، معـلِّـلة ذلك بأن هذه الوكالـة يُـسيطر عليها الروس . وأخيراً تـمَّ التوصل لاتفاقٍ يُـرضي الطرفين وينص على السماح للخبراء الأمريكيين بالتحقق مما يجري في ديمونة .

وعلى هذا الأساس قدم هؤلاء الخبراء لديمونة في ربيع عام ١٩٦٤ . وفي شباط / فبراير / عام ١٩٦٥ ، كذلك في حزيران / يونيو / عام ١٩٦٦ وأخيراً عام ١٩٦٧ و ١٩٦٩ . والمعروف أن إسرائيل كانت تُـحدد أوقات الزيارة ، لذلك ليس غريباً أن يشتكي المفـتشون بأنهم خلال زيـاراتهم الـقصيرة لديمونة ، لم يستطيعوا التأكد تماماً من المواد التي يتم تصنيعها في

المفاعل، وبالأخص عنصر البلوتون الذي يمكن بواسطته صناعة قنبلة ذرية كل عام، كتلك التي أُلقيت على ناكازاكي. ويقول آرنسون في كتابه ISRAEL'S NUCLEAR OPTIONS مستنداً إلى ما ورد في شهادات هؤلاء المفتشين، حول الظروف التي عملوا فيها في ديمونة، أن المضيفين كانوا دائماً يملون عليهم أسلوباً يتسم بالسرعة في تنفيذ المهمة، بحيث لا يتمكنون من التحقق بشكل عملي مما يجري، وهذا ما دفع اللجنة التي زارت ديمونة عام ١٩٦٩ لأن تُسجّل تقريراً تُلفت فيهِ النظر لكونها غير متأكدة أن مفاعل ديمونة لا ينتج مواد تتعلق بصناعة القنبلة الذرية. وعلى الرغم من أن الجهات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية لم تُعر اهتماماً لتقارير أولئك العلماء، إلا أن بعض هذه المعلومات تسربت إلى الصحافة، وهنا ثارت إسرائيل، كما لو كانت تنتظر ذلك بفارغ الصبر، إذ اتهمت المفتشين بأنهم سرّبوا الأنباء للصحافة، وللمصريين حتماً. وحول هذا قال أحد أعضاء الكنيست آنذاك ويدعى «بيدير» في جلسة للبرلمان الإسرائيلي: «ليس باستطاعتنا أن نعرف ما يقوله وينقله هؤلاء المفتشون للسفراء المصريين»، وتابع مُستنتجاً مما سبق قائلاً:

« لماذا يجب علينا السماح للأمريكيين بالدخول لمناطق هي بالأصل مغلقة أمام المواطنين الإسرائيليين، وحتى بوجهنا نحن أعضاء البرلمان » . وبكلمة أخرى فقد « زَعِلَـتْ » إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً إن صـحَّ التعبير .

ولننهي هذا الفصل بجزء من المعلومات الواردة في كتاب آرنسون المذكور أعلاه، والذي يقول بأنه بعد اقتراح الحكومة الأمريكية بالسماح لمفتشيها بالتحقق مما يجري في ديمونة، فإن إسرائيل لم توافق مباشرة آنذاك، بل استمرت المفاوضات طويلاً وانتهت بموافقة إسرائيل على ذلك بشرط أن تقوم واشنطن بزيادة الدعم العسكري لها. وقد وفت الولايات المتحدة بوعدها، بحيث وصل إسرائيل المزيد من الأسلحة... وعلى الرغم من هذا كله، فقد قامت إسرائيل بإغلاق الباب فيما بعد بوجه المفتشين الأمريكيين .

الفصل الرابع

العمل بحنكة

اهتمت إسرائيل بالقنبلة الذرية التي يجري تفجيرها، نتيجة سلسلة من التفاعلات الانشطارية لذرة «اليورانيوم ٢٣٥» و «البلوتون ٢٣٩» وأخيراً «اليورانيوم ٢٣٣». ويتكون اليورانيوم في حالته الطبيعية من نظيرين هما: (U233) و (U235)[١]. ويوجد هذا الأخير بكمية قليلة جداً، ولا غنى عنه في صناعة القنبلة. وللحصول عليه يجب أولاً عزلـهُ عن النظير «يورانيوم ٢٣٨»، مما يعتبر عملية صعبة للغاية من الناحية التقنية، عدا عن تكاليفها الباهظة. وهذا يعني أن الدول المتقدمة التي تملك احتياطياً كبيراً من الأموال، هي التي تسمح لنفسها فقط بالقيام بعملية كهذه.

---

(١) يورانيوم ٢٣٥ ويورانيوم ٢٣٣.

المترجم

لقد هيأت المنشآت في ديمونـة ظروفـاً أخـرى لهذه العملية، إذ إن المفاعل الموجود هناك يقوم بتصنيع «البلوتون ٢٣٩» كناتجٍ ثانوي في أثناء تصنيع اليورانيوم واستخراجه. وتعتبر هذه العملية، تقنياً، بسيطة إلى حـدٍّ ما. وعلى الرغم من أن «البلوتون ٢٣٩» ليست له القوة التفجيرية نفسها الموجودة في «اليورانيوم ٢٣٥» إلا أنه يمكن صناعة قنبلة صغيرة منه.

والمعروف إن قنبلة مماثلة «صغيرة» أُلقيت في السادس من آب/أغسطس/ عام ١٩٤٥ على هيروشيما، تسببت في مقتل أكثر من مائة ألف شخص.

وحسب تقديرات الاخصائيين، فإنه للحصول على ٢٠٠ غرام من البلوتون المذكور، يلزم ما يقارب الطن من عنصر اليورانيوم. وبالطبع يمكن الحصول على كمية أكبر إذا استعملت تقنية أفضل. ولكن على ما يبدو قررت وزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك أخذ الحد الأدنى بعين الاعتبار، كي تكون حساباتها أكثر دقة وواقعية. أما المفاعل النووي في ديمونة فبإمكانه إنتاج غرام واحد من البلوتون خلال ألف كيلو واط

يومي من عمله، وبما أن استطاعة هذا المفاعل كانت ٢٤ ألف كيلو واط، فقد كان بإمكانه إذا ما عمل بكل طاقته خلال ثلاثمائة يوم في السنة إنتاج ما يلي:

$$٢٤٠٠٠ \times \frac{٣٠٠}{١٠٠٠} = ٧٫٢$$ كيلو غرام من «البلوتون ٢٣٩».

إن الوزن الحدّي للبلوتون هو ٥٫٧٩ كغ[1]، وهذا يعني أنهُ باستطاعة إسرائيل صنع قنبلة ونصف خلال السنة الواحدة.

والسؤال الآن هو كم من اليورانيوم يلزم لكل ذلك؟... الجواب فيما يلي: من طن واحد من اليورانيوم يمكن الحصول على ٣٠٠ غ من البلوتون.

إذاً للحصول على ٧٢٠٠غ من البلوتون يلزم $\frac{٧٢٠٠}{٣٠٠}$ = ٢٤طن يورانيوم سنوياً. ولكن كم من اليورانيوم كان بحوزة إسرائيل آنذاك؟... لقد كانت إسرائيل تحصل على عشرة أطنان من جنوب إفريقية ــ ولنتذكر هنا لما بعد ــ

---

(١) المقصود هنا هو وزن أقل كمية من المواد الانشطارية اللازمة لاستمرار سلسلة التفاعلات النووية.

وعشرة أطنان من تصنيعها الخاص، بينما كانت تحصل على الأربعة أطنان الباقية من فرنسا، وهكـذا يصبـح المجمـوع ٢٤طناً .

لقد أخذت معظم هذه المعلومات من كتاب لفؤاد جابر الذي قام بهذه العمليات الحسابية عام ١٩٧١ . وعلى الأغلب فإن تل أبيب قامت بحسابات مماثلة ومطابقة لها . وإذا أخذنا بعين الاعتبار تصميم العسكريين في إسرائيل على متابعة هذا المشروع ، فليس من الصعب التوصل لنتيجة مفادها أن إسرائيل تملك الآن عشر قنابل نووية .

وكما لاحظ القارئ، فقد افترضنا في الحسابات أنـهُ يمكن الحصول على ٣٠٠غ بلوتون من اليورانيـوم، ولـيس ٢٠٠غ، وهذا يعني أنـه كان يلـزم إسرائيـل خلال هذه السنوات على الأقل مائتا طن من اليورانيوم. والسؤال هو ما هي إمكانية إسرائيل لتمويل مشروع كهذا؟ مع العلم أن تكاليفه خلال عشر سنوات هي كالتالي :

ـــ ثمن مواد انشطارية ٧٠ مليون دولار .
ـــ تكاليف عملية التصنيع ١٨ مليون دولار .

ـ تكاليف التجارب ١٢ مليون دولار .
ـ تكاليف التخزين والصيانة ٤ مليون دولار .
المجموع ١٠٤ مليون دولار .

لقد تم إجراء هذه الحسابات بالاعتماد على تكاليف المشاريع المماثلة في الدول التي صنعت القنبلة الذرية ، علماً بأن هذه الدول تملك ذخراً غنياً بالمخابر والكادر المختص . وبما أن إسرائيل لم تكن تملك كل هذه الإمكانات فقد قدر الأخصائيون احتياجاتها لإنجاز مشروع كهذا بمائتي مليون دولار . وإذا كان الأمر كذلك فما هو مقدار الميزانية العسكرية لإسرائيل خلال هذه السنوات ؟ ...

طبعاً في بلد كإسرائيل لا يجري الإعلان عن هذه الأمور ، لكن بعض المعلومات حول ذلك تسربت للصحافة الغربية عام ١٩٦٨ . ويهمنا بالذات عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، حيث خصصت إسرائيل حينها ٧٣٣ مليون دولار للتسلح ، أي ما يقارب ٣٧٪ من دخلها القومي . وهنا يجب التذكير أن المخصصات العسكرية هذه ، كانت أكثر بثلاثة أضعاف من العام الذي سبق هذين العامين . إذاً ومن وجهة النظر المادية لم

يكن يقف أي عائق للبدء في صناعة القنبلة الذرية ... لقد كانت أمام إسرائيل مشكلة معقدة واحدة، وهي كيفية الحصول على مائتي طن من اليورانيوم. وكان بوسعها نظرياً الحصول على هذه الكمية بوسيلتين: إما تصنيعها وإما شراؤها من السوق السوداء.

لقد حصل الإسرائيليون على عشرة أطنان منه كناتج ثانوي من صناعة الأسمدة الفوسفورية، وهذه العملية هي مكلفة بشكل خاص، حيث تقدر كلفة اليورانيوم المُصنَّع بهذه الطريقة بأكثر من عشرة أضعاف سعرهِ في حال شرائه من السوق السوداء. ولكن الكمية الكبيرة المزمع آنذاك تصنيعها كان يمكن أن تقلل من هذه التكاليف بعض الشيء. عدا عن ذلك، فإن سعر اليورانيوم آنذاك في الأسواق العالمية كان في هبوط مستمر. وحول هذا الموضوع يقول الكاتبان «ي. مادوكس» و «ل. بيتان» في كتابهما THE SPREAS OF NEUCLEAR WEAPONS أنه كان يُدفع في الخمسينيات عشرة دولارات ثمناً لـ ٤٥ ديكاغراماً من اليورانيوم، بينما انخفض هذا السعر في النصف الثاني من

الستينيات إلى ستة دولارات فقط، وهذا يعني أن شراء اليورانيوم من السوق العالمية كان أرخص بكثير بالنسبة لإسرائيل. ولكن ما العمل للحصول عليه من هناك؟

حول هذا نقول إنه، عندما اتخذ القرار بتمويل صناعة القنبلة الذرية عام ١٩٦٧، لم يكن هناك أمام إسرائيل فرصة لشراء اليورانيوم بشكل رسمي، خاصة بعد قيامها بالاعتداء في حزيران / يونيو / من العام المذكور على كل من سورية ومصر والأردن. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، فإن إسرائيل لم ترضخ لهذا القرار، وإنما بدأت بحملة إرهاب وتشتيت للسكان العرب، إضافةً لمصادرة ممتلكاتهم، وتهجيرهم بشكل جماعي، وتهديدهم بواسطة السلاح، مما تسبب في استنكار عالمي واسع. ولكن وكما هو معروف، فإن تجارة السلاح لا تخضع لأية أعراف إنسانية، بحيث لم يُعر البائعون والوسطاء اهتماماً لكل هذا، بل قاموا بتزويد إسرائيل بمواد يكون بمقدورها أن تصبح مستقبلاً أسلحة تدميرٍ شامل.

وفي عام ١٩٦٧ ناقشت الأمم المتحدة مشروعاً ينص

على الحد من نشر الأسلحة النووية، بناءً على حملة واسعة النطاق، قامت بها الدول الاشتراكية آنذاك. وبالفعل تـمَّ بعد عام من ذلك التاريخ التوقيع على اتفاقيـة تنص على عدم السماح لأي دولة بتزويد دول أخرى بمواد انشطارية، إلا بعد خضوع هذه المواد لمراقبة ال «أيافا». ولم يكن بوسع إسرائيل حينها، الإعلان عن امتلاكها لهذهِ المواد ما دام أنها لن تستطيع تبرير وجود كمية كبيرة منها لديها. وفي عام ١٩٦٧ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً توكل فيـهِ مهمة الحصول على فلزات اليورانيوم للموساد، ضمن الحفاظ على السرية التامة. في هذه الأثناء كانت تنشط في الموساد لجنة، مهمتها جمع المعلومات المتعلقة بصناعة القنبلة من كل أنحاء العالم، وذلك قبل حضور الجنرال زامير من لندن إلى تل أبيب ليتسلم مهام منصبه الجديد. لقد عمل زامير فيما بعد على تطوير عمل هذه اللجنـة، فأحاطهـا ـــ حسب ما ورد على لسان الكـاتب ديكون ـــ بعنايته الخاصة، وألحق بها مجموعـة للتـجسس الذري، كذلك ضـمَّ إليها الكثير من العلماء والإخصائيين. ويرى ديكون أن الموساد كانت تملك أكبر مجموعة إخصائيين في أبحاث الذرة، قياساً بأجهزة الاستخبارات العالمية الأخرى.

وتعاونت الموساد في نشاطها هذا مع الصين ، مما مكّن بكين من الحصول على الأسرار الذرية ، بعد أن كان الاتحاد السوفييتي قد رفض تزويدها عام ١٩٥٩ بمعلومات عن هذا الموضوع . ويتابع ديكون قائلاً إن الإسرائيليين تابعوا باهتمام كل ما يجري من أبحاث في العالم ، بخصوص تقنية العلوم الذرية ، فقاموا باستدعاء اليهود العاملين في هذا المضمار من دول عديدة في العالم ، كذلك أشركوا طلاب الفيزياء النووية بأبحاثهم ، ثم قاموا بتجميع كل المعلومات الرسمية التي تنشرها المجلّات المختصة ، إضافةً للوثائق المتعلقة بمؤتمرات العلماء ... إلخ . ويستطرد ديكون ليقول عن هذا الموضوع : « لقد كان هذا مجالاً للعمل المشترك بين الصين وإسرائيل اللتين تساعدتا فيما بينهما ، ولكن طبعاً ليس بالطرق الرسمية وإنما عبر قنوات أجهزة الاستخبارات » .

وهذا يعني أن اليهود العاملين في الموساد كانوا عملياً يقومون بنقل نتائج أبحاثهم مباشرة للصينيين . وكانت الاستخبارات في كل من إسرائيل والصين تستفيد حتى من مساعدة ألبانيا للوصول لهدفها . وعندما أُوكلت للموساد

مهمة الحصول على مائتي طن من اليورانيوم، افتُـرض منذ البداية أن كل ما سيجري يجب أن يتم دون أن يترك تبعات سلبية على إسرائيل، لذلك كان يجب الاستفادة من تجارب «الأصدقاء الحميمين» خارج البلاد، وأفضل ما توصلوا إليه من تقنية وأسلوب وسرعة في العمل.

في هذه الأثناء وردت للموساد معلومات مفادها أن إحدى الشركات البلجيكية، كان بحوزتها كمية كبيرة من أوكسيد اليورانيوم. والمعروف أن بلجيكا هي عضو في السوق الأوربية المشتركة، التي لا تمنع قوانينها بشكلٍ قطعي بيع المواد الانشطارية. وكما ورد في كتابة فضيحة الرصاص، فإن الجنرال زامير لـخّـص مهمة الموساد في خمس نقاط رئيسية وهي:

أولاً: البحث عن شركة صديقة في أوربة الغربية يكون باستطاعتها القيام بنقل اليورانيوم رسمياً.

ثانياً: شراء سفينة والبحث عن طاقم مناسب لها.

ثالثاً: إيجاد مبرر معقول لنقل اليورانيوم عبر البحر.

رابعاً: البحث عن سبب مقنع لإبحار السفينة من مرفأ بلجيكي.

خامساً: استلام الشحنة في عرض البحر ونقلها لإسرائيل.

وقد أُطلق على العملية اسمٌ وهميٌّ هو «عملية الرصاص»، ولا شك في أن زامير الذي قضى في إنكلترا أعواماً كثيرة وعرف لغتها جيداً، هو الذي أسماها بهذا الاسم. ففي اللغة الإنكليزية القديمة كانت تُستخدم عبارة PLUM و BAT للدلالة على المكر والدهاء، كذلك يمكن إيجاد معانٍ أخرى إذا استخدمت مصادر أخرى للرجوع لهذا الموضوع، حيث أن كلمة PLUMBAT تعني أيضاً معدن الرصاص. عدا عن ذلك يمكن ترجمة كلمة BAT بالخفاش أو الطائر الذي ينشط ليلاً. على كل حال من الممكن ألّا يكون زامير قد قصد شيئاً من هذه التسمية، وإنما قصد فقط الإشارة لعبارة تكنيكية علمية، لها علاقة بمعدن الرصاص، خاصةً وأنه تقرر كتابة كلمة PLUMBAT على الأوعية التي ستنقل اليورانيوم عبر البحر.

الفصل الخامس

أسمرة وزعماؤها

لم يكن البند الأول من خطة الجنرال زامير يشكل عقبة كبرى أمام الموساد، إذ وقع الاختيار على شركة ألمانية غربية صغيرة اسمها «أسمرة». ومن المعروف أن أحد مدراء هذه الشركة ويُدعى شولزن، كان عام ١٩٦٤ ضيفاً على مؤسسة وايزمن. ولنحاول الوصول إلى سبب اتخاذ القرار بجعل شركة ألمانية غربية تأخذ على عاتقها مهمة نقل اليورانيوم إلى إسرائيل... ففي هذه الأثناء كانت المحادثات التي تهدف إلى التقارب الإسرائيلي ــ الألماني قد وصلت مرحلة متقدمة نسبياً، فقام المستشار الألماني الغربي كونارد أدناور في عام ١٩٤٩ بعرض تعويض على إسرائيل، مقدارهُ عشرة ملايين مارك كدليل على حسن النية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية أجابت عام ١٩٥١ في مذكرة وجهتها إلى الحكومة الألمانية

بالرفض، والمطالبة بالوقت نفسه بدفع تعويضات أكثر بكثير مما عرضهُ المستشار الألماني. وفي العام نفسه عُقد في استانبول اجتماع ضمَّ أعضاءً من البرلمان الألماني، وأعضاءً آخرين من البرلمان الإسرائيلي، وقد أكد الإسرائيليون للألمان أنهُ إذا عرضت حكومة ألمانيا الغربية تعويضات أفضل هذه المرة فلن يرفضها الكنيست. وفي فندق كلاريدج الشهير في لندن عُقد اجتماع سرّي آخر بين الدكتور ناحوم غولدمان — رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ورئيس لجنة تحصيل التعويضات من ألمانيا الغربية آنذاك — وبين جاكوب آلتميرم عضو البرلمان الألماني. وكان الهدف من هذا الاجتماع التحضير لعقد لقاء بين أدناور وبن غوريون. ويُذكر أن السفير الإسرائيلي في لندن كان حاضراً حينها هذا الاجتماع باسم مستعار. وبعد ذلك اقترحت الجهة الألمانية اقتراحاً مُفيداً بالنسبة لها، وينص على دفع التعويضات بشكل معونات عينية. وفي كانون الثاني / يناير / عام ١٩٥٢ وافق البرلمان الإسرائيلي رسمياً على البدء باستلام تلك التعويضات... وفي العاشر من ايلول / سبتمبر / عام ١٩٥٢ تمَّ في مقر محافظة مدينة لوكسمبورغ التوقيع على الاتفاق النهائي بخصوص دفع التعويضات، وقام بالتوقيع عن

الجهة الألمانية المستشار أدناور، بينما مثَّل إسرائيل وزير خارجيتها آنذاك موشيه شاروت. وبموجب هذا الاتفاق تتعهد حكومة ألمانيا الغربية بدفع مبلغ ثلاثة مليارات مارك على شكل سلع، و ٤٥٠ مليون مارك لصالح المنظمات اليهودية العالمية. وهكذا اعتبرت حكومة ألمانيا الاتحادية نفسها، بأنها قد دخلت بذلك مرحلة النقاهة في علاقاتها مع إسرائيل، بعد أن استطاعت مبادلة ارتباطاتها «الإنسانية» بالسلع.

لقد كان للاتفاق الموقع في لوكسمبورغ أثراً بليغاً على سياسة الهيمنة الاقتصادية لألمانيا الغربية، وعلى الوضع في الشرق الأوسط. ولا بد هنا من القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقف سرّاً وراء اتفاق هاتين الدولتين، إذ إن السياسيين في واشنطن كانوا دائماً يحرصون على الظهور بمظهر الصديق الحميم للعرب، وعلى عدم إبراز ارتباطهم الوثيق بإسرائيل. من جهة أخرى كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض حينها لضغوط شديدة من قبل الأوساط الأمريكية ــ الصهيونية التي كانت تتطالب بزيادة الدعم الاقتصادي والعسكري لإسرائيل.

لقد كان التقارب الألماني ــ الإسرائيلي يعمل وفق قاعدة مفادُها أن يكون بطن الذئب مليئاً دون أن تُمسَّ العنزة بسوء، فموضوع السلع التي وردت في الاتفاق كان واسعاً، وعلى سبيل المثال كانت الدبابة أيضاً سلعة !!.

وفي عام ١٩٥٩ قررت الموساد إدخال أنفها بهذا الموضوع، مما نتج عنه عقد اجتماع بين الوزيرين فرانس جوزيف شتراوس وبين شمعون بيريز في منزل الأول جنوبي مدينة نورمبرج. ولكي تبقى زيارتهُ سرية تماماً، طار بيريز أولاً إلى باريس، ومن هناك توجَّه بسيارة صغيرة متواضعة إلى المدينة المذكورة. وفي الاجتماع قال بيريز لوزير دفاع ألمانيا الغربية شتراوس: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تساعدنا مادياً، وفرنسا تقدم لنا السلاح، فماذا لو لعب الألمان دوراً أكثر أهميَّةً وقدَّموا لنا أيضاً السلاح، مقابل تنازلنا عن التعويضات وكل الأشياء الأخرى». وقد لاقى هذا الاقتراح التفهم من قبل شتراوس، إلا أنه تقدم بدوره برجاء يتعلق بمحاكمة آدولف آيخمن في إسرائيل ــ وهو أحد مجرمي الحرب الهتلريين ــ وفي رده على هذا الطلب أكد بيريز لمحدِّثه أن إسرائيل لن تقوم

باستغلال القضية ضد ألمانيا الغربية، ووعدهُ بأن تقوم المحكمة الإسرائيلية برفض طلب محامي الدفاع القاضي بضرورة استدعاء هانس غلوبك، أ-بد أقرب مساعدي أدناور للشهادة أمامها، مما سيوفر على مستشار ألمانيا الغربية إحراجاً كبيراً.

وفي شباط / فبراير / عام ١٩٦٠ دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ بأن التقى أدناور في نيويورك ببن غوريون سراً، وتعهد له بأن تقوم ألمانيا الغربية بتزويد إسرائيل، بأسلحة يعادل ثمنها ٣٢٠ مليون مارك. وبعد هذا اللقاء أصبح بن غوريون يصف الألمان خلال أحاديثه بأنهم «ألمان آخرون»، بينما وصف أدناور ذلك اللقاء بقوله: «لا شك في أن الألمان سيستفيدون من مساعدة إسرائيل لإعادة الوجه الإنساني لألمانيا في المجال السياسي والدولي». وبعد وقت قصير من ذلك بدأت البواخر الألمانية بالرسو في الموانىء الإسرائيلية، حاملةً شحنات الذخيرة والطائرات العامودية، والعتاد الثقيل.

ومن البديهي التنبؤ هنا بأن حكومة ألمانيا الغربية خطت لأبعد من ذلك بكثير، فموافقتها على تزويد إسرائيل بالدبابات؛ ستجعلها حتماً توافق على إجراء محادثات لبيعها الغواصات

أيضاً . وهنا بالذات تدخلت مصر بعد أن وصلت حكومتها معلومات عن طبيعة هذه « السلع » التي تصل إلى ميناء حيفا ، والموانىء الإسرائيلية الأخرى . ونتيجة لذلك قطعت عدة دول عربية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية ، مما اضطر بون لوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل ـــ على الأقل علناً ـــ في محاولة لوضع حد لهذه المشكلة ... حديد دخلت الموساد على الخط ، وأخذت تنفيذ المهمة على عاتقها ، خاصةً بعد أن قررت حكومة ألمانيا الغربية عدم بيع إسرائيل الدبابات أيضاً . وهكذا قامت الموساد بالتعامل مع شركة إيطالية لشراء الدبابات عن طريقها من ألمانيا الغربية . ولم تكن شحنات الأسلحة هي الوسيلة الوحيدة لتسليح إسرائيل من قبل الألمان ، بل تم بناء عدة مصانع ضخمة للأسلحة في إسرائيل ، ضمن برنامج التعويضات المشار إليها سابقاً . وكان إنتاج هذه المصانع كبيراً لدرجة أنها كانت تكفي احتياجات إسرائيل ، بينما كان يُصدَّر الفائض من الإنتاج لدول حلف الناتو ، ولألمانيا الغربية نفسها . والمعروف أن الحظر المفروض على الأخيرة نتيجة الحرب العالمية الثانية لا يسمح لها بصناعة بعض أنواع الأسلحة على أراضيها ، وهذا ما جعلها تعتبر نفسها أنها

عقدت صفقة رابحة مع إسرائيل. وفي وقت قصير أصبحت إسرائيل أحد أفضل زبائن ألمانيا الغربية وسوقاً كبيراً لتصريف منتجاتها، وتمركز رؤوس أموالها، ومنها انطلق الألمان للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط... والآن حان الوقت لنتكلم حول ما ورد على لسان مؤلفي كتاب فضيحة الرصاص، الذي يتحدث مؤلفوه فيه عن أحد أبرز الشخصيات التي ساهمت في تدعيم العمل المشترك [illegible]ـيا وإسرائيل ويدعى «هربرت شارف»، فهذا «الألماني الآخر» ـــ على حد تعبير بن غوريون ـــ كان يوماً ما ضابطاً في الجيش الألماني، ولم يكن أحد يعرف شيئاً عن ماضيه في أثناء الحرب العالمية الثانية، نظراً لأنه قضى فترة الحرب قابعاً خلف أحد المكاتب، في مقر قيادة الأركان البرية. ويُذكر عن شارف قولهُ في إحدى المرات مُجيباً على سؤال للصحفيين حول رأيه بالهتلرية: «لقد قمت بواجبي كضابط». وكونه كان ضابطاً عاملاً، فقد أخذ بعد هزيمة هتلر يفكر بمستقبله، بسبب عدم وجود مكان له في الدولة الألمانية المُقبلة، فارتأى السفر إلى أرتيريا، التي كانت تتبع لأثيوبيا.

وكما هو معروف، فقد كانت أرتيريا في نهاية القرن

التاسع عشر محمية إيطالية، حيث أعلن منها موسوليني عام ١٩٣٦ حملتهُ على أثيوبيا، جاعلاً إيّاها افريقية ــ إيطالية على حد تعبيره آنذاك. وخلال الحرب العالمية الثانية، احتل الجيش الإنكليزي أرتيريا لتصبح مستعمرة إنكليزية، مما جعلها مركزاً للتوتر بعد انتهاء هذه الحرب. ثم منحت الأمم المتحدة أرتيريا الحكم الذاتي، ضمن إطار العرش الأثيوبي. وبعد انسحاب الإنكليز، قرر الامبراطور هيلاسيلاسي ضمّها إلى أثيوبيا. وعندما حضر شارف إلى أرتيريا كانت الفوضى فيها تضرب أطنابها، فقام القادم الجديد بالسكن في مدينة أسمرة التي كان عدد سكانها آنذاك لا يتجاوز المائة ألف نسمة. وتقع أسمرة على مرتفعٍ يبعد حوالي ستين كيلو متراً عن البحر الأحمر، مما جعلها تتمتع دائماً بطقس معتدل وهواء عليل. وقرر شارف الدخول فوراً مجال التجارة بالأحجار الثمينة والذهب. فكان يعقد دائماً صفقاته في مطاعم وحانات القسم الأوربي من المدينة. وهناك تعرف الكثير من الناس وبينهم أحد الفرنسيين ويدعى مارسيل، الذي لفت نظر شارف إلى إمكانية استخراج حمض كيميائي من الطحالب التي تنمو في البحر الأحمر، مؤكداً أنه لا غنى عنه كمادة

كيميائية أساسية في الصناعات الصيدلانية والتجميلية والغذائية. وكان لهذا الحديث مع الفرنسي الأثر الكبير في مستقبل شارف، إذ قرر هذا الأخير دخول عالم الكيمياء، فأصبح وسيطاً لبيع الحمض الطحلبي المذكور. ومنذ ذلك الوقت أصبحت له علاقات تجارية رئيسية قوية مع شركتين إحداهما في المغرب وتدعى شركة «شيماغار»، والأخرى في فرنسا وتدعى «فرانكولور». وهكذا وعبر ثلاث سنوات، تمكن شارف من جمع مبلغ كبير من المال. لكنه وبرغم كل ذلك قرر توديع أسمرة والعودة إلى وطنه، شعوراً منه بأنه آن الأوان لاتخاذ هذه الخطوة. وهنا استقر في «ويسبادن»، المدينة التي تعتبر مقراً للنقاهة في المصحات وفي الوقت نفسه مركزاً للتجارة لتلك المهنة التي جرَّبها شارف ولاقى فيها النجاح. وهكذا تطورت الصناعات الكيميائية على مشارف هذه المدينة. والمعروف أن الصناعة في ألمانيا الغربية كانت قد ازدهرت خلال فترة الحرب. وفي السنوات التي تلت الحرب، والتي رافقت ما يسمى بالحرب الباردة تمَّ إعطاء دفعة جديدة للأمام، للمساهمة في بناء الاقتصاد الألماني، وذلك بمساعدة من الزعامات الغربية ومن الولايات المتحدة الأمريكية. ولدى إعلان

جمهورية ألمانيا الاتحادية كانت الصناعات الكيميائيـة محط اهتمام الحكومة الألمانية، التي سمحت لرؤوس الأموال الأجنبية بالاستثمار في هذا المجال. ولا شك في أن شارف تكهن وأصاب الهدف، عندما قرر العودة لبلادهِ في الوقت الملائم، فأصبحت تُـشاهد أمام منزله الواقع في شارع «هيلاشتراس ٣٠» لائحة مكتوب عليها: «هربرت شارف ـــ المركز التقني الكيميائي».

ومرة أخرى عادت العلاقات التجارية مع أرتيريا لـتُـثمر من جديد، وأصبح شارف وكيلاً للشركتين الفرنسيتين الآنفتي الذكر، إضافة لشركتين أمريكيتين كبيرتين. ورغم سير العمل على ما يرام، لم يكن شارف يشعر تماماً بالرضى، خاصـةً وأن الحظ حالف أيضاً أُناساً آخرين في هذه المهنة، كذلك شعر بالملل من الوساطة وعنائها، فقرر أن يبدأ نفسه بالتصنيع.

وفي عام ١٩٥٠ تعرف شارف على مهندسٍ أراد أيضاً بسط جناحيه أكثر، ويدعى «هربرت شولزن» الذي كان طياراً حربياً خلال الحرب العالمية الثانية، وشارك في الحرب على الجبهة الشرقية، ولا شك في أن شولزن الذي يصغر شارف بنحو عشرين عاماً كان طياراً متفوقاً من الدرجة الأولى، إذ تم نقله عام ١٩٤٣ إلى أحد المطارات الساحلية، حيـثُ كان

يقع مركز تدريب الطيارين على المقاتلات النفاثة. وهكذا كان أول من جلس خلف مقود طائرة «ميسر شميث ٢٦٢س». التي كان باستطاعتها الطيران بسرعة ٨٣٠كم في الساعة، والتي يصل مداها إلى أكثر من ١٠٠٠ كم. والحقيقة أن الألمان استطاعوا صناعة الكثير من هذه الطائرات قبل نهاية الحرب، غير أنه لم يُتح لها الوقت لتلعب دوراً كبيراً نظراً لأن هتلر خسر المعركة التي دارت حول الجزر البريطانية عام ١٩٤٠ ولم يستطع إرسالها إلى هناك. عدا عن ذلك، فقد كان الألمان يعانون حينها من نقص كبير في الوقود. وهكذا لم يتمكن شولزن من الطيران بمقاتلة «ميسر شميث ٢٦٢س» برغم قيامه بالتدرب عليها... وتحكم الوالد بعض الشيء بمصير ابنـهِ، فقرر تعليمه هندسة النسيج، تمشياً مع المهنة التي مارسها الأب آنذاك لعدة سنوات. وفي مكاتب شركة «بنكسير» النسيجية في مدينة تدعى «لودفينشافن» التقى شارف بشولزن وبدأ معه علاقات العمل. وعلى الرغم من الفارق الكبير بالسن بينهما إلا أنهما سريعاً ما تفاهما. ولم يبذل شارف جهداً كبيراً كي يُقنع المهندس الطيار بضرورة العمل معه، ليتمكنا من طرق أبواب أوسع، في مجال المصالح التجارية. وهكذا وبهدف

الحصول على مبلغ أكبر من المال قرر الإثنان توحيد جهودهما، في بيع المواد الكيميائية، ومن ثم البدء في صناعة ما. وقد ساعدت تجارب شولزن الـمُكتسبة في صناعة النسيج على توسيع وتنويع البضائع. وأصبح شارف وكيلاً لبعض الشركات، ومنها شركة إيطالية تدعى «سايكا» ــ ولنتذكر هذا الاسم لما بعد ــ.

وجاء فيما بعد «أنجو تريبل» ــ أحد مشاهير رجال الأعمال في ألمانيا الغربية ــ ليقترح على الشريكين المذكورين آنفاً تصنيع الصابون، حيث كانت قد انتشرت عدة معامل من هذا النوع حول مدينة ويسبادن المذكورة آنفاً، وأكَّد تريبل أنهُ ستكون لهذه الصناعة آفاق واسعة في المستقبل، وعلى الفور بحث الشريكان عن بناءٍ مناسب لهذا الغرض فوجدوه في شارع «شولسبارك ٥٤». وفي العاشر من نيسان / ابريل / عام ١٩٥٢ قاما بتسجيل اسم جديد للشركة هو «أسمرة» نسبةً للمدينة التي بدأ شارف خطواته الأولى منها. غير أن أسمرة لم تكن تفتقر للصابون، الذي لم يكن بدورهِ صعب التصنيع، فما كان منهما إلا أن انتقلا إلى صناعة المعجون

المنظِّف للأيدي، ومواسير الصابون السائل. وأحاطا منتجاتهما بدعاية قوية عبر الصحف، عن الرائحة الذكية، والملمس الناعم للأيدي بعد استعمال هذه المركبات، فكُتب لهما النجاح، خاصةً عندما تقدَّما لزبائنهما بعرض جديد، يتمثل في علبة عليها صورة فتاة عارية وقالوا إنها مزيج من أحدث المركبات الكيميائية التي باستطاعتها غسل وتنظيف كل شيء، بدءاً من بشرة المرأة الناعمة وانتهاءً بالألمنيوم والثياب والسيارات والأثاث والسجاد!!. والحقيقة أن هذه الدعاية كانت دون رصيد، لأنهما كانا قد اشتريا مواد التنظيف المعروفة آنذاك ومزجاها مع بعضها البعض للحصول على هذا المعجون العجيب!!.

وكان يوجد بالقرب من مركزهما بعض القواعد العسكرية الأمريكية وأهمها المقر الرئيسي للقوات الجوية، التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في أوربة. وكان يتم تأمين المؤن لهذه القواعد من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ولم يكن يُسمح للقواعد بشراء المؤن من السوق المحلية، إلا في حالة كون البضائع المعروضة فيها أرخص من مثيلاتها المصنوعة في

أمريكا. وهكذا وجدت شركة أسمرة أن تأمين احتياجات هذه القواعد عن طريقها سيعني تحقيق ماطمحت إليـهِ دائماً، خاصـةً إذا ماأخذنا بعين الاعتبار الكمية الكبيرة التي سيتم بيعها. ولم يكن هذا أمراً سهلاً، ففي عام ١٩٦١ قامت أسمرة بتوظيف عميلين متمرسين لديها: الأول يُـدعى «بارغون»، واشتهر بتفوقه في مجال الأعمال السكرتارية، بينما كان الثاني يدعى «ليتكو»، واشتهر عنـهُ أنـهُ إذا ما قذفت بـهِ من الباب عاد ليدخل من الشباك. وكان الاثنان يعتنقان مبدأ عدم وجود أمور مستحيلة التنفيذ، مما ساعد كثيراً في تطوير أعمـال الشركة. من جهة أخرى لم يكن شارف راضياً تماماً في حينها عن نشاط شركتهِ. وفي عام ١٩٦٢ حالفهُ الحظ، عندما كان عائداً بالطائرة من باريس، حين شاهد في أثناء وجوده في قاعة الانتظار بمطار أورلي طائرة، يبدو أنها كانت قد تعرضت لإشعاعات معيَّـنة، كما شاهد رجالاً يرتدون ألبسة خاصة، يقومون برش الطائرة بالرغوة البيضاء. وفور عودتـهِ إلى مكتبـهِ في اليوم التالي استدعى إليـهِ كلاً من شولزن وليتكو وبارغون، ليسألهم ما إذا كانوا يعرفون شيئاً عن عملية إزالة التلوث، أو التطهير. وعندما هزَّ الحاضرون أكتافهم بالنفي تابع يقول غير

مكترثٍ لجوابهم. «لنهتم منذ اليوم بعملية إزالة التلوث». ولم يكن شارف على الرغم من معرفته معنى هذه العبارة، يعرف من أين سيبدأ. فأخذ الثلاثة يجمعون الكتب من المكتبة العسكرية، فوجدوا كتاباً يحوي معلومات كافية عن التطهير، إضافة لاحتوائه على الطريقة الكيميائية التي يتم بها صنع المواد العازلة والمضادة لما يُسمَّى بالغازات الحارقة، والنفايات الشعاعية. وهكذا بدأ مصنعهم يعمل بكامل طاقته الإنتاجية لمدة عام ونصف، واستطاعوا بعدها الحصول على أول طلب من القوات المسلحة لألمانيا الغربية قيمته نصف مليون دولار.

ولم يمضِ وقت طويل حتى أصبح يُنظر إلى شولزن على أنه اخصائي في هذا المجال، وكما ورد في إحدى الصحف التي نشرت مقالاً حول هذا الموضوع، فإن شولزن أصبح يفتخر فيما بعد بأنهُ يعمل مستشاراً لحلف الناتو لشؤون الحرب الكيميائية. وحتى منتصف الستينيّات استطاعت أسمرة تجميع الكثير من الأموال، نظراً لاعتماد الجيش عليها في تأمين احتياجاته المذكورة أعلاه. وعلى الرغم من هذا كله، فقد كانت أسمرة شركة صغيرة نسبياً، ولكنها كانت مشهورة لدرجة أن الموساد لم تكن ترغب في البحث عن أفضل منها.

وفي عام ١٩٦٤ أنذرت الاستخبارات الأمريكية، العالم للمرة الثانية بأن إسرائيل تقوم بمساعدة ألمانيا الغربية بتصميم قنبلة ذرية. وعلى الفور استجابت الصحافة العالمية لهذا الإنذار، فكشفت النقاب عن أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تقوم بتمويل مؤسسة وايزمن. واعترف الناطق الرسمي باسم الحكومة الألمانية بأن عملية التمويل هذه تجري لتطوير الأبحاث الذرية. وفي العام نفسه كان الطيار شولزن يسرح ويمرح في إسرائيل. وحسبما جاء على لسان مؤلفي كتاب فضيحة الرصاص، فإنه لم يكن معروفاً تماماً من هو الذي أقنع شولزن بالعمل مع الموساد. ولكن أغلب الظن أن هذا الشخص هو دان آريل، الذي كان متواجداً خلال تلك السنوات في ويسبادن. والمعروف أن هذا الأخير كان كثيراً ما يقوم بزيارات للقواعد الأمريكية بصفته ممثلاً لشركة أثاث دانماركية. وكان أصحاب شركة أسمرة ـــ كما سبق ـــ يزورون أيضاً هذه القواعد بشكل مستمر. وقد قُدِّمت الدعوة فيما بعد لشولزن لزيارة إسرائيل، وقضاء فترة نقاهة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعد العملية التي كان قد أجراها عام ١٩٦٤، وكانت شركة الأثاث المذكورة آنفاً هي صاحبة الدعوة. وبطبيعة الأمر كان

هذا غطاءً كاذباً لهذه الزيارة، نظراً لأن شولزن حلّ ضيفاً على مؤسسة وايزمن التي لم تكن تهتم حتماً بصناعة الكراسي. وعندما عاد شولزن إلى ويسبادن وَثَبت الشركة وثبة أخرى للأمام، بأن بدأت تردها طلبات من إسرائيل. ولم تكن هذه الطلبات تأتي إلى أسمرة دائماً، بل إلى شركات أخرى أيضاً بَيْدَ أن أسمرة كانت تأخذ عمولة على هذا كله. وكانت أسمرة تعمل بشكل رسمي على تصدير المواد الكيميائية اللازمة لـ «صناعة النسيج» في إسرائيل. ولكن ما هي حقيقة كلّ هذا؟... إذا طالعنا الأعداد السنوية للمجلة الإسرائيلية WHO IS WHO التي تقوم بنشر تاريخ حياة الأشخاص المرموقين في إسرائيل، إضافة لنشرها الإعلانات التجارية، للفت نظرنا إعلان بعنوان: DIMONA FIBRES LTD لمصانع النسيج في ديمونة، ولا شك في أن المقصود هنا هو المصنع الموجود في هذه المدينة، والذي هو عبارة عن المفاعل النووي الفرنسي، حيث يقول الإعلان بوضوح: «في المدينة الجديدة» كما يُعطي عنوان مكاتب هذه المصانع في تل أبيب على الشكل التالي:

BULWAR ROTSHIDA 49. TEL AWIW. TELEFON 622876

وكما هو ملاحظ لا يعطي الإعلان العنوان في ديمونة لأن الدخول لهذه المنطقة ممنوع، وهذا يعني أن مصانع النسيج هذه كانت تُستعمل كغطاء لأمورٍ أخرى. وهكذا يظهر بوضوح أن زيارة شولزن لإسرائيل، توحي بأن الموساد قبل اختيارها لأسمرة، لتنفيذ عمليتها السرية، كانت قد تأكدت من شولزن ومن أن مصالحه مع إسرائيل لن تكون محددة فقط بمجال النسيج.

ولنعد الآن إلى ويسبادن، فقد قرر هربرت شارف في ١٩ حزيران / يونيو / عام ١٩٦٧ بعد بلوغهِ السبعين من العمر، تسليم شؤون الشركة بكاملها لشولزن مع الاحتفاظ بشراكته له، ومنذ ذلك الوقت ازدادت العلاقات مع إسرائيل عمقاً، واتخذت طابعاً متميزاً، بحيث أصبحت شركة أسمرة تقوم مثلاً بتصدير المواد الكيميائية العازلة لإسرائيل، وهذا ما يمكننا اعتباره أمراً تجارياً عادياً... وأما أن تقوم الشركة بتزويد إسرائيل بآلات التصوير الجوي، فهذا ما يخرج عن نطاق الصناعات الكيميائية. والمعروف أن شولزن بحث أسواق ألمانيا الغربية طولاً وعرضاً، بقصد شراء أجهزة تصوير تعمل بالأشعة

تحت الحمراء. وهنا يمكننا ملاحظة التغيير الذي طرأ على تكتيك وزارة الدفاع الإسرائيلية والموساد، بحيث أصبح هؤلاء يرجعون لـ «أصدقائهم الحميمين»، لتسهيل الأمور التي يصعب تسهيلها بالوسائل الرسمية، وكمثال على ذلك التعامل مع شولزن، الذي كان يؤمّن احتياجات المقر الرئيسي لقيادة القوى الجوية الأمريكية في أوربة.

وأخيراً أتى الطلب الذي كانت تحلم به أسمرة دائماً وقيمته ٣٫٧ مليون دولار، وذلك بأن وافقت على القيام بشراء مائتي طن يورانيوم لصالح إسرائيل.

الفصل السادس

الوسيط

في الخامس من حزيران / يونيو / عام ١٩٦٣ وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة « يوثانت » تـمَّ في موسكو التوقيع على معاهدة لحظر التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي ، وتحت البحـار . وفي العـام نفسه صادق كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية على هذه المعاهدة . والحقيقة أن هذا لم يمنع من القيام بالتجارب تحت سطح الأرض ، إلّا أن معاهدة موسكو حدت بشكل أو بآخر من عدد هذه التفجيرات التجريـبيـة . وتسبب هذا في قلة الطلب على اليورانيوم ، فلم يعـد من السلـع ذات الأهمية ، مما نتج عنه ازدياد الاحتياطي العام منه سنة بعد سنة . وهذا يعني أنه لن تعترض أسمرة أية صعوبات في محاولتها لشراء المواد الانشطارية ، خاصـةً إذا أعطت أسباباً مقنعة عن ضرورة

استخـــدام اليورانيـــوم لصالح الشركـــة. ولكـــن ما هي الأسباب؟... الجواب هو الحاجة لليورانيوم، ليلعب دور الوسيط الـمُـنـشِّـط لبعض التفاعلات الكيميائية، إضافةً لمساهمته في إجراء تفاعلات انتقائية؛ أي قيامه بالتأثير بظروف معينة على بعض التفاعلات الكيميائيـة، دون التـأثير على تفاعلات أخرى. وحول ضرورة امتلاك اليورانيوم، كتبت الشركة في ويسبادن في آذار / مارس / عام ١٩٦٨ إلى تجمعٍ للشركات البلجيكية يُـدعى:

SOCIETE GENERALE DES MINERAIS—SGM—

العضو في التجمع العام للشركات البلجيكية والمسمى:

SOCIETE GENERALE DE BELGIQUE

ويهتم التجمع الأول بمختلف أنواع الأعمال، فيصنع الورق ويبني السفن ويستخرج الفحم. ويقع المقر الرئيسي لهذه الشركة في بناء من الطراز السويدي القديم بشارع «ماري» في مركز بروكسل. وفي وصفهم للمقـر كتب مؤلفـو كتـاب فضيحة الرصاص يقولون لنه مجـهَّـز بشكل فاخر، وذو أبواب ضخمة، وممرات عريضة مفروشة بالسـجَّـاد السميك والأثاث

الباهظ الثمن. وقد أرسل شولزن رسالة لـ «دينيس ديفيز» نائب رئيس التجمع المذكور. وكانت المخازن الرئيسية لهذا التجمع تقع في «أولن» المدينة الصغيرة القريبة من أنتويربيا على بعد ثماني كيلو مترات من مركز المدينة، حيث كان اليورانيوم مخزّناً فيها بمستودعات خاصة. ويُذكر أن الشركة حصلت عليهِ من الكونغو التي احتلها البلجيكيون عام ١٨٧٦ ثم اضطروا للجلاء عنها عام ١٩٦٠، إذ استطاعت إحدى الشركات التابعة للتجمع وتدعى: UNION MINIERE أن تحكم الكونغو بشكلٍ فعلي، وتحافظ على وجودها فيه لمدة خمس سنوات، بعد حصوله على استقلاله، وبذلك تمكنت من إخراج كميات كبيرة من النحاس واليورانيوم منه. لقد كان العرض بالنسبة لرئيس التجمع مُغرياً لكونهُ يتعلق بعدة ملايين من الدولارات، مما يعطيه أهمية خاصة، غير أن أمراً ما، جعلهُ يتروى ويفكر بعض الشيء. ألا وهو أن الطلب جاء من شركة غير معروفة بالنسبة له، فقرر التحقق من وجود علاقات لشركته مع شركة أسمرة، إلا أنه لم يجد شيئاً في الأرشيف يُشير لذلك، وهذا ما زاد من قلقهِ، من عدم إمكان أسمرة دفع مبلغ كهذا. وحسب ما هو متعامل به فإنه في حال التعامل بمبالغ

ضخمة لا يوجد هناك مجال للمجاملة، لذا فما كان من ديفيز إلا أن سأل الطرف المتعاقد معه عن ذلك. فأجابه هذا الأخير بسرعة مشيراً لأحد البنوك الذي أكّد بدورهِ على وجود تغطية كافية لشراء المائتي طن من اليورانيوم.

وبررت أسمرة حاجتها لهذه الكمية الكبيرة من اليورانيوم في رسالته للتجمع تقول فيها، أنها تزمع البدء بصناعة أشياء لا غنى فيها عن هذا الوسيط. ولكن قبل استعمال اليورانيوم كوسيط في التفاعلات الكيميائية، يجب إخضاعهُ لعمليات كيميائية معقّدة، لم تكن أسمرة تملك أجهزة لها. وحول هذا الموضوع أكد رئيس أسمرة بأن شركته ستجد حلاً لهذه المشكلة، وذلك بنقل اليورانيوم لكازابلانكا، حيث ستنفذ إحدى الشركات هذه العملية لصالح الشركة المذكورة، ومن ثم يجري نقله لمصانعِ شولزن في ألمانيا الغربية. ثم عاد شولزن وأبدى دهاءً غريباً من نوعه عندما اقترح نقل اليورانيوم من بلجيكا للمغرب. والهدف كان من ذلك أنهُ عندما ستختفي الحمولة في الطريق لن يكون من الصعب في حينها اتهام أحد الأقطار العربية بسرقتهِ. ولم ينس ديفيز لفت نظر شولزن إلى

الصعوبات التي تعترض تحقيق هذه الرغبة، نظراً لوجود قوانين خاصة، صادرة عن المجموعة الأوربية للطاقة الذرية ــ وهي منظمة معروفة عالمياً ويدخل في عضويتها كلٌّ من بلجيكا وفرنسا وهولندا وألمانيا الغربية وإيطاليا، وتتبع للسوق الأوربية المشتركة. وتنص هذه القوانين على حظر تصدير اليورانيوم خارج حدود الدول المذكورة. وهذا يعني أنه لا بد من أخذ موافقة إحدى اللجان التابعة للسوق المشتركة. وحذَّر ديفيز أسمرة من كون هذه اللجنة مؤلفة من أعضاء الدول التابعة للسوق، إضافَةً لأعضاء تابعين لأحزاب سياسية مختلفة أيضاً. وبكلمة أخرى يُعتبر أمر أخذ موافقتها شيئاً صعب المنال، خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بيروقراطية السوق الأوربية المشتركة التي ستكون سبباً في إطالة الموضوع. وعلى الفور سحبت أسمرة اقتراحها الخاص بنقل اليورانيوم للمغرب، قائلةً بأنها ستبحث عن مصانع أخرى في إحدى دول السوق. وطلب شولزن من ديفيز عدم تغيير الشروط الخاصة بالأسعار وبوقت التسليم في أثناء البحث عن هذه المعامل، فوافق الأخير على ذلك، لينتقل الطرفان للبحث في التفاصيل النهائية الأخرى. ومنذ ذلك الحين سارت الأمور على ما يرام خاصةً

بعد قيام بروكسل بتقييم أسمرة، من خلال مراسلاتها وحساباتها في البنوك، على أنها ليست بالشركة المتواضعة والصغيرة ما دام أنه باستطاعتها تقديم طلب لشراء مائتي طن يورانيوم. ولكن ديفيز لم يكن تماماً قد تأكد بعد من ذلك، فطلب من شولزن في أثناء حديث هاتفي معه، إجراء مباحثات مباشرة بهذا الخصوص. وبما أن أسمرة هي الطرف الممول في العقد ارتأى ديفيز القيام بزيارة لرئيسها. لقدْ كان هذا الاقتراح بالنسبة لشولزن غير معقول، نظراً لأن للشركة مقرّاً متواضعاً لو رآهُ ديفيز لغيَّر من نظرته، خاصةً إذا عرف أنـهُ لا يوجد لدى أسمرة مخزن يتسع لهذه الكمية من اليورانيوم... وبناءً على ذلك اقترح شولزن على محدّثه الحضور إلى منزله في هيتنهاين التي تبعد خمسة عشر كيلو متراً عن ويسبادن، وهكذا استطاع الخروج من مأزقٍ صعب، حيث سيُصدِّق ديفيز عندما سيرى الفيلا الفخمة والمسبح والحديقة والمرآب الذي يتسع لثلاث سيارات، أن أسمرة هي شركة ضخمة.

وبعد فترة وجيزة حضر ديفيز إلى هيتنهاين، وهناك قدَّم له شولزن عدة أشخاص على أساس أنهم ممثلو شركة أسمرة.

وكان من بينهم خبيران أحدهما عالم والثاني مهندس كيميائي، مما كان له الوقع الحسن على الضيف. وبعد الاستقبال بدأ شولزن المحادثات، ويبدو أن الأمور سارت على ما يرام، فقد تمَّ تحديد نوع اليورانيوم المطلوب وثمنهُ ووقت تسليمه. وأكَّد شولزن في هذه المحادثات أن إحدى الشركات في ميلانو ستقوم بعملية تحويل اليورانيوم المُشار إليها سابقاً. وبما أن إيطاليا هي عضو في السوق الأوربية المشتركة، فلن يكون هناك صعوبات في أخذ موافقة اللجنة الأوربية للطاقة. غير أن ديفيز أبدى بعض الملاحظات، ومفادها أن إيطاليا تبعد كثيراً عن بلجيكا وأن عملية نقل هذه الشحنة من شواطىء بلجيكا للمرفأ الإيطالي، ستُجبر المركب على مغادرة حدود دول السوق الأوربية المشتركة ولو لبعض الوقت. ويمكننا هنا أن نلاحظ أن الاقتراح بنقل الشحنة بحراً جاء من ديفيز وليس من شولزن، وهذا ما جعل الأخير يُسجل لصالحه «واحد: صفر». وسأل شولزن محدِّثه عما إذا ما كان يعتقد أن هذا الأمر هو عقبة فعلية، فأجابه ديفيز بأنه سيُحاول تسهيل ذلك، على اعتبار أن إبحار السفينة في عرض البحر لا يتعارض تماماً مع مبدأ عدم إخراج اليورانيوم من حدود السوق الأوربية المشتركة.

وبعد عدة أيام اتصل ديفيز هاتفياً بشولزن ليُعلمه بتسهيل القضية، دون عقبات. وهكذا لم يكن هناك بعد زيارة مدير التجمع لشولزن أية تحفظات حول الشركة وطلباتها. كذلك لم يخطر ببال أحد التحقق من طبيعة الشركة التي دار الحديث عنها في ميلانو، والمؤهلة للقيام بعملية تحويل اليورانيوم. والمعروف أن شولزن اختار شركة في ميلانو ذات اسم طويل نسبياً وهي:

« سايكا » —SAICA— ITALIANO COLORI AFFINI

وكان يترأسها « فرانسيسكو سيرتوريو » أحد أصدقاء مدير شركة أسمرة منذ عشرين عاماً. ولم يتردد فرانسيسكو في الموافقة على عرض شولزن، برغم أن شركتهُ لم يكن لها أية علاقة باليورانيوم، وليس باستطاعتها إجراء عملية التحويل الكيميائي المطلوبة لعدم وجود التجهيزات اللازمة لذلك لديها..

وعندما وصل شولزن لميلانو لإجراء محادثات مع شركة سايكا، كانت هذه الأخيرة في وضع لا تُحسد عليه. ويُذكر أن هذه الشركة تأسست عام ١٩٣٤ وعملت في تجارة دهان

المراكب البحرية، وعندما بدأ عصر هذه المهنـة بالـكساد انتقلت الشركة لصناعة الملونات النسيجيـة. وبعـد الحرب العالمية الثانية كانت سايكا على أبواب الإفلاس تقريباً. غير أن سيرتوريو استطاع التوصل في حينها لطريقة جديدة في تركيب الملّـونات وخلطها، مما كان له الأثر الكبير على إعطاء الخيوط لمعاناً حاداً. وقام سيرتوريو بتسجيل براءة اختراع فيما بعد له، واستعمل هذه الطريقة في عدة بلدان، مما درَّ على الشركة أرباحاً طائلة. وعلى أثر تحسن وضع الشركة قرر مجلس إدارتها تعيين سيرتوريو مديراً لها. ولكن حسن الحال هذا لم يدم كثيراً للشركة، فأخذت تعمل فقط كوسيط دون أن تصنع شيئاً. وهكذا بدأت التراخيص الممنوحة لها بالنفاد مما جعلها في وضع حرج. وفي عام ١٩٦٥ كان دخل الشركة لا يتجاوز ألفي دولار، حيث لم تتمكن الشركة من دفع جميع التزاماتها. ولم يكن العام الذي تلاه بأفضل حظاً من سابقـهِ. وفي عام ١٩٦٨ كانت سايكا تقف على شفير الهاوية، عندما ظهر شولزن بعرضـهِ المذكور أعلاه. والجدير بالذكر أن أسمرة كانت قد رعت مصالح سايكا لوقـتٍ مضى في ألمانيا الغربية، لذلك كانت تربط شولزن وسيرتوريو علاقات حميمة. وبرغم هذه

العلاقات الحميمة، لم يكن باستطاعة شولزن إطلاع صديقهُ على حقيقة الأمر. وهنا يبقى السؤال الذي يطرح نفسهُ أمام شركة سايكا هو: من الذي سيقوم فعلاً بتحويل اليورانيوم؟ والمعروف أن سيرتوريو كان يشغل أيضاً منصب أحد مدراء تجمعٍ للشركات اسمه CHEMITALIA، يقوم بصناعة الملوّنات والدهان في مصنعٍ بالقرب من منطقة تدعى «ليانت». وتبعد هذه المنطقة عن ميلانو ١٦ كم، حيث توجد هناك التجهيزات المطلوبة. وتمَّ الاتفاق على أن يقوم سيرتوريو بتسهيل هذا الأمر. وبرزت هنا مشكلة أخرى كانت تتطلب الحل، وهي أن دستور شركة سايكا يسمح لها فقط بالتجارة بالدهان والمركبات المشابهة، وبما أن شولزن كان يخشى التفتيش من قبل الهيئة الأوربية للطاقة، فقد عرض على صديقه أن يقوم بتغيير دستور شركته.

وهكذا تم تسجيل الشركة على أنها تقوم بـ: «تحويل وتصنيع الملونات والمركبات الكيميائية، إضافة لتحويل وتصنيع المواد الأولية التابعة لصناعات أخرى»، وبذلك يكون المجال قد فُتح واسعاً أمام الشركة لتستطيع تنفيذ عرض أسمرة...

وحسب ما جاء في المجلة الأسبوعية الأمريكية التايم، فقد حصلت سايكا من شولزن على مبلغ ١٢ ألف دولار، لشراء التجهيزات اللازمة لتحويل المائتي طن يورانيوم.

الفصل السابع

المدير بارسيل ومركبه

على الرغم من عدم حصول شولزن على موافقة رسمية من الهيئة الأوربية للطاقة، لنقل شحنة اليورانيوم بالبحر، فإن الهمة لم تنقصه أبداً لوضع الخطة قيد التنفيذ. فبينما كان المدير ديفيز في بروكسل مهتماً بالمعاملة، كي لا تغرق في أحد مكاتب الهيئة الأوربية للطاقة، كان المحامي «لانز غيرد»، يعمل في زيوريخ ــ عاصمة سويسرا المالية ــ على تسهيل أمرٍ آخر وهو تأسيس شركة للملاحة البحرية.

وفي محاولة منهم لفتح ملف القضية من جديد، حاول مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص التحدث مع هذا المحامي، الذي كان يملك مكتباً في أحد أكثر الشوارع حركةً في زيوريخ. وكان غيرد قد جمع ثروة كبيرة من جراء وساطتهِ في

قضايا مختلفة، غير أن الصحفيين المذكورين لم يتمكنوا من انتزاع أية معلومات منهُ، فالسرية ليست هي فقط العملة الصعبة للبنوك السويسرية، وإنما للمحامين أيضاً على ما يبدو، إذ أن لانز غيرد أجابهم بأنه لا يرى سبباً مقنعاً للبوح باسم الشخص الذي طلب منه تأسيس وتسجيل الشركة الملاحية الليبيرية لصالحه. وقال لانز مبدداً شكوك الصحفيين في نهاية لقائه القصير معهم، بأن البوح باسم الموّكل هو مخالفة يُحظرها القانون، وبأنه رجل يحترم القانون، ولا يزمع مخالفته. وهكذا لم يبق أمام الصحفيين آنذاك سوى جمع الحقائق التي لم تكن تُشكّل سرّاً معيناً. وتُعتبر زيوريخ المركز الأوربي الذي يتم فيه تأسيس وتسجيل أكبر عدد من الشركات الليبيرية!..

وإذا سنحت لكم الفرصة يوماً ما وسافرتم إلى لندن أو باريس، فستلاحظون في المناطق التجارية وجود لائحات للشركات عند مداخل الأبنية، وقد كُتب عليها عنوان مقر الشركة على أنه موجود في عاصمة ليبيريا. والسرّ في ذلك هو بسيط ويعود لكون ليبيريا ذات نظام حر تستوفي على تسجيل السفن فقط ضريبة، دون المطالبة بالضرائب على الأرباح، أو العائدات. وتعتبر ما تُسمى بـ «الراية الرخيصة» مصدراً مهماً

لجمع الأموال في العالم. وحسب معطيات السجل البولندي السنوي للإحصاء لعام ١٩٧٩ فإن ٨٠١٩١٠٠٠ مركباً يُبحر في العالم، حاملاً الراية الليبيرية، بينما تأتي في المرتبة الثانية اليابان التي تحمل ٣٩١٨٢٠٠٠ سفينة راياتها. وحسب المعطيات الرسمية الليبيرية، تعتبر عملية تسجيل السفن مصدراً للدخل القومي هناك، بنسبة عشرة بالمائة، وهذا بلا شك أمر مربح فوق العادة بالنسبة لليبيريا. أما الخسارة، فليتحملها الآخرون، إذ تبين أن معظم الكوارث البحرية التي حصلت في الأعوام الأخيرة كان سببها السفن الليبيرية أو البنمية التي تشغل المركز الثاني في بيع الراية الرخيصة، وهذا ما تسبب في حملة احتجاج واسعة النطاق من قبل دول عديدة نظراً لتلويث هذه السفن لشواطئها. وكما هو معروف يتم عموماً في معظم دول العالم، احترام التعليمات الخاصة بأمن السفن، بدءاً من تجهيزاتها وانتهاءً بضرورة وجود طاقم مؤهل على متنها. ولكن القانون الليبيري بالذات يُبدي تفهماً فوق العادة لأصحاب السفن التي تُبحر حاملةً رايته. وهكذا نجد أن سفناً قديمة تالفة كان من الواجب تنسيقها منذ زمن تُبحر الآن تحت الراية الليبيرية. عدا عن ذلك يقود هذه السفن ربابنة يحملون

شهادات مشكوك بأمرها، إضافةً لعدم وجود رادارات وبوصلات صالحة للاستعمال على متنها، وحتى لو وجدت، فإن الطواقم لا تعرف طرق استخدامها. وتُعتبر مسألة تأسيس أو تسجيل شركة ليبيرية للملاحة أمراً في غاية السهولة، إذ أن السلطات في العاصمة الليبيرية لا تميل للبيروقراطية، لذا تطلب فقط أن يقوم بتسهيل المعاملة محامٍ دون النظر لجنسيته وقدراته شريطة أن يكون مطلعاً على هذه الأمور. وكان غيرد على ما يبدو ملماً بهذه القضايا، فتوجه بخطواته الأولى نحو مكتب مختص في شارع «بيليكان شتراس» ويدعى LIBERIAN CORPORATION SERVICES. والمعروف أنه إذا أراد أحد ما، تسجيل مركب أو سفينة تحت الراية الليبيرية فما عليه سوى التقدم بطلبه قبل ثمانٍ وأربعين ساعة، ودفع ضريبة تقدَّر بدولارٍ واحد عن كل طن من وزن المركب، مع العلم أن الراية الليبيرية تختلف عن مثيلتها الأمريكية بأمرٍ واحد وهو أن للأخيرة خمسين نجمة، بينما يوجد على الأولى نجمة واحدة!...

وهكذا فإن تسجيل شركة ملاحية لا يكاد يتحمل أربعاً وعشرين ساعة. وقام لانز بدفع ضريبة مقدارها خمسمائة

دولار عندما سجَّل الشركة الملاحية المنوَّه عنها سابقاً . ولكي تُسجل شركة ملاحية ليبيرية ، ليس مطلوباً امتلاك سفينة لأن الليبيريين لا يتعمقون بتفاصيل كهذه ، لذا لم يُوَجه للانز أية أسئلة عندما تقدم لهم بوكالته . وبالمحصلة استطاع لانز تسجيل شركة باسم : BISCAYNE TRADERS SHIPPING CORPORATION — بيسكاين — .

وفي الأيام الأولى للشركة كان يعمل على إدارتها ثلاثة أشخاص وهم : « ي . د بويد — أ . ك نوغبا — ب . ساتيا » ، وكان عنوان الشركة آنذاك هو : BROAD STREET 80 وذلك في العاصمة الليبيرية ، غير أن هذا العنوان في الحقيقة يخص مكاتب : LIBERIAN TRUST COMPANY (LTC) التي تُمثل مئات أو حتى آلاف الشركات الملاحية . أما أسماء الأشخاص الثلاثة السابقين ، فهي أسماء لأشخاص يعملون كموظفين في هذه المكاتب ، ويتقاضون أجراً لقاء عملهم الذي يقضي بأن يقدِّموا استقالتهم في اليوم التالي عادة !! ... وفي الواحد والعشرين من آب / أغسطس / عام ١٩٦٨ ، تم تسجيل اسم « برهام م . يارسيل » على أنه يشغل منصب مدير الشركة ،

وذو صلاحيات واسعة تخوّله حق التصرف باسم الشركة.
والسؤال الآن: من هو يارسيل هذا؟..

لقد كانت فضيحة سرقة اليورانيوم، هي الشغل الشاغل للصحف الأمريكية والأوربية عام ١٩٧٧. وكان اسم يارسيل المجهول ـ على حد تعبير الصحافة آنذاك ـ يُشكّل الحلقة الرئيسية المفقودة لمعرفة باقي جوانب هذه المأساة. وكان كل ما توصلت الصحافة إليه آنذاك هو أنه رجل كثير الحركة والتنقل، حيث قضى نصف عمره حتماً في الطائرة. وعندما قرر الصحفيون البحث عنه قيل لهم في حينها أنه موجود بلا شك في سويسرا أو ربما في إيطاليا، أو تركيا. أو أنه يقبع في مكان ما من آسيا!. حتى أولئك الناس الذين زعموا أنهم على صلة وثيقة معهُ، وتربطهم به مصالح مختلفة، ويعرفونه منذ سنوات، قالوا للصحفيين أنهم هم أنفسهم لا يعرفون كيف يجدونه، مع العلم أنه كان بحوزتهم أرقام هواتفه في جنيف وجنوة. وعندما حاول الصحفيون الاتصال به على الأرقام المنوّه عنها أجابهم من الطرف الآخر صوت يقول بأن: «السيد يارسيل مسافر» وأن عليهم ترك أسمائهم وأرقام

هواتفهم، ولكن هذا كله لم يكن يعني بتاتاً بأن يارسيل سيتصل بهم. وأخيراً استطاع مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص جمع المعلومات التالية عنه:

«ولد يارسيل عام ١٩١٩ في تركيا»، وهذا كل ما هنالك! . ولكنهم لم ييأسوا، بل استمروا بالبحث، فسألوا قبل كل شيء الناس الذين يعرفونه شخصياً، فأفادهم أحد البحارة الفرنسيين أنه شخصٌ قصير القامة، قليل الحركة ذو شعر أسود... بينما أضاف آخر على أنه يعرف عدة لغات، فهو حتماً يتكلم الفرنسية والإنكليزية بطلاقة، عدا عن لغته الأم وهي التركية. كذلك عرفوا عنه أنه متزوج ولكنه لا يسكن مع زوجته المقيمة في جنيف مع إحدى ابنتيهِ، أما في غينيا، حيث حطَّ بهم المطاف فقد قيل لهم بأنه لا يتمتع بسمعة حسنة كمُستثمر، لسبب واحد وهو أنه يوظف الناس للعمل لديه، ولكنه يُسرّحهم في اليوم نفسه وهذا ما لا يحبه البحارة. وعندما بحث الصحفيون في دليل الهاتف عن اسمه في عدة مدن أوربية كانوا يجدون اسمه، ولكن الاتصال به كان يقودهم دائماً للنتيجة نفسها: «السيد يارسيل مسافر»، أو

حتى أنه بعض المرات كانت تأتي الإجابة من الطرف الآخر للهاتف بأنهم لم يسمعوا باسمه بتاتاً. ولكن الحقيقة لم تكن تخفى على الصحفيين وهي أن هؤلاء الناس هم أيضاً موظفون في إحدى شركات يارسيل بشكلٍ أو بآخر. وأخيراً زار الصحفيون منزلاً فاخر الأثاث في شارع: AVENUE DES AMAZONES ، حيث تقطن زوجته وتدعى « رينكا » والتي أفادتهم بأن زوجها يخابرها بواسطة الهاتف من وقت لآخر، وأن عليهم ترك أسمائهم، ووعدتهم بأنها ستبلغ زوجها بالأمر في أقرب فرصة يخابرها فيها!..

ولنطرق باب الموضوع من جانبٍ آخر، ففي جنوة تعمل شركة أسسها يارسيل باسم « فالكن » FALKEN SHIPPING CORPORATION وتقع مكاتبها في الطابق الثامن بالبناء رقم « ١٠ » في شارع: VIRDEI ARCHI ، وتتمثل هذه المكاتب في غرفة صغيرة يوجد بها طاولة وخزانة وجهاز للهاتف، إضافةً لجهاز تكلس وخارطة للعالم، وهناك تعمل ابنة يارسيل الأكبر سناً، ولكنها ترفض بتاتاً التحدث عن أبيها. والمعروف أن شركة فالكن تملك سفينة اسمها

FLOWER BAY وهي مسجلة في مكاتب « لوديس » LIOYD'S REGISTER OF SHIPPING في لندن على أنها ملك لشركة DORIMAN SHIPPING CORPORATION « دوريمان » في ليبيريا المجهول اسم صاحبها. ويوجد في سجل التراخيص التابع لمكاتب لوديس المذكورة في لندن ملاحظة تُفيد بأن عنوان شركة « دوريمان » هو في حيازة شركة فالكن في جنوة. والمعروف أن يارسيل كان يُدير شركة ليبيرية أخرى هي :

« ليوبي » LUBY SHIPPING AND TRADING CORPORATION

وكانت هذه الشركة بدورها تملك أربع سفن، وكان يُديرها قبل ذلك ثلاثة أشخاص تخلوا جميعاً عن مناصبهم لصالح يارسيل. وفي محاولة منهم لوصل أطراف هذه العقد كلها، زار مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص عدة سماسرة بمكاتبهم المهترئة، في إحدى ضواحي جنوة القديمة، حيث يتواجد هناك الكثير من المصدرين والوكلاء والسماسرة، الذين يقضون طوال النهار وقتهم بجانب الهاتف، باحثين عن شحنات للسفن أو سفن للشحنات. ويعرف هؤلاء السماسرة عملاؤهم في كل أنحاء العالم، لذا فهم يعقدون الصفقات الكبيرة لمجرد كلمة بواسطة

الهاتف، وكثيراً ما كانت السفن تنقل البضائع قبل وصول الوثائق الخاصة بالصفقة المعقودة عن طريق الهاتف. ويحسب السماسرة حساباً لكل كلمة يقولونها، مما يقلل كثيراً من أمر حصول خداعات في هذه المهنة. إذاً يمكن بشكل أو بآخر النظر بثقة لما قالوه للصحفيين، حيث أفادوا بأن يارسيل بدأ حياته التجارية بعد الحرب العالمية الثانية في أثيوبيا، ولا شك أن القراء يتذكرون أن شارف بدأ أيضاً من هناك... تُرى هل يمكن اعتبار هذا مجرد صدفة؟؟.. كلا، ففي هذه القصة لا توجد صُدَف. لقد عمل يارسيل هناك بتجارة السلاح، حيث كانت توجد في أثيوبيا أسلحةً كثيرة بعد انتهاء الحرب في مخازن الحلفاء، ولم يكن المنتصرون بحاجة لهذا السلاح، بينما كان هناك من هو أكثر حاجة له في مكان آخر بالعالم وخاصة أولئك الذين بدأوا بالهجرة للقدس. ويكفي للتأكد من ذلك، الرجوع إلى المجلة الإسرائيلية WHO IS WHO أو المجلات العالمية الأخرى الصادرة في لندن، للإطلاع على تاريخ حياة الجنرالات والسياسيين الإسرائيليين، حيث تُبين هذه المجلات أن معظم هؤلاء، بمن فيهم قادة الموساد، بدأوا حياتهم المهنية بانتسابهم للمنظمات الإرهابية اليهودية، بعد

استسلام ألمانيا، لذا كانوا بحاجة للسلاح لاستعماله ضد العرب. وكان يارسيل في أثنائها قد بدأ اتصالاته مع قادة الموساد وجنرالات الجيش الإسرائيلي. وكان له آنذاك شريك تركي عمل معه في التجارة بصفقات كبيرة، وعندما مات هذا الأخير ورثه يارسيل ليصبح فيما بعد رجلاً ثرياً. وربما كان يارسيل يلعب على حبلين في البداية، لأنه بينما كان يعمل لصالح المنظمات الصهيونية، كان على ما يبدو يعمل لصالح جهات عربية أخرى بوقتٍ واحد، فبعد عدة سنوات من إقامته في أثيوبيا ظهر في القاهرة إبان عهد الملك فاروق، حيث استقبل هناك على الرحب والسعة، واستطاع بعد فترة وجيزة اكتساب صيت رجل الأعمال المحترم الذي لا يهاب المخاطرة في سبيل الربح. وقال عنه آخرون بأنه تاجر بالسلاح أيضاً في أثناء حرب فييتنام.

وفي آب / أغسطس / عام ١٩٧٧ حالف الحظ مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص واستطاعوا أخيراً التحدث إلى يارسيل بواسطة الهاتف، فأجابهم على سيل أسئلتهم بأنه لم يكن يوماً ما على صلة بشركة بيسكاين أو بالسفينة التي

اشترتها هذه الشركة عام ١٩٦٨ ، وهنا لن يكون بإمكاننا اتهامه بالكذب وجهاً لوجه ، لأن المحادثة كانت بواسطة الهاتف إذ أنه كانت من أولى مهمات يارسيل ــ مدير شركة بيسكاين السابق ــ إيجاد سفينة مناسبة لنقل شحنة اليورانيوم . فقام حينها بالاتصال مع أحد سماسرة هامبورغ الذي تربطه به علاقات تجارية منذ الخمسينيات ويدعى « أوفه موللر » . وكان هذا الأخير قد باع واشترى عدة سفن بإيعاز من يارسيل ، مما قـرَّب كثيراً بينهما . عدا عن ذلك كان موللر ينظر ليارسيل على أنه رجل محترم ، برهن أكثر من مرة على حسن تهذيبه ومعرفته بأمور المعاملة ، فعندما كانت زوجة موللر تعاني من المرض كان يارسيل لا ينسَ تقديم الزهـور لها ، وعندما كان يصادف عيد ميلاد ابنه ، كان يارسيل لا ينسَ إحضار كعكة العيد ، لذا كانت له مكانته الخاصة عند موللر ، مع العلم أن الأخير كان ينظر له ، على الرغم من ذلك ، بأنه رجل غريب الأطوار يظهر فجأة عندما يضطر لتسهيل أمر ما ، ثم يختفي بعدها ليظهر في المناسبات فقط . وكان يارسيل يسدد التزاماته المادية في مواعيدها ، مما جعل صفحته نظيفة عند صديقه . وفي نهاية عام ١٩٦٨ اتصل يارسيل بصديقه

موللر ليبلغه بحاجته لسفينة ذات حمولة ٢٥٠٠ طن وبأنه مستعد لدفع ثمن لذلك يقدر بـ ٤٠٠٠٠٠ دولار. وخلال ثلاثة أيام استطاع موللر إيجاد سفينة تم بناؤها في ألمانيا الغربية عام ١٩٥٥ سرعتها ١٢٫٥ عقدة، واسمها شيرزبرغ، وكانت ملكاً لشخص يدعى «آوغوست بولتن» وتحرك موللر بسرعة بموافقة يارسيل، واستطاع شراءها بمبلغ أقل من ذاك الذي عرضه يارسيل في البداية.

وفي روتردام تم إجراء كشفٍ على السفينة في حوضٍ جاف، ثم قام أحد البنوك في هامبورغ بتحويل شيك بمبلغ مليون ونصف مارك في السابع والعشرين من ايلول / سبتمبر / لحساب بولتن بناءً على تعليمات يارسيل. وهكذا أصبحت السفينة ملكاً لشركة بيسكاين، حتى إن صاحب السفينة الأصلي بولتن كان بنفسه مندهشاً للسهولة التي تـمَّ فيها عقد الصفقة. إذ قال لأصدقائه أنه توصل لنتيجة مفادها، أن يارسيل هو رجل أعمال دقيق ومحترم. وعلى أثر ذلك اقترح أحد شركاء بولتن ويدعى بيندر، ضرورة استمرار العلاقات التجارية معه، فقام هذا الأخير بالاتصال هاتفياً بيارسيل

مقترحاً عليه إيجاد شحنة للسفينة شيرزبرغ، ولكنه فوجىء بإجابة جافة تقول: «لست بحاجة لأية شحنة». وعندها استنتج بيندر أن صاحب السفينة الجديد هو بحاجة لها، لشحن شيء له علاقة حتماً بالسلاح، وعلى الأغلب لم يُخطىء باستنتاجه هذا. وعلى الفور بدأ يارسيل باتخاذ سلسلة من الإجراءات مشابهة لتلك التي كان يستعملها في الماضي، ففي الثامن والعشرين من ايلول / سبتمبر / — أي بعد يومٍ واحد من شراء المركب — تلقى قبطان السفينة ويدعى «لودفيك هانسن» تعليمات تنص على وجوب تسريح طاقم السفينة وإعفائه من الخدمة. وبعد أن قام القبطان بدفع التعويضات لضباط وبحارة السفينة، تنفيذاً للأوامر، تم استدعاؤه هو الآخر، وطُلب منه مغادرة السفينة إلى الأبد. وعلى الرغم من حصوله على كل استحقاقاته لم يستطع القبطان إخفاء دهشته واستغرابه هو و «رودولف كرنيزفيلد» المهندس الميكانيكي الرئيسي على السفينة والذي تـمَّ تسريحه أيضاً.

واستمر يارسيل في إجراءاته المتعلقة بالمركب الجديد، فقام بتغيير اسمهِ بأسلوب اقتصادي وبأقل كلفة ممكنة وذلك

بأن أضاف حرف «آ» لاسم المركب الأصلي فأصبح «شيرزبرغ آ»، وكان يارسيل قد استعمل هذا الأسلوب قبلاً، عندما غيَّر اسم السفينة FLOWER BAY ليصبح FLOWER BOY أي بتغيير حرفٍ واحد فقط مما غيَّر المعنى من BAY — خليج — إلى BOY — شاب —. ثم قام يارسيل بعد ذلك بتسجيل السفينة لتُبحر تحت الراية الليبيرية، كي يوفّر على نفسه بعض المتاعب، ويُقلل من عدد الشهود الذين سيشاهدون بعد فترة ما سيحصل في عرض البحر الأبيض المتوسط، إذ إن القوانين الليبيرية لا تطالب بتحديد عدد طاقم السفينة، على العكس من مثيلتها الألمانية الغربية، مما سيفتح المجال أمام يارسيل ليوظف العدد الذي يشاؤهُ من البحارة.

وفي التاسع والعشرين من ايلول / سبتمبر / ظهر على متن «شيرزبرغ آ» طاقم صغير من البحارة الإسبان والبرتغاليين والمغاربة تم توظيفه في روتردام. كذلك الأمر تمَّ إحضار ضابطين من العاملين على سفن يارسيل في أمكنة أخرى.

وهكذا أبحرت السفينة لمدة يوم واحد عبر سواحل

الدانمارك إلى مرفأ «إيمدن» الألماني الغربي دون أن يكون على متنها قبطان أو ميكانيكي رئيسي. وفي اليوم ذاته اتصل يارسيل بالميكانيكي الألماني «بيتر كوارنر» الذي كان موجوداً على متن سفينة «ألمافورة» التابعة له، وطلب منه الانتقال إلى السفينة الجديدة. ويقول كوارنر متذكراً محادثته الهاتفية مع يارسيل أن الأخير قال له مازحاً: «يا لمشيئة القدر... مرة أخرى سيُبحر السيد على سفينة ينتهي اسمها بحرف آ».

وبعد موافقته على المهمة الجديدة، توجه كوارنر إلى إيمدن، ليصلها في السابع من تشرين الأول / أكتوبر /. وفوجىء كوارنر عندما شاهد السفينة الجديدة الراسية قرابة الساحل، فقد كانت سفينة بسيطة تشغل المخازن ثلاثة أرباعها، إضافةً لوجود رافعتين عليها. أما الغرف المخصصة للطاقم، فقد كانت متواضعة جداً. وتبين له وجود تقصير كبير في صيانتها لدى كشفه عليها. فعلى الرغم من عمل المحركات بشكل منتظم، فقد كانت بحاجة لإجراء إصلاحات كثيرة نتيجةً لعدم اهتمام صاحبها الأول بصيانتها، وارتأى وجوب البدء بذلك فوراً، إلا أن الوقت لم يكن يسمح بذلك.

إذ كان على السفينة الإبحار إلى النيبال حال وصول القبطان الجديد « بيتر بارو » . وعندما حضر هذا الأخير قدم نفسه لكوارنر بهذا الاسم ، وكان يناهز الخامسة والثلاثين من العمر .

وفي التاسع من تشرين الأول / أكتوبر / تحركت « شيرزبرغ آ » في طريقها للنيبال . وخلال الرحلة كان الطاقم يقوم بتنظيف وطلاء ما أمكن من أجزاء السفينة ، بينما كان كوارنر يعمل على صيانة المحركات . وأبحرت السفينة بهدوء عبر مضيق جبل طارق في طريقها للبحر الأبيض المتوسط ، دون إعلام البحارة بأنهم يقومون برحلة تجريبية قبل قيام السفينة بمهمتها الأصلية . وفي هذه الأثناء كان ديفيز يقوم بتسهيل أمور الصفقة بين أسمرة وتجمع الشركات البلجيكية ـ SGM ـ ، فقام بتوقيع عقد ينص على التزام شركته بتقديم مائتي طن يورانيوم لشركة أسمرة مقابل ٣٫٧ مليون دولار . وقد وقّع شولزن هذا العقد في العاشر من تشرين الأول / أكتوبر / . وهنا برزت ضرورة أخذ موافقة الهيئة الأوربية للطاقة والمسماة « إيوراتوم EURATOM » على نقل البضاعة المشتراة . والمعروف أن قسماً خاصاً في اللجنة المذكورة يعمل على مراقبة بيع

اليورانيوم، وطرق نقله والهدف من استخدامه. وكان هذا القسم قد انتقل إلى لوكسمبورغ في أثناء تسهيل معاملة أسمرة.

ولنعد قليلاً للوراء، ففي عام ١٩٦٢ اقترح رئيس اللجنة وهو فرنسي ويُدعى «بيير شاتنيه»، حصر عمل اللجنة بجمع المعلومات التي تهمها فقط، غير أن اتهاماً في العام الذي تلاه من الحكومة الفرنسية للجنة، بهدر الأموال، تسبب في تقليص صلاحياتها نظراً لتقليص إيقاف المساهمة المادية الفرنسية بها، ونظراً لتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيها. ومع نهاية عام ١٩٦٧ وصلت الخلافات إلى قمتها، بعد أن أصبحت اللجنة تعاني من أزمة مادية حادة. وكاد ممثلو الدول الست الأعضاء أن يفشلوا في التوصل لاتفاق بشأن الخطة الخمسية التالية، لو لا تدخل ممثل ألمانيا الغربية، حيث تم بعد جهد جهيد إقرار ميزانية اللجنة للسنوات القادمة. وانعكست حدة الخلافات داخل اللجنة بشكل قلّت معه حدة المراقبة على حظر بيع اليورانيوم. وكان رئيس اللجنة آنذاك محامياً من ألمانيا الغربية يدعى «فيليكس أوبوسيير».

في هذه الأثناء قام ديفيز بزيارة لأوبوسيير ، حاملاً معه العقد الموقع من قبل شولزن ، وقال له أن اليورانيوم سيتم نقله إلى مرفأ جنوة البلجيكي أولاً ، ثم إلى أحد المصانع قرب ميلانو ، ومن هناك سيتم شحنه بالباخرة إلى روتردام ، ثم سينقل أخيراً بالقطار أو السيارات الشاحنة إلى ويسبادن ، في ألمانيا الغربية لاستعماله كوسيط في التفاعلات الكيميائية . ولم يُبد أوبوسيير اعتراضاً بعد اطلاعه على الطريق الذي ستسلكه الشحنة ، إلا أنه طلب تصريحاً خطياً من مدير شركة أسمرة يؤكد هذه المعلومات ، خاصة وأن السفينة ستبحر خارج حدود دول السوق الأوربية المشتركة . وقبل خروجه أكّد ديفيز أن هذا التصريح سيتم تسليمه لأوبوسيير على وجه السرعة ، وأضاف قائلاً أن أسمرة تعتبر العملية في غاية السرية ، فأومأ له الأخير مشيراً لتفهمه لذلك ، فهذا أمر طبيعي في مهنة كهذه .

وفي السابع عشر من تشرين الأول / أكتوبر / كتب شولزن التصريح الخطي المطلوب ، وأرسله لأوبوسيير الذي تحقق بعد استلامه الرسالة ، من أمرٍ واحد ، ألا وهو إنما كانت

طريقة استعمال اليورانيوم تتطابق والحقيقة، فوجد الإجابة على تساؤلاته هذه في أحد أضابير الأوراتوم، حيث كانت الدانمارك قد اشترت منذ فترة وجيزة اليورانيوم، لهدف مماثل مما بدَّد كل شكوكه حول الغرض من استعماله.

وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر / قدَّم تجمع الشركات البلجيكية ـــ S G M ـــ جميع الوثائق المطلوبة للجنة الأوربية للطاقة. وتمشياً مع دستور الأوراتوم كان يجب التريث مدة ثمانية أيام، للتأكد من عدم اعتراض أحد على الصفقة. وبعد انقضاء المدة المحددة، ونظراً لعدم اعتراض أحد، أخذت الصفقة صفتها القانونية اعتباراً من ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر /.

لقد تم جمع جزء كبير من هذه المعلومات التفصيلية من كتاب فضيحة الرصاص، ولكن حبذا لو أننا تركنا هنا صوتاً للموضوعية التي تملي علينا ضرورة إيضاح آراءٍ أخرى حول هذا الموضوع، فقد استعمل مؤلفو الكتاب الإنكليز مرتين عبارة « مشيئة القدر » للتعبير عن حسن الحظ الذي صادف جهاز الاستخبارات الإسرائيلية، الشاري الحقيقي لليورانيوم؛ أي

بكلمة أخرى يحاول المؤلفون إظهار عملية «رخي الحبـل» ــ إن صح التعبير ــ داخل اللجنة الأوربية للطاقة، جاءت نتيجة لعدم انتباه أحد لحقيقة الصفقة، برغم قيام شركة غير معروفة بشراء هذه الكمية الكبيرة من اليورانيوم. وللنظر فيما تقوله المجلة الأمريكية التايم، التي كتبت معلقـةً بعد كشف أسرار الفضيحة: «اعتمدت إسرائيل في هذه العملية على المستشار كيسنجر الذي أكّـد أنه باستطاعة إسرائيل شراء اليورانيوم تحت غطاء من حكومة ألمانيا الغربية، مقابل السماح للأخيرة بالاطلاع على آخر ما توصلت إليه إسرائيل في أبحاثها، المتعلقة بعملية انشطار اليورانيوم المستخدم في صناعة الأسلحة الذرية، مع العلم أن المسؤولين في بون نفوا عندما سئلوا حول حقيقة الأمر أن يكون لهم أو لأية حكومة ألمانية سابقة ضلع بالموضوع». وهنا لا بد من القول أن الصوت المؤثّر في عملية بيع اليورانيوم للشركة الألمانية الغربية مع حق نقله خارج حدود السوق الأوربية المشتركة، كان صوت فيليكس أوبوسيير، الذي لم يكن سوى مواطن ألماني غربي. إذاً ليست هي «مشيئة القدر» وإنما «مؤامرة على مستوىً عالٍ جداً»!!..

الفصل الثامن

عملية الرصاص

كتبت المؤلفة « غابريلا . ب . كلونوفسكا » في كتابها « قصص غير مؤلفة » ، تستعرض حديثاً دار بين ماري كوري وزوجها ، حيث قالت ماري لزوجها : « أتمنى أن أفحص يوماً ما بنية الأشعة التي اكتشفها بيكيريل ، للتعرف على مصدر الطاقة الناتجة عن اليورانيوم المشع ، إذ أنهُ يهمني فحص هذه الأشعة الذرية العجيبة » . فأجابها زوجها « بيير » مكرراً ما قالته : « الأشعة الذرية العجيبة !! .. لقد أعطيت اسماً جميلاً لهذا يا حبيبتي » . وفي عام ١٩٠٣ حصل الزوجان كوري على جائزة نوبل لاكتشافهما عنصري البلون والراديوم . وبعد حادثة موت زوجها المأساوية ، تابعت ماري تجاربها في مجال الأشعة الذرية ، محاولة استعمال عنصر الراديوم في شفاء الآخرين ، حتى حصلت على جائزة نوبل للمرة الثانية عام ١٩١١ . ولم

تكن تعرف آنذاك أنها بهذا تُعرِّض حياها للخطر ، إذ غطَّت الحروق والبقع يداها ، وبدأت تعاني من التهاب الجلد . وفي عام ١٩٣٤ ماتت نتيجة إصابتها بسرطان الدم ، بسبب تعرضها المستمر للإشعاع الذري . ولم يهاجمها المرض بشكل مفاجىء ، وإنما بدأت أعراضه تظهر ببطء . والمعروف أنها كانت تجري تجاربها في مخبر هو عبارة عن كوخ خشبي جيد التهوية . وفي عام ١٩٣٩ نجح الفيزيائيان الألمانيان « أوتو هاهن و فريتز ستراسمان » في إجراء تجربة لشطر نواة اليورانيوم لنواتين هما الكريبتون والبار من خلال قذفها بسيل من النترونات . وتعتمد هذه العملية على عزل عدة نترونات حرة يكون باستطاعتها متابعة عملية الشطر . والمعروف أنه ينتج عادة عن سلسلة التفاعلات النووية هذه طاقة هائلة ، فمن انشطار غرام واحد من اليورانيوم ــ وليكن يورانيوم ٢٣٥ ــ يمكن الحصول على طاقة كتلك التي يتم الحصول عليها من ٢٫٥ ألف طن من الفحم الحجري . وفي عام ١٩٤٢ تم في شيكاغو بناء وتشغيل أول مفاعل نووي ، وكان مديره آنذاك يدعى « أنريكو فيرمي » . وبهذا أصبحت الطريق مفتوحة أمام القنبلة الذرية ، فجرى أول تفجير نووي في ١٦ تموز / يوليو / عام ١٩٤٥

الولايات المتحدة الأمريكية، في منطقة تدعى الصحراء المكسيكية الجديدة، وبعد ثلاثة أسابيع من هذا ألقت الطائرات الأمريكية قنبلة على هيروشيما، وأخرى على ناكازاكي، مما تسبب في مقتل ١٤٠ ألف شخص.

لقد كان يتم إرسال اليورانيوم للزوجين كوري، وبالتحديد الفلزات الحاوية عليه بواسطة الأكياس، أما أوكسيد اليورانيوم الذي كان مخزناً في مستودعاته في مدينة أولن، والذي ينتمي لمجموعة تُسمى YELLOW CAKE ـ وتحتوي هذه الفلزات على ٧٠÷٨٠٪ من اليورانيوم ـ فلا يمكن نقله بالأكياس. وكان الطريق من أولن إلى أنتويربيا البالغ طوله ٤٠ كم هو أصعب مرحلة يجب تخطيها في أثناء نقل اليورانيوم من بلجيكا لإسرائيل عبر مسافة تقدر بـ ٦٥٠٠ كم، حيث من المفروض أن تتم عملية النقل بين هاتين المدينتين براً. والمعروف أن الحكومة البلجيكية التي كانت تعرف ماهية المواد المخزنة في المستودعات بمدينة أولن، كانت قد أصدرت تعليمات مشددة ودقيقة بخصوص عزل اليورانيوم في أثناء نقله، ووسائل الحذر والحيطة الواجب اتباعها. ولم يكن صعباً إيجاد شركة مناسبة

ذات خبرة في أنتويربيا لنقل اليورانيوم، تكون بحوزتها الآلات والتجهيزات اللازمة لهذه العملية. ولم يكن باستطاعة أسمرة الظهور في أنتويربيا نظراً لأنها لم تكن معروفة كشركة هناك، وكانت الموساد تُـدرك هذا الأمر على ما يبدو، لأنها أوعزت إلى شولزن بالبحث عن شركة ناقلة في فرانكفورت وليس في أنتويربيا. وقام أحد السماسرة الفرنسيين ويدعى «كلاوس ريخفاغن» بناء على طلب أسمرة بإيكال المهمة لشركة «زيغلر» ZIEGLER AND COMPANY التي كانت تربطها به علاقات حسنة منذ عدة سنوات. وكان لهذه الشركة الثقة الكاملة بهذا السمسار، بحيث لم تسأل عن شيء سوى أنها أبدت حذرها تجاه شركة أسمرة فيما لو كان باستطاعتها تغطية النفقات أم لا. وبناء على ذلك أرسل بنك THE FIRST NATIONAL CITY BANC في أمستردام رسالة يؤكد فيها إمكانية شركة أسمرة على الدفع.

وكان أحد عملاء شركة زيغلر في أنتويربيا ويدعى «مارسيل هينن» متمرساً في مجال عمله، لدرجة أنه استطاع تسهيل معاملة نقل اليورانيوم بيومٍ واحد. فحصل على موافقة وزارة النقل البلجيكية والشرطة. وقام بتأمين قطار خاص

إضافةً لإجراءات حجز مكان مناسب لإرساء السفينة فيه في أنتويربيا، واستئجار رافعات لتفريغها. كما تعاقد مع مرشد لتوجيه السفينة، أثناء عبورها الأنهر وآخر لتوجيهها ضمن المرافىء أثناء إبحارها لأنتويربيا. وعلى الرغم من ابتعاد رجال الموساد أثناء ذلك عن مسرح العملية فقد كان هينن كثيراً ما يتصل هاتفياً بشولزن ليُطلعه على سير العمل. وفي السادس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر /، أبرق شولزن إلى أنتويربيا مُعلماً بإبحار السفينة التي تدعى «شيرزبرغ آ» إلى الميناء المذكور. وقبل عدة أيام من ذلك أعلم القبطان بارو الطاقم، بأن السيد يارسيل باع السفينة، مما يقتضي تسريح جميع البحارة مع القبطان. وفي الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر / كانت «شيرزبرغ آ» في روتردام، حيث جمع البحارة حاجاتهم الشخصية وقام القبطان بدفع تعويضاتهم ليغادروا السفينة هم و «بيتر كوارنير» الذي تعب كثيراً في إعادة محركات السفينة لحالتها الطبيعية، والذي لم تُسنح له الفرصة للتعرف على الشخص الآخر، الذي سيحل مكانه. وبعد أربعة أيام من ذلك ظهر على سطح المركب طاقم جديد بقيادة القبطان «بيتر بارو» الشخص الوحيد، الذي كان يارسيل

يثق به. وفي الخامس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩٦٣ تـمَّ سحب مائتي طن من الفلـزات الحاويـة على اليورانيوم من مستودعاتها وعُـلِّـبت في ٥٦٠ وعاءً معدنياً، سعة كل منها مائتا ليتر. وبناء على تعليمات أسمرة تـمَّ مهر كل وعاء بعبارة « رصاص » PLUMBAT، وشُـحنت جميعها بواسطة إحدى عشر قاطرة مكشوفة ومختومة بالشمع الأحمر، وقام اثنان من الحراس بمرافقة القطار، الذي تحرك نحو أنتويربيا.

في هذه الأثناء ظهر شولزن في مكاتب شركة زيغلر بصحبة رجل مربوع القامة يضع النظارات على عينيه، وكانت مهمة هذا الرجل تتمثل في مرافقة شولزن حتى لحظة إبحار السفينة. وقد حاول بعض الصحفيين الذين تابعوا الموضوع فيما بعد، التعرف على هوية هذا الشخص الغامض، فهل كان هو يارسيل؟.. بالأحرى لا، لأنه كان معروفاً تماماً في هذا الوسط، إذاً لا بد أنه شخص من الموساد. وفي تمام الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي عبرت « شيرزبرغ آ » منطقة « فليزنغن »، وأبرق المرشد النهري من على متن السفينة بناءً على تعليمات هينن إلى « جوزيف فيرولست » أحد موظفي

شركة زيغلر، ليعلمه بأن السفينة بدأت بالدخول إلى ميناء أنتويربيا. وعلى الفور ذهب فيرولست إلى مكاتب الشركة وهيأ الأوراق اللازمة لذلك. وعند الساعة الثامنة صباحاً ظهرت «شيرزبرغ آ» بالقرب من مدخل الأحواض وعلى متنها مرشد المرفأ. أما مهمة المرشد النهري ومرشد المرفأ فلم تكن إصدار الأوامر. وإنما إرشاد السفينة لتعبر المنطقة بأمان. وكما هو معروف ومعمول به في كل الأساطيل البحرية التجارية، فإن مهمة إصدار الأوامر هي من صلاحيات الضابط الأول على ظهر السفينة. ويعتبر المرشد هنا مستشاراً، يُدلي برأيه بخصوص اتجاه المركب وسرعته. بينما يقوم الضابط بنقل المعلومات على شكل أوامر للميكانيكي والملّاح. وكان الضابط الأول على السفينة من أصلٍ إنكليزي، ويدعى «تيلني»، والجدير بالذكر أن الصحفيين لم يعثروا على أثرٍ لتيلني هذا، إذ يبدو أنه كان اسماً مستعاراً. على كل حال كانت مهمته صعبة التنفيذ، لكونه لم يُتح الوقت الكافي للتعرف على واقع السفينة «شيرزبرغ آ»، حيث أن كل مركب له سيئات وحسنات تختلف عن الآخر، وأسلوب خاص لقيادته. ويعتبر مرفأ

أنتويربيا صعباً جداً بالنسبة للملاحة، فإضافة لكثرة الحركة، توجد فيه أقنية ضيقة وعوائق مختلفة.

وكان بارو يقف على ظهر السفينة بصمت مستمعاً للأوامر، ومراقباً للوضع، دون أن يتدخل. وفور مغادرتها القناة الرئيسية انحرفت «شيرزبرغ آ» نحو اليسار، باتجاه قناة أصغر تدعى «سويز» يوجد بمدخلها جسر مرتفع. في هذه الأثناء توقف الحظ والرياح عن مساعدة الضابط تيلني، فاصطدمت سفينته بكتلة هوائية عارمة، جنحت بها لترتطم بأساسات الجسر وكما هبت الرياح فجأة توقفت أيضاً فجأة، وأدى الاصطدام لبعض الأضرار البسيطة بالجسر، كلفت عدة آلاف من الفرنكات قام بدفعها لسلطات المرفأ زيغلر باسم شركة أسمرة.

وكان الوقت ظهراً عندما ألقت «شيرزبرغ آ» مراسيها، حيث كان بانتظارها إحدى عشرة قاطرة على السكة الحديدية التابعة للمرفأ. وبالقرب من الشاطىء كان ممثل شركة زيغلر، جوزيف فيرولست بانتظار السفينة، وبصحبته الشخص الذي يضع على عينيه نظارتين. وعلى الفور دفع فيرولست لمرشدي

السفينة أجرهم ، وطلب من قبطانها قائمة بأسماء الطاقم ، كي يعرضها على مخفر الشرطة ، كما هو متعامل به في المرافىء العالمية الأخرى . ولم يكن أيّاً من هذه الأسماء محطاً للشك . وفي الساعة الرابعة عشرة بدأت الرافعات بنقل الأوعية المعدنية إلى مخزني شيرزبرغ المخصصين للشحن . وعندما حلَّ المساء كانت عملية الشحن هذه قد انتهت . فقام هينن بالتحقق من سلامة ترتيب الأوعية داخل المخازن ، بينما كان الرجل ذي النظارات يقوم بعدّ هذه الأوعية قبل إدخالها للمخازن . وبعد الانتهاء من العمل ، دعى قبطان السفينة هينن لاحتساء كأس من المشروب الاسكتلندي . وتحدث الرجلان في أثناء ذلك عن حالة الطقس ، بعد أن نسيا الحادث العارض الذي جرى قبالة الجسر . وخرج هينن مودّعاً بعد أن تمنّى للقبطان رياحاً ملائمة . وبعد ذلك ظهر على المركب فيرولست ، وطلب من الضابط التوقيع على استلامه ٢٠٨طن من الرصاص ــ وهو وزن الشحنة مع الأوعية ــ وتناول تيلني القلم ، وفكر قليلاً قبل أن يوقّع على استلامهِ لهذا العدد من الأوعية الحاوية على « مواد كيميائية » ! ... ولكن لماذا كتب هذه العبارة بالذات؟ ... ليس معروفاً ، حيث أن تيلني اختفى بعد العملية ولا أحد كان

وفي الساعة العاشرة ليلاً كانت « شيرزبرغ آ » مستعدة للإبحار . وجرى تنفيذ الترتيبات النهائية استعداداً للسفر ، ولم يجد رجال الجمارك ما يشكّون به ، كذلك لم يكن لرجال الشرطة أية ملاحظات . وحسب العادة قام هؤلاء بشرب قدح من الويسكي في حجرة القبطان ، وتمنوا له رحلة موفقة ، قبل مغادرتهم السفينة . وفي الساعة الثانية عشر وأربع دقائق ، من ليل يوم الأحد ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر / غادرت « شيرزبرغ آ » أنتويربيا . وحسب المعطيات التي تمَّ الحصول عليها فيما بعد ، فقد غادر المرشد النهري السفينة في « فليسنغن » بتمام الساعة الثامنة صباحاً ، لتصبح « شيرزبرغ آ » بعد وقت قصير في عرض البحر . وقامت صحيفتا الساندي تايمز و التايم بوصف خط مسار السفينة بالتفصيل ، فثبت أن السفينة أبحرت في اليوم الأول حسب المخطط الموضوع لها من قبل اللجنة الأوربية للطاقة وإدارة مرفأ أنتويربيا ؛ أي أنها اتجهت نحو جنوة بمحاذاة السواحل البلجيكية ، ثم دخلت قناة بحر المانش المتعبة لتصارع إعصاراً وأمواجاً عالية إلى حين دخولها المحيط الأطلسي ، حيث هدأت الرياح . واستمرت مبحرة قرابة السواحل البرتغالية والإسبانية حتى عبرت مضيق جبل طارق .

وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر / أبحرت السفينة قرابة جزر الباليري الإسبانية، حيث كان من المقرر لها أن تتجه نحو الشمال الشرقي فيما لو كانت جنوة هي فعلاً هدف رحلتها. بيد أن «شيرزبرغ آ» أخذت طريقها نحو المشرق لتعبر مضيق صقلية في السابع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر /. وهكذا أصبحت السفينة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط.

في هذه الأثناء أمر القبطان عامل اللاسلكي التزام جانب الصمت في إرسال الإشارات قائلاً: «تُمنع كافة المحادثات»، «فشيرزبرغ آ» لم تكن تريد لأحدٍ أن يسمعها. لكن السفينة وبرغم كل ذلك لم تبحر لإسرائيل، لأنه يوجد فيها ممثل لمؤسسة LIOYD'S المتخصصة بجمع المعلومات الملاحية والتي يقع مقرها الرئيسي في لندن. والمعروف أن هذه المؤسسة، تُجند في خدمتها شبكة من العملاء والمراسلين، يعملون طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم، ويقومون بدون توقف بإغناء مقر هذه المؤسسة بمعلومات استطلاعية جديدة. وهكذا ودونما أي تأخر، تصل المعلومات من ١٨٠٠ مرفأ في العالم حول ما يقارب ثلاثين ألف قطعة بحرية.

وفي إسرائيل يعمل ممثلو المؤسسة المذكورة أعلاه في جميع المرافىء. لذا فإن وصول «شيرزبرغ آ» إلى حيفا، يمكن أن يؤدي لفضيحة ذات أبعاد عالمية كبيرة. وهكذا وفي جوٍّ هادئ أبحرت «شيرزبرغ آ» باتجاه تركيا، تاركةً على يمينها جزيرة قبرص، وعلى يسارها رأس النمور لتلتقي في صباح أحد أيام كانون الأول /ديسمبر/ بإحدى السفن العسكرية الإسرائيلية يرافقها طردان. ومضى بعض الوقت قبل أن تبحر السفينتان معاً إحداهما إلى جانب الأخرى. وبالتالي اقتربتا أكثر فأكثر من بعضهما ومن ثم رُمِيَتْ الحبال وبدأت الرافعات المزوَّدة بها السفينة الإسرائيلية، بنقل الخمسمائة والستين برميلاً بحذر، بعد أن تمَّ فتح مخازن الشحن في «شيرزبرغ آ».

وكما سرد لمحرر جريدة التايم أحد بحارة طاقم السفينة، والذي لم يُكشف عن اسمه، فإن العمل تمَّ بهدوء تام. ولم يكن يقطع هذا الهدوء من وقتٍ لآخر سوى الأوامر التي كانت تُنطق باللغة العبرية. وأضاف أن عملية نقل الشحنة استغرقت أربع ساعات، تمَّ بعدها حل الحبال وغادرت السفينة الإسرائيلية المكان يتبعها الطردان. وما إن اختفت وارء

الأفق حتى أمر بارو بتشغيل المحركات . ودونما استعجال أبحرت « شيرزبرغ آ » باتجاه تركيا ، لتسجل نفسها في الثاني من كانون الأول / ديسمبر / بمرفأ اسكندرون الصغير . أما القافلة الإسرائيلية ، فقد كان طريقها أطول بعض الشيء ، إذ استغرقت رحلتها يوماً كاملاً لتصل إلى ميناء حيفا . وفور وصولها تم نقل شحنة الأوعية المعدنية المكتوب عليها « بلومبات » إلى سيارات شاحنة ضخمة . وفي الثالث من كانون الأول / ديسمبر / وصلت الشحنة المسماة « بلومبات » أو « الأوعية الحاوية على مواد كيميائية » ـــ على حد تعبير تيلني إلى ديمونة . وبعد عدة أيام ، وفي منزل الميكانيكي كوارنر الذي أصبح معروفاً لدينا رنّ جرس الهاتف ، وسمع عبر السماعة صوت يقول : « يارسيل يتكلم ، حبذا لو أن السيد اتجه فوراً إلى باليرمو » . فأجابه كوارنر : « ولماذا علي السفر إلى صقلية ؟ » فجاءه الرد : « كي تُبحر على متن شيرزبرغ آ » . وهنا لم يستطع كوارنر إخفاء دهشته ، فقبل شهر تم تسريحه بحجة أن يارسيل باع المركب ، والآن يُطلب منه الالتحاق مرة أخرى « بشيرزبرغ آ » . ويبدو أن يارسيل لاحظ استغراب ودهشة محدثه فقال مستطرداً : لقد اشتريت المركب ثانيةً لأني بحاجة إليه من جديد . وأضاف

متملقاً : «وأين سأجد ميكانيكياً أفضل منك؟». ثم أعلمه أن بطاقة السفر هي بانتظاره في مكتب للسفريات يدعى HAPAG—LIOYD'S .

وفي الحادي عشر من كانون الأول / ديسمبر / كان كوارنر قد وصل لباليرمو، حيث كانت بانتظاره مفاجأة أخرى، إذ أنه كان على متن المركب الطاقم، الذي جرى تسريحه في روتردام ماعدا القبطان بارو الذي حلَّ مكانه ضابط إسباني يُدعى «فرانسيسكو كواسيلاس». ولم يكن أحد من الطاقم يعرف مصير المركب بعد خروجه من روتردام، خاصةً وأن الصفحات الأخيرة من سجل السفينة كانت قد مُزِّقت.

لقد كانت مؤسسة «لوديس» على علم بالطريق الذي سلكته «شيرزبرغ آ»، غير أن هذه المؤسسة لا تنشر عادةً مثل هذه المعلومات. أما الهيئة الأوربية للطاقة، فقد عرفت بمصير اليورانيوم بعد عدة أشهر من إنجاز العملية، فأمرت بفتح ملف للتحقيق بالقضية، إلا أنه سرعان ما أُقفل. وحول هذا الموضوع بإمكاننا القول إن الشرطة الألمانية الغربية بدأت

في حينها بعدة محاولات نشطة، لكنها بناء على أوامر من جهات معينة اضطرت لوقف تحرياتها بشكل فوري. وتضيف مجلة التايم الأسبوعية التي تُنسب إليها هذه المعلومات، أنه حتى لو قامت اللجنة الأوربية للطاقة بإعلام السلطات الأمريكية حينها بهذه الفضيحة، لكانت ردة فعلها حتماً طبيعية وهادئة جداً؛ أي أن أمر اختفاء المائتي طن يورانيوم لم يكن ليسبب القلق لدى أحد، بل على العكس من ذلك فقد تـمَّ تكثيف الجهود لإخفاء أمر الفضيحة، وهذا ما كانت ترمي إليه إسرائيل أولاً وأخيراً.

وعلى الرغم من أن دوره لم يكن كبيراً في فضيحة الرصاص، جاء دان آربل بعد سبع سنوات من ذلك التاريخ ليكشف الحقيقة، ويفضح السر، فأثناء التحقيق معه أوضح للمحقق «رافلو» أن الموساد كان يهمها بعد كل هذا أن تتخلص من السفينة التي كانت تمثل الشاهد الصامت على كل ما حصل، بحيث لا يكون للسفينة أية علاقة بإسرائيل. ولم يكن أمر بيعها صعباً، غير أن الموساد غيَّرت رأيها في اللحظة الأخيرة، وقررت إيكال مهمة أخرى «لشيرزبرغ آ»، ذات الطالع الحسن والمحظوظة، وذلك قبل تسليمها لأيدي الآخرين.

وفي أثناء الاستماع لشهادة آربل في قاعة المحكمة، اهتم أحد الصحفيين الدانماركيين ويُدعى «أوليه شيربيك» بشخصية المذكور، لكونه ينحدر من أصل دانماركي أيضاً، فكتب مقالاً مطوّلاً بعد عدة أسابيع في مجلة بوليتيكن الدانماركية، استعرض فيه أكثر من مائة مقابلة أجراها مع الناس، وتوصل من خلالها لنتيجة مفادها، أن آربل كان يوماً ما صاحباً للسفينة «شيرزبرغ آ». ولم يتطرق الكاتب إلى فضيحة اليورانيوم، حيث استطاعت بعض حكومات دول أوربة الغربية إخفاء الحقيقة بإجراء تحقيقات عشوائية وغير دقيقة في القضية. غير أن حقيقة واحدة كانت واضحة لشيربيك، ألا وهي أن صاحب السفينة الأصلي هو إسرائيل. واستطاع الصحفي الدانماركي الوصول إلى السجلات اللندنية ليتعرف على مصير السفينة، خلال العامين ١٩٦٨ و ١٩٦٩. وخلال قراءته لهذه الوثائق، تذكر حديثه مع أحد الأشخاص ويدعى «كنود ليندولم بيدرسين»، ففي نهاية عام ١٩٧٠ كانت عملية تهريب المهاجرين من الباكستان والهند هي الشغل الشاغل لجميع الصحف. إذ أن الحكومة البريطانية كانت قد وضعت قوانين خاصة

للمهاجرين، ولم تكن تسمح لأحد بالقدوم إلى الجزيرة إلا بعد أخد موافقة مكتب تابع لوزارة الداخلية يدعى HOME OFFICE، وذلك في الوقت الذي كانت عدة عصابات عالمية تقوم بنقل الأشخاص بطرقٍ غير شرعية إلى بريطانيا. وما يكاد المهاجرون يطؤون الأراضي الإنكليزية حتى يتوجهون إلى مختلف المدن الكبيرة، كلندن وليفربول ومانشيستر، وهناك يعيشون في تجمعات مختلفة الألوان، ويعملون في مؤسسات عديدة، بشكل غير شرعي. والمعروف أن هذه المؤسسات كانت توظفهم بسهولة للعمل لديها، لأنها كانت تدفع لهم أقل بكثير مما تدفعهُ للعمال البريطانيين. وكان هؤلاء القادمون الجدد، يعملون لكسب عيشهم، بينما لم تكن هذه الفرصة مُتاحة لهم في الهند والباكستان. وكان هناك طريقان إلى بريطانيا العظمى إحداهما باهظ التكاليف ــ بواسطة الطائرة ــ «حيث كان المهربون يتقاضون مبلغ أربعة أو خمسة آلاف دولار لقاء ذلك»، والآخر أقل كلفة ــ بطريق البحر ــ أما بالنسبة للطائرة، فقد كان كل شيء يتم بشكل رسمي مع أجوزة السفر وبطاقات طائرة. وهكذا كان يأتي الشبان الذين لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة لبريطانيا، والذين كان أهلهم قد

انتقلوا منذ مدة إلى « الوطن الجديد » وحصلوا على إذن بالإقامة والعمل. وبدأ الشك يساور المكتب المختص بشؤون المهاجرين في وزارة الداخلية البريطانية HOME OFFICE ، بسبب تزايد عدد الشبان المهاجرين لبريطانيا، والذين ليسوا هم أولاداً لأولئك الأهالي المنتظرين في المطار. وكان هناك اعتقاد بأنهم في الهند يقومون بتزوير شهادات الميلاد التي تُمنح على أساسها جوازات السفر. غير أنه كان صعباً إيجاد البرهان على ذلك. وفي إحدى المرات لاحظ أحد ضباط مكتب شؤون المهجرين، بمطار هيثرو في لندن، أن الشبان الهنود القادمين من الهند والمنتظرين بالدور لمراقبة أجوزة سفرهم من قبل الأمن العام، يحمل كلٌّ منهم ربطة عنق مختلفة عن الآخر، فتهيأ له أن الأمر فيه بعض الغرابة. وفي اليوم التالي عندما حضر بضع عشرات من الشبان من الهند، طُلب منهم تبديل ربطات عنقهم فيما بينهم. وعندما خرجوا بعد نصف ساعة إلى القاعة التي من المقرر أن ينتظرهم فيها أهاليهم، حصلت المفاجأة. إذ لم يتوجَّه أي واحد من الأهالي إلى الابن المزعوم، وهذا ما تمَّ التوصل إليه بعد التحقق من وثائق وهويات الطرفين. وتبين أن أولئك الذين اعتمدوا الطريق البحري لسفرهم كانوا يصلون أولاً

لهولندا أو بلجيكا أو الدانمارك. وهناك كانوا يقيمون في بيوت أو أقبية سرية محشورين كالأسماك في المعلبات. وكثيراً ما كان انتظارهم يطول لزورقٍ ينقلهم ليلاً لشواطىء الجزيرة «بريطانيا». وفي تشرين الأول /أكتوبر/ من عام ١٩٧٠، اعتُقل في إنكلترا رجل دانماركي، يُناهز الثانية والخمسين من العمر وهو الكابتن «بيدرسين»، وذلك في أثناء نقله لمجموعة من الباكستانيين ليلاً، بواسطة طوربيد ألماني قديم، وحُكم عليه آنذاك بعقوبة السجن لفترة قصيرة نُقل بعدها إلى كوبنهاغن.

وعندما كتب الصحفي الدانماركي المذكور آنفاً مقالاً حول هذا الموضوع في جريدة الـ «بوليتيكن» في آذار /مارس/ عام ١٩٧١ بعنوان «فندق هامبورغ الدولي»، تلقى من بيدرسين رسالة عتبٍ لكون المعلومات الواردة في المقال غير صحيحة تماماً وناقصة. وعبَّر الأخير عن الالتقاء بالصحفي ليتحدث معه. وفي اليوم نفسه الصحفي شيربيك مساءً إلى هامبورغ [illegible] «جوني ووكر» سرد بيدرسين قصته. و[illegible] شيربيك، وقد قاربت الساعة منتصف الليل: «في أي -

لعب السيد أيضاً دوراً؟»، فأجابه الأول سائلاً: «هل يتذكر السيد عملية شيربورغ؟»، فعقّب الصحفي: «ومن لا يذكر هذه القضية؟» فتابع الأول قائلاً: «لقد اشتركت بهذه العملية». وهنا لم يكن باستطاعة شيربيك المذهول، أن يسجل كل شيء. فبناء على تعليمات الاستخبارات الإسرائيلية، اشترك بيدرسين في إحدى أكبر العمليات غير الاعتيادية لتخليص خمسة طرادات حربية في كانون الأول /ديسمبر/ من عام ١٩٦٩ من ميناء شيربورغ الفرنسي. وكان بيدرسين قد قاد أحد هذه الزوارق المسروقة من الفرنسيين، وأضاف بيدرسين قائلاً، بأنهم توجهوا بالزوارق نحو السواحل الإسبانية، ليلتقوا هناك بمركبٍ تجاري، زودهم بالوقود من خزاناته. ولم يكن الصحفي الدانماركي متأكداً من قول الكابتن للحقيقة، لكنه تأكّد من ذلك عندما لم يطلب منه بيدرسين دفع تعويضات عما فضحه من أسرار. ونشرت في حينها جريدة «بوليتيكن» مقال الصحفي المذكور هذا.

وبعد عدة سنوات من ذلك، وعندما جلس شيربيك ليقرأ رسالة بيدرسين، استطاع بسرعة ربط الأحداث

بعضها ، فالمركبة التجارية التي زوَّدت الزوارق الحربية بالوقود لم تكن إلا « شيرزبرغ آ » ؛ أي بكلمة أخرى فإن دان آربل لا بد أن يكون قد لعب دوراً ما في اختطاف الزوارق من فرنسا . وعندما قرأ المحقق رافلو رواية شيربيك هذه سأل آربل عن رأيـهِ بذلك فأجابه هذا قائلاً :

« نعم يا سيدي المحقق ، إن كل هذا صحيح » .

الفصل التاسع

خمس طرّادات

بدأ التعاون العسكري المشترك بين إسرائيل وفرنسا عام ١٩٤٨ . وكان هناك عاملان رئيسيّان ، جعلا هذا التعاون وثيقاً لأبعد حدود . العامل الأول هو المشكلة الجزائرية ، عقب استقلال الجزائر ، والعامل الآخر هو السلاح الفرنسي ، الذي كان يلعب دوراً رئيسياً في الدخل القومي لتلك الدولة . ويعتقد البعض أن القضية الجزائرية تُمثّل المفتاح ، الذي يمكن عبرهُ فهم كل ما كان يحصل في فرنسا حتى عهد الجنرال ديغول ، الذي أوجد حلاً للمشكلة الجزائرية عام ١٩٦٢ . وقد كتبت « سيلفيا غروسبي » في كتابها المنوه عنه في البداية ، أن التعاون مع إسرائيل كان يشمل أيضاً أجهزة الاستخبارات العسكرية . فالكثير من الضباط الفرنسيين كان قد تعلم فنون الحرب النفسية ، ضد العرب من الإسرائيليين . في هذه الأثناء كانت

فرنسا قد أحرزت تقدماً ملموساً في صناعة الطائرات. وفي عام ١٩٦١ هبطت أول طائرة ميراج في إسرائيل، ثم تلتها أنواع أخرى من الطائرات ومنها طائرة «ميراج ٣» التي كانت تُعتبر أسرع مقاتلة تكتيكية فرنسية آنذاك. ومما لا شك فيه أن الحروب التي كانت تشنها إسرائيل ضد العرب كانت أفضل حقل تجارب لشركة «ديزولت»، التي كانت تصنع هذه الطائرات. وتقع مصانع هذه الشركة بالقرب من مدينة بوردو، في منطقة تدعى ميرينياك. وهي عبارة عن أبنية سكنية بيضاء، وفيلات تغطي نوافذها ستائر ملوَّنة، واقية من الشمس، تلمع في الهواء الطلق، كذلك توجد ملاعب رياضية وساحات ألعاب تُحيط بالمركز التجاري. وسبب وجود هذا التجمع السكاني هو ذاك البناء السكري اللون، والذي تعلوه عبارة كُتبت بخط كبير: AVIONS MARCEL DASSAULT

وكتب «أنطوني سامبسون» في كتاب صدر له في لندن عام ١٩٧٧ بعنوان THE ARMS BAZAR يقول فيه: «من هذه المصانع خرجت طائرة ــ كارغان و ماستر وميراج ــ لتتواجد في كل بقاع العالم». وكانت الحكومة الفرنسية تدعم

دائماً شركة ديزولت هذه، وشكّلت لهذا الغرض لجنة حكومية أسمتها:

DELEGATION MINISTERIELLE POUR L'ARMEMENT

وفي عام ١٩٦٥ انبثقت عن هذه اللجنة، لجنة أخرى للتجارة الخارجية ترأسها الجنرال «لويس بونت». وصبّت اهتمامها حول الدعاية للسلاح الفرنسي، فأرسلت الوفود العسكرية للدول الأخرى، لتعرض آخر ما توصّلت إليه الآلة الحربية الفرنسية. كذلكِ كانت تقوم بتنظيم عروض جوية للطيران العسكري في منطقة تُدعى LE BOURGET. وقال نائب رئيس هذه اللجنة وهو الجنرال «هوغيس دو ليستوال» ــ أكبر تاجر للسلاح آنذاك ــ حول هذا الموضوع: «كلما وقّعتُ عقداً للبيع، أعرفُ بأنني قد أمّنت عملاً لعشرة آلاف شخص لمدة ثلاث سنوات». وكان الغرض من هذا التعليل، إيجاد مبررٍ إنساني للتجارة بالسلاح.

لقد أخرج شارل ديغول فرنسا من المأساة الجزائرية، بينما كانت سياسة إسرائيل، خاصةً بعد الاعتداء السافر على كلّ من مصر وسورية والأردن عام ١٩٦٧، تتسبب في ارتفاع

أصوات التنديد في كل أنحاء العالم. من جهة أخرى لم تعد فرنسا تسمح لنفسها آنذاك ـــ ككل الدول الصناعية المعتمدة على استيراد النفط ـــ باستمرار سوء علاقاتها مع الدول العربية. والمعروف أن ديغول كان حريصاً ـــ وهو الشخصية السياسية الأكثر تألقاً في القرن العشرين في حينها ـــ على تأمين الاستقلالية الذاتية لفرنسا، بأن أخرجها من حلف الناتو العسكري، وسحب الأسطول الفرنسي الموجود في البحر المتوسط من إمرة قيادة هذا الحلف، كما أمَّن لفرنسا السلاح النووي الخاص بها. وبكلمة أخرى اتخذ عدة قرارات هامَّة بمفرده على الرغم من أن هذه القرارات لم تكن تقابل بالحماس والتفهم الكافيين من الجميع... وما إن رأى ديغول في استراحته في منطقة تدعى COLOMBEY—LES—DEUX EGILISES، على شاشة التلفزيون ما فعلته قوات الكوماندوس الإسرائيلية في مطار بيروت، حتى تحرك على الفور. إذ كانت إسرائيل قد تقدمت بطلب عام ١٩٦٥ لشركة CONSTRUCTIONS MECANIQUES DE NORMANDIE لشراء ستة زوارق حربية، ثم أعقبتها بعد عام بطلب ثانٍ لشراء ستة زوارق أخرى. وكان ثمن الزورق الواحد يعادل ١٧٥٠٠٠٠

دولار . وكانت هذه الزوارق تعني في فرنسا قمة التطور التقني ، فكان طولها خمسة وأربعين متراً ، وسرعتها القصوى أربعون عقدة « حوالي ٧٥ كم/ساعة » ، ومجّهزة بمدافع سريعة الحركة والإطلاق ، كما يمكن تركيب صواريخ « غابريل » الإسرائيلية الصنع عليها ، والتي بإمكانها إصابة هدفها من على بعد عشرين كيلو متراً ، برأسٍ مجهز بعبوة وزنها ١٥٠ كغ . وكانت إسرائيل قد استلمت في حينها خمسة زوارق فقط . وكما سبق فقد شاهد الرئيس الفرنسي على شاشة التلفزيون ما عرضتهُ نشرة الأخبار ، حَول نتائج الانتقام الإسرائيلية من عملية خطف الفلسطينيين لإحدى الطائرات الإسرائيلية ، وتأثّر كثيراً من هذا الحادث ، الذي قامت فيه بعض قوّات الكوماندوس الإسرائيلية في الثامن والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / بنسف ثلاث عشرة طائرة مدنيّة في مطار بيروت ، تابعة لشركة « ميدل إيست » ، ثم هربوا بطائرة هليوكوبتر . وكان ثمن الطائرات يعادل خمسين مليون دولار . واعتبرت إسرائيل هذا عقاباً للبنان ، لكون المختطفين الفلسطينيين يسكنون فيه . والمعروف أن الجنرال ديغول كان قد خدم في الجيش الفرنسي في لبنان عندما كان ضابطاً في الجيش ، ومن هنا جاء اهتمامه بهذا

البلد، فالإسرائيليون جاؤوا لبيروت بطائرة هليوكوبتر فرنسية الصنع، وقاموا بنسف طائرات مصنوعة في المصانع الفرنسية، وتتبع لشركة طيران، تُعتبر فرنسا أحد أهم المساهمين فيها. لذا قرر إيقاف شحنات الأسلحة لإسرائيل معتبراً أعمالها صدمة كبيرة لفرنسا. وكي يأخذ هذا القرار شرعيته القانونية كان يجب إتمام بعض المعاملات الروتينية. وقبل أن يصبح القرار نافذ المفعول، كان هناك شخص ما في وزارة الدفاع يهتم بكل ما يجري، فقام بتحذير الإسرائيليين. وحتى ذلك الوقت كان زورقان آخران قد استطاعا مغادرة ميناء «شيربورغ» بينما بقي فيه خمسة زوارق. وفي الرابع من كانون الثاني / يناير / تلقت السلطات المحلية في الميناء، أمراً من الرئيس بوقف الشحنة. كان هذا في عام ١٩٦٩؛ أي في آخر سنة من فترة حكم الرئيس الفرنسي ديغول، الذي اتخذ قرارات للمرة الخامسة خلال فترة حكمه، ضد رغبة العديد من السياسيين الفرنسيين، كما حاول تشريع قانون يُلزم الحكومات الفرنسية القادمة بهذا الخصوص، وكان دائماً يقول: «إذا سحب الشعب ثقته مني... وإذا كانت فرنسا لا تريدني فسأترك السلطة فوراً». غير أنه على ما يبدو أخطأ بعض الشيء في

تقديراته وحساباته هذه. إذ أنه ترك الحياة السياسية في الخامس عشر من نيسان / ابريل / ليُصبح جورج بومبيدو رئيساً بدلاً منه.

وخلال المؤتمر الصحفي الأول الذي عقده الرئيس الجديد سُئِل بومبيدو عن حظر الأسلحة المفروض على إسرائيل. فأجاب بحذر قائلاً: «يمكن أن يقل هذا الحظر مستقبلاً ليشمل بعض أنواع الأسلحة، أما الآن فلا زال ساري المفعول». وعندما حاول بعدها السفير الإسرائيلي الضغط على المسؤولين في وزارة الدفاع الفرنسية، قيل له الكلام نفسه؛ أي أن الحظر لا زال ساري المفعول، بينما قالوا له عبر القنوات غير الرسمية، أنه سيتم حل المشكلة قريباً شريطة أن يتحلى الإسرائيليون بالصبر، وألّا يقوموا بتحريك الموضوع علناً. وهنا ظهر على المسرح الأدميرال موردا خاي ليمون، الذي تمّ تعيينه عام ١٩٦٢ كمبعوث خاص لإسرائيل إلى أوربة، على أن يكون مقرّه باريس. وأناطت به وزارة الدفاع الإسرائيلية مهمة الإشراف على صفقات الأسلحة لإسرائيل. ويقول أصدقاء ليمون عنه، أنه لا يحب الكلام الكثير في علاقاته الرسمية، ويتخذ

القرارات بحزم وسرعة، عدا عن تألقـهِ في مجالس الأصدقاء، فعندما حضر باريس اكتسب أصدقاءً كثيرين في الدوائر ذات العلاقة بوزارة الدفاع والصناعات الحربية، وأصبح ضيفاً مرغوباً في الاستقبالات الدبلوماسيـة، وحفـلات الأصدقـاء. واهتم الأدميرال منذ بداية عملـهِ بالزوارق الحربية. وعندما لاحظ أن فرنسا تُـماطل في الإجابة على طلباته بعد الحظر المفروض من قبل الجنرال ديغول، عاد إلى تل أبيب للتشاور مع موشيه دايان، الذي ألمح له بفكرة خطف الزوارق، على أن دايان أكّـد على ضرورة إشراك الموساد بالعملية. ولم يتوانَ الجنرال زفي زامير عن اتخاذ القرار بسرعة، وهو خطف الزوارق بالقوة، ودون التفـكير بالعـواقب. وعلى الفـور أُرسـلَ لفـرنسا مساعـد الأدميرال «بني تيلما» بحجة العلاج في أحـد مصـحّـات ليون، حيث توجد زوجتـه. وخصص المذكـور يومين من إقامته، للتعرف على مكان العملية القادمة بدقة، فلاحظ أن الـزوارق الحربيـة كانت ترسو بالقـرب من شاطـىء المرفـأ التجاري، وليس كما قيل، بأنها موجودة في مرفأ القوات البحرية الفرنسية. وهذا يعني أنها لم تكن محروسة حراسـةً كافية. وتفحص تيلما الجدران الحامية من الأمواج، وأماكن توضّـعها

بدقة كما تعرف على المنفذين الوحيدين من المرفأ إلى عرض البحر.

في هذه الأثناء التقى عميل آخر للموساد مع الكابتن الدانماركي كنود بيدرسين، الذي تعرَّفنا عليهِ سابقاً والذي خدَم أثناء الحرب العالمية الثانية على متن السفن العسكرية البريطانية، مما أهَّله ليكون ماهراً في قيادة الزوارق البحرية. وأكَّد الكابتن أنَّهُ يعرف مرفأ شيربورغ بشكل جيد، وأن باستطاعتهِ قيادة الزوارق بأمان حتى في الضباب والجو الماطر، أو في عتم الليل لإخراجها من المرفأ.

وعندما بدأت تتوارد المعلومات وتتجمَّع على مكتب زفي زامير، رأى هذا أنه لا بد من القيام بعملٍ ما، للإسراع بالموضوع، خاصةً بعد إطّلاعه على تقرير الأدميرال ليمون، الذي درس العملية على الأرض في باريس، مع أصدقائه وفي الدوائر العسكرية، كذلك مع بعض المسؤولين في الدولة الفرنسية — على حد تعبير الكاتب ريشارد ديكون — حيث ارتأى أن الحكومة الفرنسية لن تستطيع إغلاق أعينها أمام أية محاولة غير شرعية لنقل الزوارق، وهذا يعني أنهُ يمكن الاستنتاج

بأنهم في باريس كانوا على علم بنوايا الإسرائيليين. ويُحاول الكاتب ريشارد ديكون أن يُبرر موقف الاستخبارات الإسرائيلية في التحضير لخطف الزوارق، واضعاً فرضية مفادُها أن صاحب هذه الفكرة كان الجنرال ديغول بذاتهِ، وذلك بعد إحالته على التقاعد. ويُقال إن أحد أصدقاء إسرائيل المقرَّبين جداً من الجنرال ديغول، أكَّد أن هذا الأخير قال لهُ أنه من الأفضل لو عدلت إسرائيل عن فكرة شراء هذه الزوارق ريثما يتم بيعها لأحد الأغنياء من الأجانب، وهو بدوره يبيعها لإسرائيل. ولم يوضح ديكون ما إذا كان هذا الحديث قد وصل للجنرال زفي زامير، لكنه بمقدورنا التكُّهن بالاستعانة بمصادر أخرى، بأن رئيس الموساد كان يتوقع ردَّة فعل قوية من باريس. ولم يستطع إخفاء خوفه من احتمال قيام الحكومة الفرنسية بإعطاء أوامر للأسطول الفرنسي، بملاحقة الهاربين في عرض البحر. ولم يكن هذا عملياً بالأمر الصعب، إذ أنه لو تحركت الطرادات الفرنسية من القاعدة البحرية في طولون، لاستطاعت اللحاق بالقافلة الإسرائيلية قبل دخولها البحر الأبيض المتوسط، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المسافة من شيربورغ إلى حيفا هي ثلاثة آلاف ميل بحري، وهذا يعني أن على الزوارق

أن تُبحر مدَّة أقصاها ثلاثة أيَّام، كي تعبر مضيق جبل طارق، ولا شك أنها مسافة طويلة للقيام بمثل هذه العملية، التي من شأنها إزعاج الفرنسيين نتيجة أسلوبها الوقح. وهنا توجَّهت الأنظار نحو الجزر البريطانية، بحيث تتمكن الزوارق من الهرب بعد خروجها من قناة المانش إلى الجهة الأخرى من القناة؛ أي إلى أحد الموانىء البريطانية. وعلى هذا الأساس قامت الموساد بدراسة القضية في لندن، فلم تحصل على الدعم الكافي لمشروعها والسبب ــ حسب رأي ديكون ــ يعود لوجود عدد كبير في حزب العمال الحاكم آنذاك من المؤيدين والمتعاطفين مع الفلسطينيين، والذين يمكنهم مهاجمة رئيس الوزراء ويلسون، فيما لو وافق على أن ترسو المراكب في أحد الموانىء الإنكليزية. لذا قرر الجنرال زامير القيام بالعملية، تمشياً مع نصيحة من أسماهم بالأصدقاء، خاصة بعد أن كُتب له النجاح في عملية الرصاص.

وعندما عُرِض ملف رئيس الموساد أمام لجنة حكومية خاصة في إسرائيل، أُعطيت له الموافقة على البدء بالتنضيد، كذلك تم أخذ موافقة القوَّات البحرية الإسرائيلية على

الموضوع. لكنه بقي الكثير من الأمور بدون حل كقضية تزويد الزوارق بالوقود، إذ كان عليها الإبحار مسافة ٣٠٩٠ ميلاً بحرياً ــ حوالي ٥٧٧٢ كم ــ. والمعروف أن إمكانية الزوارق بقطع مسافة معينة يتعلق بشكل رئيسي بسرعتها في أثناء الإبحار. فمثلاً، إذا أبحرت بسرعة خمس عشر عقدة فإن المحروقات تكفيها لألفين وخمسمائة ميل، وإذا كانت سرعتها عشرين عقدة، فهذا يعني أن المحروقات ستكفي لألف وستمائة ميل، وأخيراً إذا ما أبحرت بسرعة ثلاثين عقدة، فسيكون بإمكانها قطع مسافة ألف ميل فقط دون التزود بالوقود. وهنا تكمن المشكلة، فالزوارق يجب أن تبحر بسرعة، وهذا يعني أن عليها التزود بالوقود. وفي النهاية تقرر أن تُبحر بسرعة ٢٢ أو ٢٣ عقدة لكونها السرعة الاقتصادية التي تُمكن الزوارق من عبور ١٥٠٠ ميل. وكيفما حسبنا فإننا سنصل لنتيجة مفادها، أنه لا بد من التزود بالوقود في الطريق إلى حيفا. وكانت الزوارق سابقاً تتزود بالوقود في أثناء نقلها من شيربورغ في جبل طارق أو باليرمو، أما الآن فليس بالإمكان الاعتماد على الطرق والوسائل الرسمية للتزود بالوقود، وهذا ما كانت تعتبره البحرية الإسرائيلية أمراً بالغ التعقيد نظراً لعدم

وجود سفن خاصة لديها للتزويد بالوقود . وهنا سارعت الموساد لمد يد العون ، بأن أبلغت وزارة الدفاع ، بأنها تملك سفينة تجارية باستطاعتها نقل المحروقات ، وأن هذه السفينة أثبتت جدارتها قبل ذلك .

الفصل العاشر

طراد من شيربورغ

كان يارسيل يتمتع بذاكرة قوية، فعندما اشترى «شيريزبرغ آ»، تذكر أن أحد موظفي شركة بولتن اتصل به آنذاك عارضاً عليهِ شحنةً للسفينة. غير أنه كان لديه في حينها ما يشحنه، أما الآن فقد اتصل بنفسه بالشركة المذكورة باحثاً عن بضاعةٍ يشحنها. والسؤال هو لماذا بدأت السفينة للتوّ البحث عن عمل؟! ... ربما كان المقصود هو عدم وقوف السفينة إلى جانب رصيف أحد الموانىء طوال الوقت، مما يجعلها عرضةً للشكوك، فتقرر أن تتحرك بين الموانىء كآلاف السفن الأخرى التي تشحن البضائع.

وما أن أبحرت «شيرزبرغ آ» من باليرمو، بإمرة القبطان كواسيلاس حتى تعرَّضت لإعصارٍ قوي، تسبب بأضرارٍ بالغة لمحرِّك السفينة. وفي نهاية آذار / مارس /

ضطرت السفينة للتوقف في حوضٍ جاف في روتردام، لإجراء الإصلاحات اللازمة لها... وقامت شركة من روتردام تحمل اسم «لويد»، وتعمل بإشراف ألماني غربي بإصلاح هيكل السفينة. وبما أن شركة «بيسكاين تراديرس» هي شركة أجنبية، فقد توجب معرفة الجهة التي ستدفع النفقات — وهذا ما يعتبر أمراً عادياً في أثناء تسهيل أمورٍ من هذا النوع — لكن هذا كان يُشكّل صعوبة للشركة المذكورة. والسبب يعود لعدم وجود وكيل لها هناك. واستطاعت الشركة الخروج من المأزق بأن تمَّ إعلام شركة «لويد» بأن شركة أخرى تُدعى «انترمار» ستقوم بدفع الحساب. وفي الواحد والعشرين من نيسان / ابريل / تمَّ إرسال فاتورة الحساب بمبلغ ألف وثلاثمائة دولار بظرف مكتوب عليه: «إلى قبطان وصاحب سفينة — شيرزبرغ آ — شركة أنترمار — شارع وليم ١٤ — روتردام»، وتمَّ تسديد الحساب في الوقت المحدد، علماً بأن شركة «أنترمار» لم تكن تُمثل شركة بيسكاين تراديرس، يوماً ما قط.

ومرة أخرى أبحرت «شيرزبرغ آ» إلى أحد الموانىء

الإنكليزية ويدعى « فيليكستو » ، ومن هناك توجَّهت إلى ميناء « شتيتشين » البولندي . واستمرت رحلات السفينة ، فكانت في كندا وتنقلت بعدها بين موانىء البحر الأبيض المتوسط ، حاملةً على متنها بضائع التجار والوسطاء . وفي تشرين الأول / أكتوبر / ، استُدعيت السفينة من بحر الشمال إلى أنتويربيا ومن ثم إلى هامبورغ ، وهناك تمَّ شحنها وإرسالها إلى إسبانيا وافريقية الشمالية . وقررت الموساد أخيراً ، إيكال مهمة أخرى للسفينة ، خاصة بعد أن مضت عدة أشهر على عملية « الرصاص » ، حيث أبحرت قرابة العام بين الموانىء الأوربية دون أن يهتم بها أحد ، مما يوحي بأن العملية المذكورة أصبحت طي النسيان .

في هذه الأثناء ظهر على المسرح دان آربل كمدير جديد لشركة بيسكاين تراديريس . وعلى الرغم من أنه تهيأ للبعض في حينها ، أنه الرجل المناسب في المكان المناسب ، إلا أن المستقبل أظهر أن الموساد ارتكبت خطأً فادحاً في إيكالها هذه المهمة إليه . والمعروف أن آربل عاش في بداية الستينيات في إسرائيل لمدة سنة ونصف ، دون أن يتخلى عن جنسيته

الدانماركية. وكان على مدى عدة أعوام مضت يبني نفسه كرجل أعمالٍ ذي صيتٍ عالمي، لذلك ارتأت الموساد أن قيامه بشراء سفينة ما لن يثير الشكوك لدى أحد. وخلال أول لقاء معه في مقر الموساد، قيل له أن عليه تأسيس شركة ملاحية ليبيرية. وعلى الفور قام محامي ألماني يُدعى «كارل غيرليرت» باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسهيل هذا الأمر. والمعروف أن اسم «شيرزبرغ آ» لم يرد بتاتاً في فضيحة الرصاص.

وأثناء وجود السفينة في تونس تمَّ إعلام كواسيلاس بقرار بيعها، كما تمَّ إعلامه بأن صاحب السفينة الجديد سيكون شخصاً دانماركياً. وأبحرت السفينة إلى ميناء «لولي» السويدي المخصص لنقل خامات الحديد، وبما أن الميناء يتجمد في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر /، فقد كان على «شيرزبرغ آ» الإسراع برحلتها بعض الشيء.

وبينما كانت السفينة متوجهة في طريقها إلى أوربة، كان قادة الموساد في تل أبيب يُخططون لعملية خطف الزوارق من شيربورغ، فقرروا البحث عن شخص، تقبل فرنسا بيعه

الزوارق . وبناءً على ذلك تم سحب إضبارة أحد التجار اليهود من الأرشيف ويُـدعى « ميلي برنر » والذي كان مديراً لشركة عالمية، مقرَّها تل أبيب، ولها مكاتب في نيويورك وتدعى MARTIME FRUIT CARIERS ، وكانت علاقات برنر الشخصية وثيقة جداً مع وايزمن ــ أول رئيس لإسرائيل ــ لكونه متزوجاً من شقيقة المذكور . وكان تاريخ حياته أيضاً غير طبيعي . فقد كان قائداً لسفينة حربية في أثناء الحرب الإسرائيلية ــ العربية عام ١٩٤٨ ، حيث استمر في خدمة سلاح البحرية حتى عام ١٩٥٧ ، وقبل تسريحهُ رُفِّـعَ لرتبة أدميرال ، لذا لم يكن أحد يشك بإخلاصه لإسرائيل . وكان عليـهِ تنفيذ المهمة التالية ، وهي إيجاد طريقة رسمية لإخراج الزوارق الحربية من شيربورغ . وعلى الفور بدأ برنر العمل ، فاختار « راية بنمية » نظراً لمعرفته بأوضاع أمريكا الجنوبية . إذ أن تأسيس شركة ملاحية في هذا البلد يستغرق فقط اثنتي عشرة ساعة ، وبكلفة قدرها ألف دولار فقط . كما أوكل مهمة تسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع ، لشركـة تُدعى ARIAS AND FABREGA . وهكذا تم تأسيس الشركة المطلوبة تحت اسم « ستاربوات STARBOAT » . ولم تنـقص الموساد روح الدعابـة هنـا ، إذ أن

المقابل لكلمة STAR الإنكليزية ـــ أي النجم ـــ هو كلمة VEDETTE في اللغة الفرنسية، والتي تعني أيضاً ـــ حسب المصطلحات المتعارف عليها في مجال الأعمال الحرة «زورق»، فماذا لو انتبه أحدهم حينها للعبة الكلمات هذه !! ...

وبعد تأسيس الشركة توجب البحث عن مديرٍ لها. ولم يكن برنر يستطيع شغل هذا المنصب لكونه معروفاً في الأوساط العالمية على أنه إسرائيلي. وهنا اقترح برنر على الموساد، إيكال هذه المهمة لأحد أصدقائه، الذي وصفه بأنه يتعاطف مع إسرائيل، ويُدعى «مارتين سيم». وهو مدير لشركة نرويجية تُدعى «آكر AKER» وتدخل في تجمعٍ للشركات النرويجية هو FRED OLSEN KONCERN. والمعروف أن هذا التجمع هو بالنسبة للنرويج تماماً كشركة فورد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ويُذكر أنه في عام ١٩٦٩ تمَّ اكتشاف النفط في بحر الشمال بالقرب من النرويج، مما تسبب في بدء معركة مع الأمريكيين الهدف منها السيطرة على قاع البحر. وكانت شركة آكر قد دخلت هذه المعركة ضد النفطيين القادمين من تكساس. ولم تخرج خاسرةً، إذ

حصلت على عدة اجزاء، فقامت ببناء الجزر العائمة اللازمة لإتمام أعمال التنقيب والحفريات في الأعماق. وبكلمة أخرى كان للشركة باع طويل في نفط بحر الشمال. ولنعد إلى مارتين سيم، فبعد أن تـمَّ تسجيله في بنما، على أنه مدير لشركة ستاربوات حضر إلى شيربورغ ليلتقي بـ «فيلكس آميوت» الذي كان يبلغ في حينها من العمر ٧٩ عاماً ويعمل كمدير لشركة فرنسية تبني الزوارق الحربية هي:

CONSTRUCTION MECANIQUES DE NORMANDIE

لقد عمل آميوت في تجارة السلاح، منذ أن كان عمره ثماني عشر عاماً، فصمم الطائرات كطائرة «آميوت ١» التي لاقت نجاحاً باهراً في أوساط الطيارين في أثناء الحرب العالمية الأولى. وخلال عام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ حطَّمت طائرة «آميوت ٣٧٠» أحد عشر رقماً قياساً عالمياً في السرعة. وبعد الحرب العالمية الثانية، غيَّر آميوت مهنته، ليبدأ بناء السفن والزوارق الحربية، فسجل لنفسه نجاحاً مرموقاً في السبعينيات، عندما استطاع تصميم زوارق حربية سريعة وقوية لمراقبة السواحل، كما يُمكن تحميل قاذفات صواريخ على متنها.

والمعروف أن الزوارق الحربية التي تـمّ بناؤها في شيربورغ لصالح إسرائيل كانت من هذه النوعية .

وشرح سيم لمحدثه آميوت الهدف من شراء الزوارق الحربية قائلاً ، بأنه سيتم استخدامها في بحر الشمال . ولا شـكّ في أنه كان قبل ذلك قد اتفق على سعرها مع برنر ، وبالطبع كان الثمن المقترح باهظاً جداً ؛ أي أنه بكلمة أخرى تم حياكة هذه الفضيحة الجديدة بخيوطٍ سميكة جداً .

وهنا يجب الاعتـراف بأن فكـرة شراء هذه الـزوارق لاستخدامها في بحر الشمال ، أمر يدفع للضحك ، فيما لو طُـرِح في أوساط الأخصائيين . فبحر الشمال هو أكثر البحار هيجاناً في العالم ، سواءً في الخريف أو الشتاء. وكلما اقتربنا أكثر نحو الشمال تكون الرياح أشد والأمواج أعلى . وفي الأعوام الأخيرة تعرضت سفن التنقيب عن النفط لعدة كوارث فغرقَ العديد منها ، ودُمِّـرت معظم الجزر العائمة . والآن يأتي سيم إلى شيربورغ ويقول لآميوت المتمـرِّس بالملاحـة وشؤونها ، أنـه يرغب شراء الزوارق الحربية المصممة خصيصاً لتتلاءَم مع ظروف البحر الأبيض المتوسط ومياهه الهادئة ، كي يستعملها

في بحر الشمال. ولم يُخفِ آميوت تحفظه، إلا أن سيم شرح له المهام العديدة التي سيكون باستطاعة الزوارق القيام بها هناك. ولكن هذا لم يُقنع آميوت أيضاً، حيث أن هذه القطع البحرية صُمِّمت لأغراضٍ أخرى تختلف تماماً عن تلك التي يطرحها محدِّثه خاصةً وأن كلفة الزورق الواحد تتجاوز المليوني دولار، «ونُذكِّر القارئ هنا أنه دُفِعَ مبلغ أقل بخمس مرَّات «لشيرزبرغ آ»، علماً أنها تصلح أكثر للعمل في بحر الشمال». لقد كان آميوت مستعداً لبيع الزوارق الحربية على الرغم من شكه بأن محدثه يُريد استعمالها لأغراضٍ غير معروفة. ويُعلِّل مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص، سبب موافقته على بيعها بالمصاعب المادية التي كانت تعاني منها الشركة التي يترأسها. والمعروف أن إسرائيل كانت قد دفعت أربعة ملايين دولار من ثمن الزوارق في حينها، غير أنه تمشياً مع قرار الحظر ووقف الصفقة لم تدفع باقي الثمن، مما تسبب في زيادة الصعوبات المادية التي كانت تُعاني منها شركة آميوت، والآن يأتي سيم عارضاً دفع مبلغ عشرة ملايين دولار نقداً، فيما لو وافق آميوت على البيع. ولكن هل المال هو كل ما يفكر بهِ هذا الأخير؟... إن ما جرى بعد هذا يمكن

تسميته مهزلة بكل معنى الكلمة، فقد زار آميوت الجنرال «لويس بونت» نائب رئيس الهيئة الحكومية العليا لشؤون بيع الأسلحة. وعلى الرغم من أن الزوارق، ستستعمل كمراكب عادية إلا أنه نظراً لطبيعة تصميمها وتجهيزاتها تبقى في نظر آميوت وحدات عسكرية، مما يتوجب معه أخذ موافقة الهيئة المذكورة على بيعها. والمعروف أن الجنرال لويس كان يشغل منصب رئيس الفرع الخارجي، التابع لقسم التجهيزات في وزارة الدفاع الفرنسية، وكانت تربطه بآميوت صداقة متينة. وخلال هذه الزيارة التي تمت في الثاني عشر من كانون الأول / ديسمبر / لم يُبدِ الجنرال أية تحفظات ذات طبيعة خاصة، غير أنه طلب من آميوت الانتظار حتى تعقد الهيئة العليا لشؤون بيع الأسلحة اجتماعها القادم لأخذ موافقتها. وأضاف أنه يتوجب على آميوت إيضاح أمرين هامين للهيئة المذكورة: أولهما ما إذا كان بإمكان سيم دفع المبلغ، وثانيهما أن العملية برمتها لا تشكل خطراً ما على أحد.

أما بالنسبة للموضوع الأول، فلم يكن هناك مجال للشك لدى أعضاء الهيئة بقدرة سيم على الدفع، خاصةً بعد

أن عرض أحد أعضائها نسخة من مجلة WHO IS WHO . وقرأ على الجميع مقتطفاً من مقالٍ عنه، مما جعل الجميع يتوصلون لنتيجة مفادُها، أنه جدير بالاحترام. وأما الموضوع الثاني فقد أوضح الجنرال لمحدِّثه أن العملية برمتها، أصبحت أمراً غير مرغوب التحدث فيه، نظراً لما سببته من ضجيج وإزعاج، لذلك اقترح عليه أن تقوم إسرائيل بتقديم عريضة توضح فيها عدولها عن المطالبة بالزوارق.

اقتراح غريب حقاً؟! ... إذ كيف يُطلب من إسرائيل الرجوع عن مطالبتها بالزوارق بينما تقوم سفارتها في فرنسا ببذل الضغوط يومياً لإزالة الحظر عنها!!.. وفي اليوم التالي اتصل آميوت بالأدميرال ليمون شارحاً له القضية وواضعاً أمامه المشاكل الكبيرة التي تتعرض لها شركته، وفي الوقت نفسه طالباً مساعدته. فأجابه ليمون أنه لا يرى أية مشكلة في ذلك، وسأله فقط عن صيغة العريضة المطلوبة فأملاها عليه آميوت!!...

وعندما قرأ أعضاء اللجنة الكتاب الموَّجه لهم من السفارة الإسرائيلية في باريس، وافقوا بالإجماع على قرار بيع

الزوارق الحربية للشركة البنمية، التي يترأسها النرويجي مارتين سيم. ولنلاحظ هنا أنها المرة الثانية التي تدفع الشكوك بالبعض ليطلب وثيقة رسمية ممهورة ومصـدَّق عليها، ففي المرة الأولى أكدت شركة أسمرة، بأن اليورانيوم سيكون في حوزتها، ليتم استعماله كوسيط في التفاعلات الكيميائيـة، والآن تُـبرئ السفارة الإسرائيلية نفسها من كل صلة لها بالزوارق التي قالت عنها قبل أيام، أنه لا غنى لدولتها عنها... أمـرٌ لا يصدق. كل هذا الذي يحصل لم يكن حقيقياً. وكي يكون الموضوع كاملاً نقول أنه تـمَّ إعادة الأربعة ملايين دولار المدفوعة سابقاً من قبلها، فور قرارها الانسحاب من مطالبتها بالـزوارق. أمـا الصفقة الجديدة فقد تـمَّ تسهيلها عن طريق شركة لندنية متخصصة في هذا المجال، وعنوان وكيلها بالنرويج هو:

P. O. BOX 25078 , SOLI—OSLO 2

لقد حصلت على معظم هذه المعلومات من كتاب لريشارد ديكون ورد ذكره سابقاً، حيث يقول مؤلفه حول هذا الموضوع:

«إن هذا هو فقط أحد الأمثلة على التعاون المشترك بين أجهزة الاستخبارات في كـلّ من إسرائيل والنرويج» .

الفصل الحادي عشر

القافلة تبحر نحو الجنوب

«هناك أمورٌ غريبة تجري» ... هذا ما قاله القبطان كواسيلاس، عبر البرقية التي أرسلها لشركة بيسكاين تراديرس بعدما صعدت قوّات من الشرطة الألمانية الغربية، المتخصصة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الخاصة لسفينته، وتدعى هذه الشرطة بالألمانية BUNDES KRIMINALAMAT. كان هذا في الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر /، حيث قامت الشرطة بالتحقيق مع القبطان وطاقم السفينة، لمعرفة الطريق الذي سلكته السفينة في تشرين الثاني / نوفمبر / من العام الماضي. غير أن الطاقم مع القبطان كانوا عاجزين عن الإجابة على هذا السؤال، كذلك كانت قد مُزِّقت الأوراق الخاصة بهذا الموضوع من سجل السفينة الموجود على متنها. وعندما سأل القبطان عن دوافع التحقيق تلقى إجابة: «سري جداً».

والمعروف أن شرطة ألمانيا الغربية بحثت كثيراً عن أثرٍ للسفينة «شيرزبرغ آ» دونما نتيجة، حتى اعترفت صديقة «بيير كوارنر» الذي كان يعمل ميكانيكياً على السفينة بعدما دفعها أحد رجال الشرطة بقوة إلى الحائط، بأن السفينة ستعبر إحدى الأقنية بالقرب من الدول الاسكندنافية. وكانت الشرطة قد استهدت إلى مكانها عن طريق أحد الوسطاء في هامبورغ، ويُدعى «بولتن»، حيث كان يعرف بأن كوارنر هو ضابط ميكانيكي على متن «شيرزبرغ آ».

وفي الموساد تسببت البرقية التي أرسلها كواسيلاس بعض القلق، لأنهم كانوا يعتقدون في تل أبيب أن فضيحة الرصاص أصبحت طيّ النسيان. ويبقى الأمر الآن محط تساؤل، لأن الشرطة الألمانية قررت في حينها إيقاف التحقيق بالموضوع بعد أن كادت تصل للحقيقة. وبعد بحث القضية في الموساد تقرر عدم سحب «شيرزبرغ آ» من عملية شيربورغ، حيث أصبح الوقت متأخراً وكانت العملية قد بلغت مرحلة متقدمة من التحضير وذلك في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر/، كما أنه لم يعد هناك إمكانية للبحث عن

سفينة أخرى، إلا أنه تقرر بيعها فور الانتهاء من العملية المذكورة. وعلى هذا الأساس تمَّ إرسال برقية لآربل في كوبنهاغن لإعلامه بقرار بيع شركة بيسكاين تراديرس للسفينة في القريب العاجل. وبأن عليه تحضير الوثائق اللازمة لذلك في أسرع وقتٍ ممكن. وكانت القوانين الليبيرية المتعلقة بتسجيل السفن متساهلة للغاية، ففي حال بيع السفن تنص القوانين، على ضرورة أن يكون قرار البيع هذا صادراً عن مجلس إدارة الشركة المعنيَّة فقط. وبما أن شركة بيسكاين تراديرس كان لها مدير واحد هو آربل، توجب البحث عن شريك آخر للمذكور، كي يتم تشكيل مجلس إدارة للشركة. وهنا تذكر آربل صديقاً له من أيام الدراسة هو «توربين هفيد». وكان توربين هذا عصفوراً طليقاً، إذ عاش حياته كلها متمرساً في ارتكاب الجنح ومخالفات القانون. ومن وقتٍ لآخر كان يذهب أبعد من هذه الحدود أيضاً، وذلك عندما افتتح نادياً للمتقاعدين باسمٍ غريب هو «٧ ـ ٩ ـ ١٣» وتكتمل غرابته إذا ما عرفنا أنه كان مخصصاً فقط لألعاب الميسر، وهذا ما كان محظوراً آنذاك في الدانمارك.

ويُذكر أن الشرطة غرَّمته مخالفة، قدرها أحد عشر

ألف دولار عقوبة له بعد أن عثرت على شاهدٍ ضده هو رجلٌ مسن، خسر عند السيد هفيد كل مدّخرات حياته. وفي نهاية الستينيات بدأ مهنة جديدة هي التجارة بصور الدعارة التي كانت في حينها مسموحة في الدانمارك، فأصبح ناشراً معروفاً. غير أن موجة الاهتمام بصور الدعارة بدأت بالزوال بعد أن تمَّ إشباع السوق بها. وفي ألمانيا الغربية كان الحظر لا يزال ساري المفعول على بعض أنواع صور الدعارة، المسموح بها آنذاك في الدانمارك. وبالغ هفيد في وقاحتهِ عندما سمح لمصورٍ دانماركي أن يُصوِّره على الحدود الألمانية بالقرب من صندوق سيارته المفتوح والمليء بصور الدعارة. وعندما عبر الحدود مرَّة أخرى قُبض عليه وأُودع السجن لمدة أربعة أشهر. وبعد خروجه من السجن التقاه آربل وجدَّد صداقته معه، بعد أن انقطعت منذ أيام الدراسة. والحقيقة أن آربل ارتكب هنا خطأً أمنيَّاً عندما ربط به هفيد المعروف في أوساط الشرطة، إلا أنه لم يكن عنده الوقت الكافي للبحث عن شخصٍ آخر، عدا عن ذلك كان آربل يثق كثيراً بهفيد لأنه كان يعرف أن الأخير لن يوجه الكثير من الأسئلة ولن يرفض طلبه، وهذا ما حصل فعلاً، إذ تمَّ تقديم وثائق لكاتب العدل تُثبتُ أنه في الثاني

عشر من تشرين الثاني / نوفمبر / عقد مجلس إدارة شركة بيسكاين ترادير س ، اجتماعاً برئاسة دان آربل وعضوية السكرتير تورين هفيد الذي وكَّل آربل بالتوقيع على كل الوثائق المتعلقة بـ « شيرزبر غ آ » . وبما أنه لا يوجد شيء في العالم دون مقابل ، طلب هفيد من آربل مساعدته في فتح نادٍ للعراة ، وأن يشهد أمام كاتب العدل في أثناء تسهيل الوثائق اللازمة لذلك ، فبعد سجنـهِ أربعة أشهر مـلَّ هفيد العمل في تهريب صور الدعارة ، وقرر فتح هذا النادي بشكلٍ شرعي .

وهكذا بدأ الناديْ الجديد عمله باسم LOVE IN ولم ينس هفيد ردَّ الجميل لصاحبـهِ آربل وذلك بأن سمح له بالدخول دائماً للنادي مجاناً .

في هذه الأثناء وصلت « شيرزبر غ آ » إلى ميناء لولي السويدي ، حيث كان بانتظار القبطان والطاقم أمرٌ بمغادرة السفينة . وفوجىء الجميع بالقرار عدا كوارنر ، الذي اعتاد على تصرفات يارسيل ، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع كوارنر تفسير سبب دفعهم للإبحار بالسفينة بعيداً عن أوربة ، حيث كان يمكن أن تتم عملية تبديل الطاقم هناك . وهذا يعني أن

الشخص الذي أصدر القرار والذي دفع بالتالي ثمن بطاقات الطائرة لجميع أفراد الطاقم، كي يعودوا لبيوتهم هو شخص لا يحسب أبداً حساباً للمال. وبناءً على ذلك توجه ضباط الطاقم في يومهم الأول في لولي إلى مكتبٍ محلي لاستلام بطاقات الطائرة، ثم تناولوا طعام الغذاء، قبل أن يستقلوا الطائرة، عائدين إلى استوكهولم.

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر / كانت « شيرزبرغ آ » بطاقمها وقبطانها الجديدين — ومعظمهم من الإيرلنديين والدانماركيين — تستعد لمغادرة السويد. ولنعد إلى شيربورغ، ففي عام ١٩٦٩ كان تعداد سكان هذه المدينة لا يتجاوز الأربعين ألف نسمة. ويعيش معظم سكانها من العمل في مراكز بناء السفن والمرفأ. وتُعتبر هذه المدينة صغيرة نسبياً، بحيث يبدو من الصعب عدم ملاحظة الإسرائيليين المتواجدين فيها منذ عام ١٩٦٦، حيث كان المهندسون والتقنيون منهم يأتون مع عائلاتهم لمراقبة سير العمل، في بناء الزوارق الحربية. وفي نهاية عام ١٩٦٩ بدأ البحارة الإسرائيليون بالقدوم أيضاً إلى شيربورغ، وكثيراً ما كانوا ينزلون في فندق

ATLANTIQUE ، الذي أصبح مع مرور الزمن مقراً رئيسياً يرتاده الإسرائيليون القادمون للمدينة. وفي منتصف شهر كانون الأول / ديسمبر / من العام نفسه كان بإمكان الجميع سماع اللغة العبرية في كل مكانٍ هناك، وهذا بالطبع ما لاحظه سكان المدينة قبل كل شيء. وكانت الموساد قد أعطت تعليمات للبحارة الإسرائيليين بأن يبرّروا سبب تواجدهم بكثرة في الميناء الفرنسي ــ في حال توجيه السؤال لهم ــ بأنهم يعملون لصالح شركة نرويجية، وأن مهمتهم هي الإبحار بالزوارق إلى بحر الشمال. ولا شك في أن الموساد كان بإمكانها تكليف أطقمٍ أخرى من جنسيات مختلفة في العالم لقيادة الزوارق، ولكن قيادة البحرية الإسرائيلية لم تسمح بذلك، لأنها أرادت أن يكون لها أيضاً دورها في العملية. إذاً لا يلزمنا هنا «شارلوك هولمز»، كي يشرح لنا ما سيجري في شيربورغ، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك أغلق الفرنسيون أعينهم، حتى الصحفيون المحليون منهم لم يُعيروا اهتماماً لعدد الإسرائيليين المُزداد في الميناء. بَيْدَ أن أحد الفرنسيين منهم والذي يعمل مراسلاً لمجلة الدايلي تلغراف اللندنية، أظهر بعض الاهتمام في أثناء حضوره للميناء مع مجموعة من المراسلين الأجانب بناءً

على دعوة من البحرية الفرنسية، بمناسبة إنزال الغواصة النووية TERIBLE للبحر. وأرسل هذا الصحفي ويدعى «أنتوني مان» إلى لندن برقية في السابع عشر من كانون الأول / ديسمبر / مفادُها، أن شيئاً غير طبيعي يجري في شيربورغ سببه وجود خمسة طواقم بحرية إسرائيلية تعداد كل منها ثلاثون رجلاً. وأضاف في برقيتهِ قائلاً: إن الغموض يكتنف هذا الموضوع برُمته. وأظهر مان نشاطاً متميزاً بأن ذهب للسفارة الإسرائيلية في باريس. وهناك أكدوا له عدم معرفتهم بأي شيء عن موضوع بيع الزوارق، مما دفعه لإنهاء تقريره الصَحفي بقوله إن البحارة الإسرائيليين سيعودون إلى بيوتهم في عطلة عيد الميلاد.

وفي اليوم التالي وصلت مجلة الدايلي تلغراف إلى باريس لتخلق ضجيجاً وبلبلة، خاصةً في مقر الاستخبارات المضادة الفرنسية، فماذا كان موقف هؤلاء؟!... تُرى هل أرسلوا لشيربورغ لجنة لتقصي الحقائق؟!... أم ربما تحققوا من هوية الشركة البنمية التي اشترت الزوارق الحربية؟!... أو هل اتصلوا بالنرويج للاستفسار عن حقيقة لزوم الزوارق الحربية

للتنقيب عن النفط في بحر الشمال؟!.. وبكلمة أخرى ألم يخطر ببالِ أحدهم أن إسرائيل تقف من وراء هذه الشركة البنمية؟!... كلا... فقد اكتفت الاستخبارات الفرنسية المضادة بإرسال كتاب إلى وزارة الحربية، تطلب فيه إيضاح أبعاد الموضوع، فقامت هذه بدورها بالرد شارحةً الأمر، فما كان من الأولى إلا أن التزمت الصمت.

والحقيقة أن الشخص الوحيد الذي هزَّهُ مقال الدايلي تلغراف هو الأدميرال ليمون، إذ توصل لنتيجة مفادُها أنه آن الأوان للعمل بسرعة. ولننظر إلى خارطة أوربة، فشيربورغ تطل على قناة المانش، وحسب الخطة التي أعدتها الموساد، يتوجب على الزوارق بعد خروجها من المرفأ الفرنسي الإبحار نحو الشمال الشرقي باتجاه النرويج. غير أن البحرية الفرنسية المتمركزة في «شيربورغ» قد تنتبه في حال تغيير القافلة لخط سيرها، في حال أبحرت بالاتجاه المعاكس نحو البحر الأبيض المتوسط، مما قد يُعرِّض الزوارق للحصار من قبل الأسطول الفرنسي، وهذا ما كان يخشاه الأدميرال ليمون، الذي ارتأى أنه لا لزوم لهذه الخدعة برمتها، فاتخذ قراراً بإبحار الزوارق مباشرةً إلى حيفا.

وفي صبيحة عيد الميلاد الموافق الرابع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / غادر ليمون باريس بسيارة جاكوار، سوداء اللون، تحمل أرقاماً دبلوماسية، وفي الظهيرة وصل إلى شيربورغ، ونزل في فندق SOFITEL، بالقرب من المرفأ، حيث أخذ غرفة لنفسه وأخرى لسائقه «فيكتور زيبستاين». وعندما سأله عامل الفندق عما إذا كانوا سيتناولون عشاء ليلة الميلاد في الفندق. أجابه السائق أن اليهود لا يحتفلون بهذا العيد. وتناول ليمون طعام الغذاء مع فيلكس آميوت، ولم يستطع أحد من الصحفيين معرفة ما دار بينهما من حديث، سوى أن لقاءهما في هذا اليوم بالذات يعني أن آميوت كان يعرف تماماً المكان الذي ستتجه إليه المراكب. وبعد الغذاء توجه الأدميرال للمرفأ لتفقد الزوارق الراسية بالقرب من الشاطىء. وهناك كان بانتظاره الكوماندور «عزرا» قائد الطواقم الإسرائيلية، فأصدر ليمون أوامره له بالتحرك فور حلول الظلام. وبعد عدة ساعات أصدر عزرا أوامره بالتحرك، فأسرع الجميع لدرجة أنهم نسوا أغراضهم الشخصية في الحمّامات — على حد تعبير عاملات التنظيفات في الفندق — وخرجوا أزواجاً أو منفردين راكضين باتجاه المرفأ.

وعلى الرغم من أن عزرا اقتنع بوجهة نظر الأدميرال ، إلا أنه لم يكن مسروراً من التطورات التي طرأت على الخطة . ومع أن الأمور لا زالت تجري تحت شعار نقل الزوارق إلى بحر الشمال ، إلا أن هذه الخدعة لم تحل كل المشاكل ، فقوانين المرفأ في شيربورغ تُلزم قبطان كل سفينة إعلام الإدارة بإبحار سفينته خارج المرفأ ، قبل أربع وعشرين ساعة من ذلك على الأقل . وكان ليمون قد قرر إهمال هذه التعليمات بحجة أنه من الأفضل مفاجأة الآخرين ، بدلاً من أن تكون المفاجأة موجهة ضده هو . وفي حديثه مع عزرا قال ليمون ، أن إعلام إدارة المرفأ بقرار المغادرة قد يسبب بعض الشكوك لدى الفرنسيين ، مما سيدفعهم للمطالبة بتأجيل السفر إلى ما بعد عطلة الميلاد .

وهنا بدأ عزرا يفكر بالطريق الواجب سلوكه للخروج من المرفأ ، فالزوارق ترسو داخل مرفأ محاطٍ من جانبيه بصفين من الإنشاءات الحامية من الأمواج ، وخلف هذا المرفأ يقع مرفأ خارجي آخر محاط بصفٍ واحد من هذه الإنشاءات المبنية في عهد نابليون .

وتتمركز في الجهة الغربية من المرفأ قوّات من البحرية

الفرنسية. وبكلمة أخرى كانت المنطقة مراقبة بشكل دقيق، خاصةً إذا عرفنا أن بعض الغواصات النووية كانت أيضاً متمركزة هناك، وهذا يعني أن المخرج التقليدي الوحيد المستعمل للخروج من المرفأ والذي يقع بالقرب من قاعدة القوات البحرية الفرنسية، يجعل من الصعب المرور عبره دون أن تنتبه هذه القوات. وهكذا يبقى الحل الوحيد هو الخروج من الجهة الشرقية عبر ما يسمى بممر نابليون، الواقع بعيداً عن مراقبة البحرية الفرنسية. وصعوبة المرور عبر هذا الممر هو خطورته نظراً لكون عمق المياه ضئيلاً، حيث لا يتعدى في بعض المناطق واحداً وستين سنتمتراً من أسفل الزورق، عدا عن هذا تتوضع الصخور البحرية في مناطق كثيرة منه لذلك لا تسمح إدارة المرفأ عادةً باستعمال هذا الممر. لكن هذا كله لم يمنع عزرا من اتخاذ قراره بمغادرة المرفأ عبره.

وفي ليلة الميلاد كان كل شيء هادئاً في المرفأ، وكان الأدميرال يمون هو الشاهد الوحيد على فرار الزوارق. وفي المساء طلب يمون من موظف الفندق إيقاظه في الساعة الثالثة صباحاً، لأنه يرغب السفر باكراً لباريس. وقبل أن يأوي

لفراشـهِ دفع الحساب. وفي الساعة الثانية والنصف صباحاً خرج من الفندق متسللاً بالقرب من موظف الفندق النائم ليقابل عزرا في المرفأ. وهناك أخبر ليمون محـدِّثه بآخر معلومات عن حالة الطقس، وأصدر له الأوامر النهائية ثم افترقا.

ولنعد إلى «شيرزبرغ آ»، التي غادرت المرفأ السويدي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر /، لـتُبحر خلال شهر كانون الأول / ديسمبر / في البحر الأبيض المتوسط بانتظـار الأوامـر، فزارت لشبونـة وطولـون وبــعض المرافىء الإسبانية. وكانت مهمتها في عمليـة شيربـورغ هي تزويـد الزوارق بالوقود. ولم يكن بعد قد تـمَّ تحديد مكان التقائها بالزوارق، إذ تُـرك الأمر ليتمشى مع ما يستجد من أمور.

وفي العشريـن من كانـون الأول / ديسمبر / كانت «شيرزبرغ آ» ترسو في ميناء ألميريا الإسباني، وصدرت لها الأوامر في الواحد والعشرين من الشهر نفسه بمغادرة المرفأ. وأعلم القبطان إدارة المرفأ أنه يتجه إلى ميناء بريك الألماني الغربي، وأن حمولة سفينته هي عبارة عن أوعية تحوي رملاً اصطناعياً. وعلى الفور دارت محركات «شيرزبرغ آ» بكل

طاقتها لتعبر السفينة مضيق جبل طارق في اليوم نفسه. وفي الثالث والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / ، أبحرت السفينة قرابة السواحل البرتغالية، وأخيراً ألقت مراسيها بالقرب من ميناء «لاكورونا» في اليوم الأول من أعياد الميلاد. وفي اليوم التالي تلقى القبطان نداءً بواسطة جهاز اللاسلكي يُشير بأن الالتقاء بالزوارق سيتم في السادس والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / . وفعلاً ظهرت الزوارق قبل شروق الشمس، فتم شحنها بالوقود الموجود بالأوعية المعدنية. وكان عبارةً عن مائة وخمسين طناً من النفط. واستمرت عملية الشحن حتى المساء، حيث افترق كلٌّ في طريقه. فبينما توجهت الزوارق باتجاه جبل طارق كانت «شيرزبرغ آ» في طريق عودتها إلى ميناء بريك.

ولم ينتبه أحد في شيربورغ لاختفاء الزوارق، وعمَّ الهدوء الميناء طوال فترة الأعياد، كذلك الأمر التزمت الصحافة المحلية الصمت. وكانت مكاتب وكالة «الأسوشيتدبرس» في باريس هي أول من أذاع نبأ اختفاء الزوارق من شيربورغ. وعلى أثر ذلك بدأ الصحفيون الفرنسيون بالاتصال بوزارة الحربية،

مما دفع الأخيرة لإصدار بيان في السابع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / مفادُهُ ، أن الزوارق لم تختفِ وإنما تـمَّ بيعها بعقـد بيـع وشراء عادي جداً ، وذلك لإحــدى الشركات النرويجية .

وأضاف البيان أن الزوارق هي في طريقها للنرويج . إلا أن السفارة النرويجية في باريس نفت أن تكون شركة ستاربوات ، هي شركة نرويجية ، وإنما بنمية ، وأنه ليس من حق هذه الزوارق رفع الراية النرويجية . وأكّـدت السفارة في بيانها ، أنه لا يوجد أحد في النرويج بانتظار الزوارق . أما في حيفا ، فقد كان هناك من ينتظرها ، عندما وصلت ميناء المدينة في الثلاثين من كانون الأول / ديسمبر / ، إذ كان موشيه دايان على رأس المستقبلين ، حيث قام بمصافحة الكوماندور عزرا مهنئاً .

وهكـذا لم يعـد هنـاك من مسببـات للتخفـي عن الموضـوع ، بل أصبـح الأمـر مقيـاساً للشجاعـة والبطولـة والإقدام؟! ... واعتبرت البحرية الإسرائيلية هذا اليوم عيـداً لها ، حتى أن عزرا دعا الصحفيين الإسرائيليين لمؤتمر صحفي بهذه المناسبة ، وكم كان ثرثاراً خلاله . لكن تعابير وجهه تغيرت

عندما سأله أحدهم عن كيفية التزود بالوقود فأجاب عزرا: «لقد اضطررنا للتزود به»، غير أن صحفيٍّ آخر عاد وطلب المزيد من الإيضاح فتلقى إجابة: «تزودنا بالوقود من إحدى السفن»، لكن الأسئلة عادت وانهالت مستفسرةً عن هوية السفينة فأجابهم عزرا بقوله: «لم تكن طبعاً ناقلة نفط». وعندما ضيَّق الصحفيون الخناق عليهِ أجابهم بأنه تعب ومضطر لمغادرة المكان لأنه يريد أن ينام.

وبالطبع لم يستطع عزرا أن يشفي غليل الصحفيين، لأن الإعلان عن اسم السفينة كان يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، خاصةً أن الحكومة الإسرائيلية سرقت الزوارق علناً، أما ما يتعلق بموضوع اليورانيوم، فكان من الأفضل أن يبقى هذا الموضوع طي الكتمان.

ولكن ماذا كان صدى العملية في باريس؟ وما هي النتائج التي ترتبت عنها في وزارة الحربية الفرنسية؟. الجواب هو أنه تـمَّ إعفاء عضوين فقط من منصبيهما في الهيئة العليا لشؤون بيع السلاح!!. أما الرئيس بومبيدو فقد قال عندما وصلت أسماعه أنباء العملية: «حسناً، الآن ظهرنا بمظهر

الأغبياء فعلاً ». وبناء على ذلك طلبت الحكومة الفرنسية إبعاد ليمون من باريس. وأجابت الحكومة الإسرائيلية ببيان اتهمت فيه نظيرتها الفرنسية بأنها المسؤولة عن كل ما جرى، لكونها فرضت حظراً وحصاراً على الزوارق، دون أسباب مقنعة!..
ولدى هبوطهِ في التاسع من كانون الثاني / يناير / في مطار تل أبيب صرَّح للصحفيين بقوله: «إنه لمن دواعي الأسف أن نكون البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لا يُمكنه شراء الأسلحة».

ولنعد إلى «شيرزبرغ آ» التي قررت تل أبيب بيعها، فقد أرسلت الموساد إلى عميلها يارسيل طالبةً مساعدته للتخلص منها بأسرع وقتٍ ممكن. وبناء على ذلك قام هذا بالاتصال بعد فترة الأعياد بـ «أوفه موللر» قائلاً له، إن صاحب السفينة الجديدة يُريد بيعها، وأضاف أنها فرصة لا تُعوض لأن سعرها المطلوب هو أقل بستين ألفاً من السعر الذي دفعه يارسيل ثمناً لها مسبقاً. ووعده موللر بالمساعدة في ذلك، خاصةً وأن أعماله المشتركة معه هي على ما يرام. واستطاع فعلاً إيجاد شخص يوناني يرغب في شرائها ويدعى

« جورج فرانجيستاس » . وبما أن آريل لم يكن بعد قد أنهى كل المعاملات اللازمة للبيع ، فقد ذهب في الخامس من كانون الثاني / يناير / عام ١٩٧٠ إلى كاتب العدل في كوبنهاغن ليصدِّق جميع الوثائق المطلوبة ، ثم ذهب بعدها للسفارة اليونانية التي صادقت على توقيع كاتب العدل . في هذه الأثناء قام موللر بتسهيل بعض المعاملات في النرويج ، ثم سافر إلى لندن على أثر إشارة تلقاها من آريل ، حيث كان الأخير ينتظره في مطار هيثرو . وقدَّم آريل نفسه لمحدِّثه على أنه « دان إرت » ـــ وهو الاسم الذي كان دائماً ينتحله كمديرٍ لشركة بيسكاين تراديرس ـــ وطلب منه المساعدة في إتمام الصفقة ، لكونه يقوم بهذا للمرة الأولى .

وفي اليوم نفسه استقل الرجلان طائرة تابعة لشركة الطيران الليبيرية وتوجها معاً إلى ميناء « بيلباو » البنمي ، حيث كانت ترسو « شيرزبرغ آ » في حوضٍ جاف لإصلاحها . وقضى آريل وموللر عدة أيّام على السفينة يراقبان عمليات الصيانة . وفي العشرين من كانون الأول / ديسمبر / انضم إليهما فرانجيستاس ، الذي أوعز بعد تفحصه للسفينة إلى بنك

في هامبورغ هو FIRST NATIONAL BANK ليدفع مبلغ ٢٣٥ ألف دولار ثمناً للسفينة. وتـمَّ تسجيلها في السجلات اليونانية باسمٍ جديد هو هارولا نسبـةً إلى اسم ابنة صاحبها. وفي السابع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / غادرت السفينة ميناء بيلباو حاملـةً الراية اليونانية. وبذلك يبقى أثر وحيد من عملية الرصاص وهو شركة بيسكاين ترادیرس، التي جرى إلغاؤها وفقاً للقوانين الليبيرية أيضاً، وذلك نظراً لعدم تسديدها الرسوم لمدة سنتين متواليتين. ولإتمام عملية شطبها نهائياً من السجلات، طلب آربل من صديقـهِ هفيد، المختص بصور العراة مساعدته مرة أخرى. ولم يجد هفيد مفـرًّاً من ذلك، خاصـةً وأنه كان ملتزماً برد المعروف لآربل، الذي ساعدهُ عدة مرات بدوره منتحلاً صفة سكرتير نادي «الاستعراضات الحية للعراة». واقتاد هفيد آربل لأحد المحامين ويدعى «كيج لند» غير أن هذا الأخير لم يكن يعرف أيضاً من أين يبدأ، فكتب إلى أحد المكاتب الليبيرية في زيوريخ سائلاً، فتلقى إجابة هي عبارة عن صفحتين من التعليمات الخاصة بإنجاز المعاملة.

وتبين من ذلك أن شطب الشركة من السجلات هو

أصعب من تسجيلها، حيث أن التعليمات تنص على ضرورة عقد اجتماع لمجلس إدارة الشركة، يحضره على الأقل ثلاثة أشخاص لهذا الغرض. وهكذا اجتمع مجلس الشركة برئاسة آربل، وعضوية كلٍّ من هفيد ـــ محاسباً والمحامي لند ـــ سكرتيراً وتمَّ مهر محضر الجلسة وختمهِ بقرار مجلس إدارة الشركة حلَّها بالإجماع؟!! وفي الثامن عشر من أيار / مايو / تم عند كاتب العدل في كوبنهاغن التوقيع بشكلٍ نهائي على حل الشركة، ثم صادقت السفارة الليبيرية على أوراق المعاملة، وأُرسلت إلى زيوريخ. وبذلك اختفى اسم الشركة نهائياً من السجلات في الرابع والعشرين من ايلول / سبتمبر / عام ١٩٧١.

ولم يكن نادي LOVE IN أفضل حظاً إذ لاقى المصير نفسه. غير أن طريقة حله اختلفت بعض الشيء، حيث وُجهت الاتهامات لهفيد بعدم تسديدهِ للضرائب المستحقة عليه، وعوقب بدفع غرامة قدرها ثمانية آلاف دولار، إضافةً لحل النادي. وفي نهاية عام ١٩٧١ جمع آربل أشتاته وعاد إلى إسرائيل. وهناك شكرته الموساد على أعماله، وأباحت له

ببعض الأسرار ، حيث قالوا له بأن السفينة المذكورة اشتركت في عملية الرصاص . وكان لا بد من إفهامهِ الحقيقة ، كي يعرف أهمية إخفاء آثار العملية من جهة ، ومن جهةٍ أخرى لترغيبه في الاشتراك بعمليات قادمة . والمعروف أنها أوكلت له بعد سنتين من ذلك مهمة أخرى ، فلم يتوانَ في تنفيذها ولا للحظة . لكن رهان الموساد هذه المرة كان على حصانٍ خاسر .

الفصل الثاني عشر

النجاح في بيع الأثاث

يرى كُتاب فضيحة الرصاص أن مهمة التجسس لصالح الموساد كانت تناسب آربل تماماً، فقد كان يهودياً، وتربطه بإسرائيل روابط ضعيفة نوعاً ما. كذلك أبدى نجاحاً في المهمات الموكلة إليه، إضافةً لتمتعه بخبرة واسعة في جمع المعلومات. وعلى الرغم من كل هذه الميزات لم يستطع أحد التنبؤ بأنه ثرثار، وأنه سيفضح الكثير من الأسرار، أمام أحد المحققين النرويجيين. وكانت الأسرار تُحيط بشخصيتهِ، فاسمه الحقيقي هو «دان آرتشيلد»، لكنه اشتقَّ من هذا الاسم ثلاثة أسماءٍ أخرى كان يستعملها وهي «آرتز و آرت و آرتل». وفي نهاية المطاف استقر على اسم آربل، فطبع لنفسه بطاقات بهذا الاسم، وأخذ يوزعها عندما يقوم بتسهيل معاملات باللغة الإنكليزية. والمعروف أنه ولد بالقرب من كوبنهاغن في شباط

/فبراير/ عام ١٩٣٧ . وكان والده صاحباً لمتجرٍ مشهور للملابس ، وعضواً في جمعية اليهود في كوبنهاغن . وبعد احتلال الدانمارك في ربيع عام ١٩٤٠ ، بقيت عائلة آرتشيلد تنعم بالهدوء مدة سنتين . واستطاعت العائلة الهرب إلى السويد بعد أن اختبأت مدة أسبوعين في الدانمارك ، ثم عادت إلى كوبنهاغن بعد انتهاء الحرب . وبدأ رب العائلة عملاً جديداً في الموبيليا والأثاث المنزلي ، حيث سخَّر لهذا الغرض شبكة واسعة من المخازن أسماها «ديفا» . أما دان فقد كان طالباً ذكياً ، وأظهر نبوغاً واضحاً في تعلم اللغات الأجنبية . ومكَّن الوضع المادي العائلة من إرساله للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة تحصيله العلمي ، فدرس فترة في إحدى الجامعات هناك ، ثم عاد للدانمارك ، حيث قرر والده البالغ من العمر ثمانية وستين عاماً الهجرة إلى إسرائيل . أما دان البالغ من العمر في حينها خمسة وعشرين عاماً ، فقد قرر البقاء في الدانمارك . وتمشياً مع قرارها ، استخدام العنصر الشاب للعمل في دوائرها ، بدأت الموساد البحث عن أشخاص يتعاطفون مع إسرائيل من جهة ، وتربطهم أواصر قوية بالبلدان التي يعيشون بها من جهة أخرى . ومن هنا جاء اهتمامهم بدان آربل ، حيث كان اليهود

الدانماركيون يشهدون بحسن سيرته. وقبل أن يقترحوا عليه العمل لصالحهم قام عملاء الموساد بتفحص الوسط الذي يعيش فيـهِ آربل، فلاحظوا عداءَه وازدراءه الواضحين للعرب، وبناء على ذلك تم تسجيل اسمه في أرشيف الموساد خريف عام ١٩٦٢. وعندها بالذات كان قد بدأ العمل بشركة للأثاث المنزلي تدعى «دانسكفورم DANSKFORM». وكان لهذه الشركة مصنع خاص بها وصالة فخمة للبيع، تقع بمنطقة السوق القديم في كوبنهاغن. وكموظفٍ جديد استطاع آربل الفوز بثقة ومحبة مرؤوسيه. كذلك نجح في تعلم أصول المهنة من والدِهِ، مما ساعده ليكون وسيطاً تجارياً جيداً. ولم يستطع مدير الشركة التي يعمل بها آربل ويدعى «آلدوا إيفيرس لورا» إخفاء دهشته عندما طلب آربل إجازة طويلة للسفر إلى لندن، وذلك بعد عدة أشهر فقط من ممارستـهِ لعمله. ونظراً لكونه موظفاً جيداً لم يكن من السهولة رفض طلبه، خاصـةً وأن المدير اعتقد أن السفر له علاقة بأمورٍ عائلية. وأمضى آربل ستة أسابيع في لندن أرسل خلالها بطاقات للعاملات في مكاتب الشركة يقول فيها بأنه يتنقل في لندن بسيارة «روزرايس». وعندما عاد من رحلته حدث أصدقاءه قائلاً، بأنه أقام هناك

في شقة فاخرة استأجرها له أحد أغنياء اليهود . وعندما سأله مدير الشركة فيما إذا كان قد سافر لأمورٍ عائلية أجابه آربل بقوله : « نعم ، لقد كان الأمر شيئاً من هذا القبيل » .

والسؤال هو لماذا سافر آربل إلى لندن؟ ... لقد أرسلته الموساد لهناك للاتصال ببعض الأشخاص ، بل ربما أنه عمل في هذه الأثناء دورة تدريبية ، خاصة وأن أصدقاءه في كوبنهاغن أكدوا بأنه تحدث عن هذه المهمة الخاصة . وبما أن آربل عاوَد عمله بنشاطٍ من جديد ، فقد تم نسيان الموضوع بسرعة . ولم يكن أحد في شركة دانسكفورم يشتكي قلة العمل ، فالأثاث المنزلي الاسكندنافي كان مرغوباً عالمياً . خاصةً وأن المفروشات المصنوعة من خشب الزان والبلوط ، لاقت إقبالاً واسعاً من قبل ضباط الجيش الأمريكي المتواجد في أوربة الغربية ، حيث كانت القواعد الأمريكية سوقاً هامة بالنسبة للشركة . والمعروف أن شركة دانسكفورم أسَّست علاقات مماثلة في الأوساط العسكرية في كلٍّ من ألمانيا الغربية وإسبانيا وإيطاليا وتركيا ، عن طريق فتح معارض واستقبال الطلبات بواسطتها . وكانت أكثر المبيعات تُرسل من كوبنهاغن إلى المقر

الرئيسي لقيادة القوى الجوية الأمريكية في أوربة والموجود في ويسبادن. ولا شك في أن القرّاء يتذكرون أن مقر شركة أسمرة كان أيضاً في هذه المدينة. وكان عمل آربل في أثناء تنقله مع معارض المفروشات يُلاقي استحسان مدير الشركة وتقديره، خاصةً وأن آربل كان يتمتع بروح المبادرة إذ جرت العادة أن يتم الانتظار عدة أيام قبل أن يقوم الجيش بنقل المفروشات بعد عرضها إلى قاعدة أخرى، لكن آربل اقترح حلاً لقضية التأخير هذه، وذلك بشراء واسطة نقل خاصة بالشركة. ولم يتردد إيفيرس لورا بشراء العربة المطلوبة لأن الاقتراح جاء في محله، مما سهّل تحرك البضائع. وكان لورا على الرغم من ذلك قلقاً بعض الشيء، لأن آربل كان يخرج بالعربة عن الطريق المرسوم لها في كوبنهاغن. ولم يكن مدير الشركة يعير هذا أهمية كبرى، وخاصة أسلوب آربل الفردي في العمل، ما دام أنه لا يؤثر سلباً على حجم المبيعات.

لقد عمل آربل في الشركة مع هفيد صديقه من أيام الدراسة، فكانا يسافران دائماً معاً. وكان هفيد يرى أن تغيير الرحلات مرتبط بمطاردة النساء، ولا شك في أن آربل هو الذي رسم له هذه الصورة. أما الحقيقة فكانت محاولة آربل التوفيق

بين أعمال الشركة والمهمات المُنفذة لحساب الموساد. ويذكر أنه حصل في ويسبادن على بطاقة تخوله الدخول بحرية إلى معظم القواعد العسكرية في أوربة. وكانت مهمته الحقيقية هي البحث عن أشخاص بإمكانهم مساعدة الموساد. ولم يكن يلاقي صعوبات في التعرُّف على أناس جدد، إذ كانت كل المعارض تنتهي بحفل كوكتيل يُمَكِّنه من تعميق أواصر صداقاته، وهذا ما كان يطمحون إليه الموساد. وهكذا تعرَّف آربل على هربرت شولزن ووظَّفه كي يعمل لصالحه.

وفي عام ١٩٦٤ رأت الموساد أن فترة امتحان آربل قد انتهت. فأوعزت له بالانسحاب من عمله كوسيطٍ تجاري في شركة دانسكفورم، خاصةً وأن هذه الوظيفة كانت تحد من تحركاته على الرغم من كونها شيِّقة. وقال آربل لأصدقائه مُعللاً استقالته، بأنه قرر الاستقرار في إسرائيل، وأنه لم يسافر قبل ذلك مع والديهِ لأنه كان يخاف من مهاجمة العرب لإسرائيل. من جهة أخرى أرادت الموساد أن يكون عميلها بالقرب منها، كي تتعرف عليه أكثر. وفي تل أبيب افتتح آربل معرضاً للمفروشات، بالاشتراك مع شخصٍ من إفريقية

الجنوبية يدعى «غوفر تولمان». وبالطبع اختصَّا بالمفروشات الاسكندنافية. غير أن تولمان لم يكن مسروراً كثيراً من شريكه ـــ وهذا ما قاله لمؤلفي كتاب فضيحة الرصاص ـــ إذ أن آربل وبعد عدة أعوام من بدء العمل لم يكن يهتم كثيراً به، مما جعل قراره الانسحاب من الشركة يُلاقي الاستحسان عند تولمان. ولا شك في أن آربل كان عنده ما يفعله آنذاك، حيث كان السفر في مهمة إلى باريس هو السبب في ابتعاده عن تولمان. وكانت باريس آنذاك عاصمة الموساد في أوربة. ولم يأت هذا صدفة، خاصةً إذا عرفنا أن العلاقات بين تل أبيب وباريس كانت في أحسن حال، وأن الاستخبارات الفرنسية لم تكن تُمانع قيام الموساد بتأسيس عشٍّ لها في باريس.

لقد كانت الموساد تشكل سفارةً أخرى لإسرائيل في باريس، وبما أنه لم تكن لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع العديد من دول العالم، فقد قامت الموساد بعمل قنوات لها مع هذه الدول كتركيا وغيرها مثلا. وفي باريس شغل عملاء الموساد إضافةً للتجسس ومراقبة المسؤولين العرب أمور أخرى كشراء الأسلحة بطرقٍ غير شرعية.

لقد أسست الموساد في باريس قاعدة انطلاقٍ قوية لها، ففي المنزل الواقع بشارع «ريمي دومونسيل ٥٠» كانت توجد غرفة مجهـزَّة بعازل للصوت بينما كان يوجد في العمارة نفسها بيت آخر، فيـهِ مخزن لأحدث أجهزة التنصت. وفي شارع «كاي لويس بليريوت» كانت تسكن عميلة للموساد تدعى «سيلفيا رافائيل» وتبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً، وهي من جنوب افريقية. وكانت تُـظهر نفسها رسمياً على أنها مصـوّرة صحفية من كندا منتحلـةً اسم «باتريك روكسبورغ»، حيث جالت أنحاء العالم، بصحبة آلة التصوير. وكانت تُـرسل دائماً الأفلام التي تصورها لتل أبيب.

لقـد كان للاستخبـارات الإسرائيليـة العديـــد من الأصدقـاء في باريس والذيـن كانـوا دائمـاً يقومـون بفتـح الحسابات، وإجراء التحويلات بالبنوك، بحيث لا يستطيـع أحد ملاحظة السيولة النقدية التـي كانت تحت تصـرُّف عملاء الموساد. وعندما وصل آربل إلى باريس مع زوجتـه الشابة ديبرا ــ ابنة أحد العلماء الأمريكيين ــ بدأ على الفور ملاحقة أعماله كرجل أعمال. وإلى جانب تجارة الأثاث

المنزلي اهتمَّ أيضاً بتجارة بعض السلع السياحية، فكان كلما رأى بضاعة جيدة يعرض خدماته كوكيل تجاري لبيعها، في بلدان أخرى. ولم يكن صاحب البضاعة الأصلي يخاطر كثيراً لأن الموضوع في البداية لم يكن يُكلِّفه أكثر من حقيبة صغيرة تحوي نماذج لبضاعتهِ.

وهكذا بدأت تصل من كوبنهاغن بسرعة الطلبات على الأشكال المحفورة على الخشب كتماثيل الهنود الصغيرة. وكان آربل يحضر إلى هناك مرَّة أو مرتين في السنة ليجني أرباحه، حيث كانت حصته هي عشرة بالمائة من المبيعات. ولم يكن بوسع بائع السلع السياحية التذكارية «جوب فاس»، إلّا أن يُبدي إعجابه بآربل عندما استطاع هذا الأخير بيع منتجاته هذه في أحد أكبر المتاجر في باريس، وهو متجر «غاليري لافاييه»، وبهذا أصبح آربل ممثلاً لعدة شركات، فجعل الكثيرين مسرورين منه، خاصة أولئك الذين لم يحلموا يوماً ما بأن تُباع بضاعتهم من القباقيب الخشبية في القواعد العسكرية الأمريكية، وكان آربل كثيراً ما يسافر إلى ليبيا بحجة بيع البضائع، أما الحقيقة فكانت أنه كان يسافر بناءً على أوامر من

الموساد، التي كان سرورها يزداد شيئاً فشيئاً من نشاط عميلها. وبناء على ذلك أخذت توكل إليه مهمات من نوع خاص، كالقيام برحلة طويلة بصحبة «سيلفيا رافائيل» على ظهر مركب للتجول بين موانىء الدول العربية، الواقعة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط. فبينما كانت تقوم هي بعمليات تصوير الزوارق والسفن الحربية، كان هو يُنوِّط كل ما يشاهدهُ.

•

وفي خريف عام ١٩٦٩ قررت الموساد إيكال قضية بيسكاين تراديرس له، وفي عام ١٩٧١ عاد آربل لتل أبيب، وبدأ عملاً ثابتاً جديداً، فاشترى منزلاً، وتوظَّف في شركة «سانفروست»، لبيع المواد الغذائية المثلّجة، وأوعز لأحد مهندسي العمارة ويدعى «حايم هيفيتس» بوضع مخطط للفيلا التي قرر بناءها، على أن يكون هذا المخطط ذا طبيعة خاصة، بحيث يُشبه المفاعل النووي. وبالفعل تمَّ بناؤها على شكل ثلاث قبب متصلة ببعضها البعض في أحد أفخم شوارع تل أبيب وهو شارع «هرتزل». وكبُرت عائلة آربل وصار لها ولدان وطفلة. وبرز في عمله فأخذ يُسافر بمهماتٍ

إلى أوربة لصالح شركة «سانفروست»، حيث كان يُسهل بالمناسبة المهمات الموكلة إليه من قبل الموساد .

وفي نيسان / ابريل / عام ١٩٧٣ أصبح مديراً لفرع الصادرات في شركة «أوسيم»، إحدى أكبر الشركات الخاصة لتصدير المواد الغذائية في إسرائيل. واستغرب المدير العام للشركة، طلب آربل عطلة لمدة ستة أسابيع وذلك للتوّ بعد مباشرته للعمل الجديد . والحقيقة أن الموساد كان لديها هذه المرة مهمة مِن نوعٍ خاص لعميلها، ففي الثامن من تموز / يوليو / قام «أبراهام غيمر» ـــ أحد ضباط الموساد المرموقين آنذاك ـــ بالاتصال بآربل في منزله داعياً إيّاه للالتقاء في وزارة الدفاع . وهناك طلب منه السفر إلى أحد الدول الاسكندنافية بعد خمسة أيام، حيث تتعرض مصالح إسرائيل للخطر هناك ـــ على حد تعبيره .

والحقيقة أن مصالح إسرائيل لم تتعرض لأي خطرٍ هناك، وكل ما هنالك أن الموساد وقعت في حينها على أثرٍ لعلي حسن سلامة ـــ الشخص الذي اعتبرته إسرائيل مسؤولاً مباشراً عن عملية ميونيخ .

الفصل الثالث عشر

فرقة الموت تباشر عملها

يذكر القراء أنه تقرر تشكيل فرقة خاصة بالاغتيالات بعد الأحداث التي جرت في ميونيخ. وكان آربل قد انضمَّ إليها بناءً على موافقة غولدا مائير. ولنستعرض ما جاء في الساندي تايمز ماغازين، حول تشكيل هذه الفرقة:

لقد لاحظ الجنرال زامير أن المسألة ليست بهذه السهولة، فقضية عرض موضوع إبادة الفلسطينيين أمام الوزارة للمصادقة عليه شيء، وعملية تدريب الفرقة ومتابعة نشاطها شيءٌ آخر تماماً. وحول هذا قال زامير: «إذا كان للعملية أن تكون ناجحة، فيجب علينا قتل كل أفراد القيادة وليس قتل قائد واحد»، وأضاف: «إن حياة الكوماندوس العربي يجب أن تكون خطرة لدرجة عدم وجود راغبين للقيام بقيادة العمليات المسلَّحة ضد إسرائيل».

لقد كان على زامير أن يعمل وفقَّ استراتيجية جديدة تماماً، كي يصل لغايته هذه، فالقتل ــ حسب رأي أحد الأخصائيين الإسرائيليين ــ هو فن بحد ذاته، ويتطلب وجود فريق مدرب ومُنظم. خاصةً إذا ما تقرر الاستفادة منه على نطاقٍ واسع. وأوردت المجلة الأسبوعية اللندنية المذكورة تفاصيل عن فرقة الموت هذه، وقالت إنها تتألف من خمسة عشر شخصاً مقسمين على خمس مجموعات:

ــ المجموعة **أَلِفْ** ــ وهو الحرف الأول باللغة العبرية ــ وكانت تتألف من قاتِلَيْن اثنين. وكان يتم انتقاؤهما من خيرة عملاء الموساد المختصين في هذا المجال، أو من الوحدات العسكرية الخاصة، كالمظليين مثلاً. وكانت مهمتهم تنفيذ عمليات القتل بسرعة وسرية. ورأت الموساد أن الأشخاص الذين عليهم الدخول بمجموعة كهذه يجب أن يكونوا من المخلصين تماماً لإسرائيل، أو من القتلة المتمرسين الذين بإمكانهم إطلاق النار على ضحيتهم وجهاً لوجه.

ــ **المجموعة بية** ــ وهو الحرف الثاني باللغة العبرية ــ وتتألف أيضاً من شخصين مهمتهما حماية عناصر المجموعة

الأولى وتغطية انسحاب أفرادها في حال تعرضهم لخطر . وكان عناصر المجموعتين الأولى والثانية يعرفون بعضهم البعض بينما كان محظوراً عليهم الالتقاء بعناصر المجموعات الأخرى . وكان المقصود من ذلك عدم كشف كل عناصر فرقة الموت في حال وقوع أحد مجموعاتها بالأسر .

ــ **المجموعة هيت** ــ وهو الحرف الثامن باللغة العبرية ــ وكانت مهمتها تقتصر على تحضير مكان العملية ، فكان عناصرها يقومون باستئجار الفنادق والسيارات ، وتهيئة الخرائط اللازمة للعمليات . وبما أن عملهم لا يمكن أن يتم في جوٍّ من السرية التامة ، فقد اختيروا من الأشخاص الذين لم يكن لهم علاقة بالموساد . وتقرر أن تتكون هذه المجموعة رجل وامرأة مما سيُبعد عنهم الشبهات أكثر مما لو كانا رجلين .

ــ **المجموعة عين** ــ وهو الحرف السادس عشر ــ وكان يقع عليها عاتق تنفيذ الجزء الأهم من العمليات ، وكانت تتألف من ستة إلى ثمانية أشخاص ومهمتها البحث عن الضحية وتحديد مكانها ، إضافةً للتعرف على نمط حياتها

وعاداتها، وبكلمة أخرى جمع المعلومات لتحديد نوع ومكان العملية كذلك تأمين طريق الهرب للمجموعتين أَلِفْ و بية .

ــ **المجموعة أوف** ــ وهو الحرف التاسع عشر ــ وتتألف من شخصين، ومهمتها تأمين الاتصالات، حيث كانت مهمة الأول البقاء على اتصال مباشر مع المجموعة المنفذة للعملية ــ وهذا ما كان يُلزمه بالبقاء قريباً من مكان العملية ــ أما الآخر فكان كالعادة يقبع في أقرب سفارة إسرائيلية ومهمته تأمين الاتصال بين المجموعات ومركز الموساد في تل أبيب، إضافة لذلك قرر زامير استخدام رجال الموساد المقيمين في أوربة كمساعدة إضافية للمجموعات المذكورة آنفاً، فاستدعاهم إلى إسرائيل لاجراء دورة تدريبية على وجه السرعة. وأوكل لمايكل ــ واسمه الحقيقي جورج مانر ــ الذي أثبت براعته في تنفيذ هذا النوع من العمليات، مهمة قيادة فرقة الموت هذه. والمعروف أن مايكل هو أكثر أصدقاء غولدا مائير قرباً، وأحد أهم ميزاته هو أنه كان معروفاً من قبل معظم دوائر الاستخبارات في أوربة الغربية. وعندما قرر زامير إيكال مهمة قيادة الفرقة إليه، منحهُ صلاحية اختيار عناصرها. وكان

مايكل يُناهز الخمسين من العمر . وهذا يعني أنه كان من حقه الاستفادة من التقاعد ، غير أنه قرر قبول المهمة الموكلة إليه ، وانتقى أول عنصر من فرقته ، وهي عشيقته « تامارا » البالغة من العمر ثلاثين عاماً ، وكانت تُعتبر أجمل فتاة في جامعة القدس آنذاك . وكان لتامارا كثير من المعارف في أوساط الدبلوماسيين ، وموظفي الأمم المتحدة . ونظراً لصداقاتها هذه استطاع مايكل جرَّها للموساد و ... للفراش أيضاً . وعلَّمها القتل ، بحيث اعتبرته عملاً ممتعاً للغاية ، وقرر فرزها للمجموعتين ألف وبية بوقتٍ واحد . وبالنسبة للمجموعة الأولى فقد أُدخل عليها أيضاً « جوناثان أنغلبي » المعروف في أوساط رجال الأعمال على أنه تاجر مختص في التجارة بين فرنسا وأوربة الشرقية . وبرغم أنه كان يقطن في لندن إلا أنه كان يقضي معظم وقته في باريس ، وبالتحديد في شارع AVENVE WAGRAM (124) . لقد كان أنغلبي مثالاً للعميل الإسرائيلي ، إذ استطاع إخفاء شخصيته الحقيقية وانتحال اسم وشخصية تاجر بريطاني . ولم يكن هذا الأخير يعرف بأن هناك من يُماثلهُ . وتُعتبر هذه الطريقة في انتحال شخصية موجودة في مكان آخر من العالم أحد أهم اختصاصات الموساد

المفضّلة. أما رئيسة المجموعة هيت، فكانت تُعرف باسم سيلفيا رافائيل وهي شقراء تبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً وتُعرف بأوساط الصحفيين على أنها صحفية تُسمّى «باتريسيا روكسبورغ». وكانت بارعة في لعب البريدج، ومحبوبة من أصدقائها الذين لم يكونوا يعرفون أن باتريسيا روكسبورغ الحقيقية تعيش في كندا، ولا تعرف شيئاً عما سيدور من أحداث. وترأس المجموعة بية شخص يُدعى «زفي ستينبرغ» وكان يحمل الجنسية الإسرائيلية والبرازيلية معاً. وعُرِف عنه أنه سائقٌ ممتاز وأنه في عام ١٩٧١ كان يعمل سائقاً في السفارة الإسرائيلية في باريس منتحلاً اسم «زيبستين». وكانت إحدى مهماته أيضاً إيجاد مأوى لعملاء الموساد المارّين بباريس. وكان أصدقاؤه يعرفون عنه، أنه تاجر عقارات، وأن له علاقات واسعة بالبنوك الإسرائيلية. وهذا ما يتطلب السفر بشكلٍ مستمر لتل أبيب. وعندما أتمّ مايكل تشكيل فرقته بدأ بتدريبها في منطقة «سيزاري» بإسرائيل. وكان المقصود تذكيرهم بالأشياء التي تدربوا عليها سابقاً مع التركيز على اللياقة البدنية وعلى آخر ما توصّل إليه عالم الجاسوسية.

وجرى إطلاعهم على أضابير الضحايا المستهدفة.

وبكلمةٍ أخرى اجتاز الجميع دورة موفقة، تعلموا فيها فنون المطاردة والاستجواب، ثم أنهوها بأن شاركوا بعمليات في إحدى العواصم العربية «غالباً القاهرة». وبينما كان رجال مايكل يعملون على تنمية قدراتهم التدريبية، كان مُصمّموا الأسلحة التابعين للموساد يهيئون لهم السلاح، إذ تقرر تسليح عناصر الفرقة بمسدسات أوتوماتيكية كاتمة للصوت. واختير لهذه الأسلحة فوهة من عيار خمسة ميليمترات، مما تسبب في تضليل قوات الأمن في العديد من الدول لوقتٍ طويل، والسبب هو أن أحداً لم يشأ أن يُصدِّق أن قَتَلَةً محترفين يمكن أن يستعملوا مسدسات خردق ـــ إن صحَّ التعبير ـــ ويبدو أن هذا السلاح كان ناجعاً، خاصةً إذا ما استُعمل من مسافةٍ قريبة نسبياً. ويُذكر أنه تمَّ تسليح عناصر الأمن المرافقة للطائرات المدنية الإسرائيلية بهذا السلاح، وذلك بناءً على فرضية مفادُها أنه إذا ماضلَّت الرصاصة طريقها إلى المُختطف، فإنها لن تتسبب في موت أو جرح الركاب بجروحٍ قاتلة فيما لو أصابتهم. كذلك لن تُضِرَّ هيكل الطائرة في حال إصابته. وكلُّ مايسمعه الركاب فيما لو

حصل إطلاق نار أثناء تحليق الطائرة هو صوت « بوك ... بوك » ، كما لو كان صادراً عن فتح زجاجات المرطبات .

وهكذا انطلقت في اختيارها لنوعية المسدسات لفرقة الموت ، بحيث يكون المدى الـمُجدي لها خمسة عشر متراً . وبعد تجريب أنواع عديدة من الأسلحة من قبل المختصين في الموساد ، استقرَّ الرأي على نوعٍ يُسمى « بريتا » ويستعمل للتدرب على الدريئة . وبما أن الرصاصات صُمِّمت لتحوي كميَّات أقل من الحشوة ، فقد استوجب هذا إجراء تعديل على السبطانة وآلية تلقيمها . وتمَّ لذلك استيراد المواد المتفجرة اللازمة من ألمانيا الغربية .

في هذه الأثناء كان مايكل قد هيأ الرجال والسلاح وبقي عليه إيجاد الضحايا ، فبدأ عملية البحث عن القادة الفلسطينيين في روما وباريس ومدنٍ أوربية أخرى . وجرى تصميم خطة معينة لموت كلٍّ منهم على حدة . وقام زامير بالإشراف على العملية الأولى بنفسه ، حيث كان الزعيتر ــ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في روما ، هو ضحيتهم الأولى . وكان المذكور ــ حسب ما جاء عنه في الساندي

تايمز ــ يسكن في روما منذ ستة عشر عاماً. واختلف الناس في آرائهم حوله. فبينما كان أصدقاؤه المقربون وهم من رجال الفن والسياسيين اليساريين يعتبرونه شخصاً ذا نظرة واقعية مشبعة بالاهتمام للدعاية للقضية الفلسطينية، وترجمة الشعر العربي. كانت الشرطة في روما تنظر إليه نظرة الشك، لأنه كثيراً ما كان يلتقي مع عناصر الاستخبارات التابعين لفتح. وكانت الشرطة ــ عدا عن ذلك ــ تعتقد بأنه يعرف كل شيء عن جماعة ايلول الأسود. وعندما قامت هذه المجموعة بتفجير أحد الأنابيب النفطية، استُدعي الزعيتر وتم استجوابه. ويُذكر أن الشرطة في ألمانيا الغربية طردت أخاه من البلاد إثر عملية ميونيخ. أما الإسرائيليون فكانت فكرتهم عنه أسوأ بكثير. إذ كانوا يعتبرونه قائداً لجماعة ايلول الأسود في إيطاليا، وكانوا متأكدين، أنه المسؤول عن اقتياد أول طائرة إلى الجزائر من مكان خط رحلتها المقرر آنذاك بين روما وتل أبيب. كذلك اعتبروه مسؤولاً عن الانفجار الذي وقع على متن طائرةٍ أخرى في آب / أغسطس / عام ١٩٧٢. ويُذكر أن شابين عربيين أهديا جهاز تسجيل لفتاتين من السياح الإنكليز تعرفا عليهما في حينها في روما. وكانت الهدية هذه تحوي كيلو غراماً

من المواد المتفجرة، غير أن أحداً لم يُصب بأذى آنذاك لأن الفتاتين وضعتا جهاز التسجيل في الحقيبة التي تم شحنها إلى مخازن الشحن المصفحة في الطائرة. حيث أن جميع المخازن هي مصفَّحة في طائرات العال، بعد أن علَّمت التجارب الإسرائيليين ضرورة تصفيح هذا الجزء من طائراتهم. ولكن الطيار تمكن من الهبوط بالطائرة بسلام. وبعد شهرين من هذا الحادث بدأت فرقة الموت بملاحقة الزعيتر. ففي السادس عشر من تشرين الأول / أكتوبر / وبعد مغادرته منزل إحدى صديقاته الإيطاليات، دخل الزعيتر باراً يُدعى «تريست» ليُجري اتصالاً هاتفياً قبل عودته لمنزله. وبعد نصف ساعة من ذلك خرج من البار متوجهاً للبيت. وكان يتعقبه شخصان من فرقة الموت. وعندما رأياه يغادر البار خرجا تحسباً للطوارئ من الباب الخلفي. ويبدو أن الزعيتر لم يكن حذراً كفاية، ولم يكن يشك في أن خطراً ما يُحدِّق به. وما هي إلا لحظات حتى اخترقت جسده اثنتا عشرة رصاصة استقرت إحداها في كتاب «ألف ليلة وليلة» الذي كان يحمله بيده. وفي الخارج كانت مجموعة بية تنتظر بحذر محاولةً التخفي قدر الإمكان، وجلس عنصراها مايكل وتامارا في

السيارة أمام باب المنزل، وكانا الشخصين الوحيدين الجالسين في سيارتهما القابعة بجانب موقف خاص بالسيارات. وحرصا طيلة الوقت على عدم وجود عوائق قد تعترض طريق السيارة في حال انطلاقها، فكانا كلما حاول أحد ما إيقاف سيارته بالقرب منهما يُشيران له بواسطة مصباح السيارة، كي يقوم بتغيير مكانها. وأخذا بالمعانقة، كي يُبعدا عن نفسيهما الأنظار. غير أن هذا عقَّد الأمور أكثر فأكثر. ففي هذه اللحظة انطلق القاتلان من المجموعة الأولى باتجاه السيارة، فما كان من السائق إلا أن تحرك بسرعة، كما لو كان في سباق للسيارات. واستطاع بأعجوبة النجاة من حادث اصطدام وجهاً لوجه مع سيارة قادمة من الاتجاه المعاكس. وعلى بعد بضع عشرات من الأمتار كان يجلس الجنرال زامير في سيارة أخرى وقد أخذ العرق يتصبب منه. واستطاع الجميع اللحاق بالطائرة المُقلعة لتل أبيب في منتصف الليل. وهكذا تكون فرقة موت غولدا مائير، قد حققت هدفها في تصفية الضحية الأولى. وكان هذا موضوعاً شيّقاً للصحف، حاز العناوين الرئيسية فيها.

وفي باريس كان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية،

محمود الهمشري هو الضحية الثانية . وكان الهمشري رجلاً في العقد المتوسط من عمره ، وسكن في المدينة المذكـورة مع زوجته وابنته بشارع (175) RUE D'ALESIA . وكان يتحـرك دون خوف ، غير أن الموساد أرادت أن تجعل من مقتله مشهداً مثيراً ، فقامت المجموعة عين بمراقبته هو زوجته لمدة أسبوعين ، ولاحظ عناصرهـا أن زوجتـه تقـوم كل يوم بإيصال الابنـة للمدرسة ، وتعود لتصطحبها معها عند انتهاء الدوام . ولاحظوا أن الهمشري كان في أثناء ذلك يبقى في البيت وحده ، أو يخرج فلا يبقى في حينها أحد داخل المنزل . وعلى هذا الأساس استُـدعي إلى باريس أفضل خبراء المتفجرات في الموساد . وكان الهمشري كمديـرٍ لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس ، كثيراً ما يلتقي بالصحفيين الأجـانب ، وفي مطلـع كانون الأول / ديسمبر / اتصل بـــهِ هاتفيـاً أحـد العمـلاء الإسرائيليين منتحلاً صفة صحفي إيطالي ، واتفق معه على الالتقاء به لشرب فنجان من القهوة . وحرص هذا الصحفي على أن يتم اللقاء في أثناء خروج الزوجة لاصطحاب ابنتها من المدرسة . وبينما كان الهمشري يحتسي قهوته بهدوء اقتحم خبراء الموساد منزلـه ووضعـوا قنبلـة بالغـة التعقيـد تحت الطاولـة

المخصصة لجهاز الهاتف. ولم تكن آلية تفجيرها تعتمد على رفع السماعة، بل صمَّم المختصون هذه المرة جهاز تفجير من نوعٍ خاص، بحيث تبقى القنبلة طوال يوم ونصف تحت الطاولة على الرغم من رنين جهاز الهاتف المتتالي. وفي الظهيرة عندما ذهبت زوجة الهمشري كعادتها لتصطحب طفلتها من المدرسة للبيت اتصل الصحفي «الإيطالي» سائلاً: هل أتحدث مع السيد الهمشري؟.. فأجابه الصوت: نعم هذا أنا... وهنا هزَّ السماعة أزيز صاخب أعقبه انفجار القنبلة. ولم يكن هذا الأزيز سوى صوتٌ يُخبر الشرطة قبل موته بقصة الصحفي الإيطالي المزعوم هذا، وبقصة المخابرة الهاتفية اللعينة. وكردٍّ فعل تسببت هذه الموجة الجديدة والقذرة من الإرهاب ضد المسؤولين الفلسطينيين في تحريك منظمة ايلول الأسود. وعلى الرغم من أن قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، كانتا ضد هذا النوع من العمليات، إلا أن منظمة ايلول الأسود ردَّت عليها بعدة عمليات من بينها عملية احتلال السفارة الإسرائيلية في بانكوك من قبل الفدائيين الفلسطينيين وذلك في الثامن والعشرين من كانون الأول / ديسمبر / عام ١٩٧٢، حيث احتجز الفدائيون

عدة رهائن من الدبلوماسيين الإسرائيليين مع عائلاتهم. وبعد ست وثلاثين ساعة من المفاوضات العقيمة قرر الفدائيون التخلي عن مطالبهم بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، ووافقوا على الإفراج عن الرهائن قبل مغادرتهم عائدين إلى القاهرة.

ولم تنجح هذه العملية ومثيلاتها في إيقاف نشاط فرقة الموت. فاستمرت الموساد في تصفية القادة الفلسطينيين، وتناقلت الصحف أنباء مقتل العرب في ظروف غامضة. ففي السادس عشر من نيسان / ابريل / عام ١٩٧٣ كان أحد العرب الأنيقين يسير قرب ساحة «بلاس مادلين» في باريس متلفتاً بقلق إلى شابين يتعقبانه. وقبل كنيسة القديسة ماجدولين أسرعا هؤلاء الخطا محاولين اللّحاق به، وأطلقا عليه عدة عيارات نارية. ولم يكن هذا الشخص سوى باسل القبيسي، وهو مدرِّس عراقي كان يُحاضر في الجامعة الأمريكية في بيروت، وكان ينتمي لحركة القوميين العرب، وعضواً في قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لقد اعتبر الإسرائيليون الرأي العام العالمي بجانبهم

بشكل لم يسبق له مثيل آنذاك، لذا قرروا متابعة عملياتهم على أوسع نطاق. والمعروف أنه يوجد في بيروت مقر القيادة التابع لمنظمة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي التاسع من نيسان / ابريل / عام ١٩٧٣ قام إرهابيون إسرائيليون بعملية إنزال بحري ليلي، قرب بيروت واغتالوا ثلاثة من أفضل القادة الفلسطينيين في منازلهم ــ وكنا قد ذكرنا هذا في الجزء الثاني من الكتاب ــ. ونتيجةً لهذه العملية انهالت عبارات المديح والتقدير على مُنفذيها، وبذلك يكون قد تبقى أربعة أشخاص من أصل اثني عشر شخصاً، اعتبرتهم الموساد مسؤولين عن مقتل الرياضيين في ميونيخ. أما الضحيتان التاسعة والعاشرة، فقد تمَّ رصدهما في روما وهما عبد الحميد الشيبي وعبد الهادي نقا اللذان اغتيلا بواسطة سيارة مرسيدس محملَّة بمواد متفجرة. وعللت الاستخبارات الإسرائيلية آنذاك الحادث بأن قالت، إن مهمة السيارة كانت الانفجار وسط معسكر للمهاجرين اليهود في النمسا، وأنه بفضل خبراء المتفجرات الإسرائيليين تم تفجيرها مسبقاً.

ورغم خسارتهم الفادحة، تمكن الإسرائيليون من قتل

أحد عشر شخصاً من أصل اثني عشر كانوا موجودين على قائمة الموت. ولم يتمكنوا من تصفية هدفهم الرئيسي وهو علي حسن سلامة من منظمة فتح، والذي كان برأي الموساد المنظّم والمسؤول عن عملية ميونيخ. وفي مطلع عام ١٩٧٣ أرسل عملاء الاستخبارات الإسرائيلية نبأً مفادهُ أن سلامة في طريقه إلى فرنسا. ولم تُطلْق حتى ذاك الوقت أسماء رمزية على عمليات فرقة الموت، غير أن سلامة اعتُبر هاماً لدرجة تستدعي معها إطلاق اسم على العملية المخصصة لاغتيالهِ. وكان هذا الاسم هو «عملية صيد الأمير الأحمر». وفعلاً غادر حسن سلامة مخبأه في ألمانيا الغربية، تاركاً زوجته الألمانية وحضر إلى باريس، وهناك استطاع الإسرائيليون وضع جهاز تنصت في غرفة الفندق الذي يقطنه، فتوصلوا نتيجة المحادثات الهاتفية التي أجراها، بأنه يُحضّر لعملية خطف طائرة. غير أن سلامة أثبت بأنه أكثر حنكة وسرعة من رجال الموساد. فبينما كانت فرقة الموت تترصدهُ لتنفيذ عمليتها، غادر باريس فجأةً متجهاً نحو الشمال. وكانت الموساد تجمع معلومات منذ سنة عن عملية، تزمع منظمة ايلول الأسود القيام بها في الدول الاسكندنافية آنذاك، وربما كانت عبارة عن

هجوم على إحدى السفارات الإسرائيلية. وبناءً على ذلك تمَّ إرسال مجموعة استكشافية إلى استوكهولم لاعتقادهم بأن سلامة سافر لهناك. والمعروف أن عاصمة سويسرا كانت آنذاك مقرّاً للمنظمات الإرهابية ومن بينها منظمة الجيش الأحمر الياباني.

وفي الرابع من تموز / يوليو / أعلمت محطة الموساد الموجودة في جنيف تل أبيب بأن أحد العرب ويدعى كمال بن أمين، المعتبر من قبل الاستخبارات الإسرائيلية على أنه ينتمي لمجموعة ايلول الأسود، قد سافر إلى كوبنهاغن، واعتقدوا في الموساد بأنه في الحقيقة سافر هناك ليلتقي مع «الأمير الأحمر»، فقرروا رصده، آملين أن يوصلهم إلى الضحية المنشودة. وهنا يمكننا القول بأن الاستخبارات الإسرائيلية وجدت نفسها في وضعٍ معقَّد للغاية، حيث أنه لم يكن بإمكان فرقة الموت اغتيال سلامة لأن معظم عناصرها كانوا متعبين ومنهكين نفسياً وجسدياً، بعد ثمانية أشهر من العمل المتواصل. عدا عن ذلك كانوا موزعين بأوربة بشكلٍ لا يسمح بإعادة جمع شملهم لتنفيذ العملية. وفي ضوء هذه

المستجدات اجتمع قادة الموساد وقرروا تشكيل مجموعة أخرى بدلاً عن تلك السابقة. وتقرر أن يكون مايكل رئيساً لها، على أن تضم أيضاً العناصر التي لم تشعر بعد بالتعب وبالحاجة للاستراحة، كتامارا عشيقة مايكل مثلاً وسيلفيا رافائيل التي كانت موجودة آنذاك في إسرائيل لقضاء عطلة استجمام. كذلك تـمَّ ضم دان آربل لفرقة الموت هذه.

الفصل الرابع عشر

في أثر العدو رقم (١)

تعرف آربل في التاسع من تموز / يوليو / عام ١٩٧٣ على شخصين من الموساد لم يكن يعرفهما من قبل. وقدَّما نفسيهما على أنهما «غوستاف بيستاور و جين لوك سيرمير». وكان بيستاور البالغ من العمر أربعين عاماً، قد عمل في الموساد عدة سنوات، بينما كان سيرمير البالغ من العمر عشرين سنة أقل خبرة وتدريباً منه. واستقل الثلاثة في يومها طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا متوجهين إلى كوبنهاغن ومن هناك إلى استوكهولم. ولم يكن يعرف آربل ما هو هدف الرحلة، غير أن بيستاور قال له أنهم اصطحبوه معهم لإلمامه باللغات الأجنبية. وعندما بدأ آربل يستفسر عن التفاصل أمره بيستاور بعدم توجيه المزيد من الأسئلة. وبعد أسبوع من الإقامة في استوكهولم طلب بيستاور من آربل استئجار منزلين لمدة ستة

أشهر، فقام آربل باستئجار شقتين وأثثهما دون أن يستفسر عن السبب. وكان يومياً يخرج لشراء الجرائد ويقرؤها لبيستاور. ولم يكن آربل مسروراً من معاملة بيستاور له، حيث شعر بأن الأخير يعامله كمدرِّس عنده.

وفي منتصف تموز / يوليو / اتصل آربل بزوجته هاتفياً في تل أبيب مؤكداً لها أنه سيعود قريباً. وبعد عدة أيام أصابه الملل خاصة أنه لم يكن يعرف سبب وجودهم في السويد، فقال لرئيسه أنه يرغب في العودة إلى إسرائيل. لكن بيستاور أجابه بأنه لن يعود لتل أبيب، لأنهم سيسافرون معاً إلى النرويج. وكانت قد وصلت للموساد معلومات مفادها، أن كمال بن أمين شوهد من قبل عميل إسرائيلي وهو يشتري بطاقة إلى أوسلو. واعتبرت الموساد هذا إشارة لكون حسن علي سلامة موجوداً في النرويج.

في هذه الأثناء تمَّ في تل أبيب ترميم الفريق الخاص باغتياله. وضُمَّت للفريق ماريانا كلادينكوف البالغة من العمر تسعة وعشرين عاماً وهي سويدية ابنة أحد الأطباء في استوكهولم، الذي هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٧.

كانت ماريانا قد أنهت تعليمها في إحدى جامعات سويسرا واشتهرت بمعرفتها لعدة لغات أجنبية، ثم أنهت دورة لتعليم برمجة الكومبيوتر، لدى عودتها لإسرائيل بعد أن واجهت صعوبة في إيجاد عمل مناسب. وبعد ذلك عملت في مركز للحاسبات الالكترونية يدعى «التا» في تل أبيب ويعمل هذا المركز لصالح عدة جهات منها الموساد[1]. ثم مُنحت في عام ١٩٧٣ الجنسية الإسرائيلية ووُظّفت لصالح الموساد، وذلك بأن استدعاها أبراهام غيهمر ــ وهو الشخص نفسه الذي أرسل آربل إلى الدول الاسكندنافية ــ وسألها ما إذا كانت ترغب في تنفيذ مهمة خاصة على حد تعبيره. وعندما أشارت بالموافقة طلب منها غيهمر التوجه إلى مقهى «آنجل»، حيث كان بانتظارها رجل مجهول قام بإعلامها بأن ما سيكلفها به يعتبر مهمة ذات طابع رسمي. ثم طلب منها جواز سفرها لشراء بطاقات الطائرة لها. ولم يستغرق هذا اللقاء سوى عشرين دقيقة. وفي اليوم التالي؛ أي في الثامن عشر من تموز / يوليو / اصطحبها باص صغير من أمام منزلها إلى المطار، حيث كان

---

(١) مؤلف كتاب THE ISRAELI SECRET SERVICE ــ ريشارد ديكون ــ يرى أن كلادينكوف كانت تعمل في أحد مكاتب الموساد.

بانتظارها عدة أشخاص. ولاحظت كلادينكوف أن بينهم ثلاثة فتيات جميلات ولم تكن تعرف منهم سوى غيهمر.

كان الجميع يتحدثون باللغة العبرية، لذا لم تستطع كلادينكوف الاشتراك في المحادثة، لأنها لم تكن متمكنة بعد من هذه اللغة. إلا أنها لاحظت أيضاً أن الجميع يتحدثون باحترام عندما يوجهون كلامهم إلى رجل يدعى مايكل. بعد ذلك ناولها مايكل حزمة تحوي أوراقاً نقدية مختلفة بينها ألف دولار واصطحبها إلى الطائرة.

وسافرت المجموعة إلى أوسلو على دفعتين، إحداهما عن طريق زيوريخ والأخرى عبر أمستردام. أما كلادينكوف فقد سافرت مع المجموعة المغادرة عبر سويسرا. وفي الطائرة جلست سيلفيا رافائيل قربها. وقبل الهبوط في أوسلو قال لها مايكل بأنها ستكون مترجمة للمجموعة في النرويج.

وفي أوسلو التقت كلادينكوف شخصاً آخراً لم يكن غريباً بالنسبة لها وهو آريل، الذي كثيراً ما كان يأتي إلى مركز «التا» طالباً مساعدة كلادينكوف في الترجمة.

ومع مرور الوقت بدأت كلادينكوف تتعرف على أعضاء المجموعة الباقين. وكان من بينهم جوناثان أنغلبي إنما باسم جديد هذه المرة وهو لافوند. والمعروف أن لافوند ولد في فرنسا عام ١٩٤٥ وأقام في باريس عدة أعوام في شارع RUE LA FAYETTE وفي عام ١٩٧١ سافر إلى إسرائيل، حيث استقر هناك. وبالطبع استعمل عميل الموساد أنغلبي في أوسلو اسم وهوية لافوند دون معرفة الأخير بالحقيقة. أما غيمر فقد استعمل في النرويج جواز سفر بريطاني باسم ليسلي أوريوم، رقم ٦٠٤٢٨٥. كذلك الأمر لم يكن صاحبه الحقيقي يعرف أن أحداً يستعمل جواز سفره.

ولنستعرض بعض أعضاء المجموعة وهم: دوف باهر وهو سائق «وبالطبع الاسم والجواز أيضاً مستعاران» زفي ستينبرغ، نورا هيفنر «شقراء جذابة تبلغ من العمر ثلاثين عاماً» وأخيراً تامارا المعروفة من قبلنا سابقاً، والتي كانت تستعمل من وقت لآخر اسم ماريا.

وأحيطت كلادينكوف علماً بأن رئيس المجموعة هو مايكل، ونائبه بيستاور. ولنعد إلى آربل، الذي تابع تنفيد

ما أمره به بيستاور ، فاستأجر سيارتين ومنزلاً بالقرب من أوسلو في منطقة تدعى باروم ، ومن هناك اتصل هاتفياً بكل الفنادق في أوسلو سائلاً عن عربي يدعى بن أمين ، واستمر بالبحث إلى أن وجده في فندق طلابي يدعى :

. PANOARAMA SUMMER HOTEL

ونظراً لضيق الوقت لم يتحقق آريل من هذه المعلومات ، ولم يعرف بأن بن أمين غادر الفندق بعد بضع ساعات . وبينما كان الجميع يتناولون عشاءَهم في مطعم التيفولي ، جلس آريل قرب الهاتف باحثاً عن أثرٍ لبن أمين .

وفي التاسع عشر من تموز / يوليو / وصلتهم معلومات تفيد بأن العربي المفقود سافر إلى ليلهامر . عندها فهم آريل وكلادينكوف أن العملية قد بدأت . وعلى الفور سافر عشرة منهم بأربع سيارات مستأجرة إلى ليلهامر ، التي تقع على بعد مائتي كيلو متراً إلى الشمال من العاصمة النرويجية .

وكتبت الساندي تايمز ماغازين ، حول هذا تقول : « يبدو أنه كان من الصعوبة إيجاد مكان آخر أسوأ من هذا لتنفيذ عملية كهذه » ، ففرقة الموت كانت تنشط دائماً في

المدن الكبيرة، حيث الناس لا يعيرون انتباههم لكل ما يجري حولهم، مما يمكن العملاء من الاختفاء والهرب في زحمة المدينة دون صعوبة. كذلك فإن عدة سيّارات أو مجموعة أشخاص واقفين بزاوية شارع من هذه المدن لن يلفتوا الأنظار ويثيروا الشكوك. أما ليلهامر فقد كانت مدينة صغيرة يسهل ملاحظة الغرباء فيها.

ودونما صعوبة استطاع آربل إيجاد العربي، الذي يبحث عنه، فقد كان يسكن في فندق سكاونت في وسط المدينة. وعلى الفور تلقت كلادينكوف وأحد العملاء ويدعى كوزين أمراً للإقامة في الفندق نفسه، كي يكونوا على مقربة منه.

وبعد الظهر ذهب بن أمين إلى المسبح، ثم عاد إلى الفندق، حيث كان كوزين وكلادينكوف يقبعان في مقاعد مريحة في الصالة يشاهدان التلفاز. وكان مستحيلاً أن يخرج بن أمين من غرفته دون أن يلاحظه أولئك. وفي المساء نزل بن أمين إلى الصالة وجلس بجانب العملاء الذين تملكهم الخوف، لأنه سيكون بمتسع العربي أن ينظر إليهم ويتذكر وجوههم، إلا أنه لم يعرهم اهتمامه وعاد بعد فترة قصيرة إلى غرفته. وعلى

الفور اتصلت كلادينكوف بمايكل هاتفياً معلمة إياه بما حدث .

وفي الصباح خرج بن أمين للتنزه ، فطلب كوزين من كلادينوف تعقبه ، غير أنها أضاعت أثره بسرعة ، فسارع عناصر فرقة الموت بعد تلقيهم النبأ بالبحث عنه في أنحاء المدينة إلى أن وجدوه يجلس بصحبة شخصين أحدهما عربي في مقهى كارولين الواقع في شارع « ستارغن » . وبحسب ما جاء في الساندي تايمز ماغازين ، التي حصلت على نص التحقيقات التي جرت لاحقاً ، فقد جرت الأمور كما يلي :

« كان بن أمين جالساً في المقهى بصحبة عربي آخر ولم يكن هذا العربي بنظر العملاء سوى سلامة . وكان ثلاثة من العملاء يجلسون مقابل المقهى ومعهم صورة ملونة صغيرة تعرّفوا بواسطتها عليه . واختلف العملاء فيما بينهم حول إذا ما كانت الصورة التي بحوزتهم هي للشخص نفسه ، الجالس مع بن أمين أم لا ، إلا أنهم اتفقوا بعد ذلك على أنه هو برغم وجود خلاف بين الصورة والشخص الموجود أمامهم ، إذ كان ينقص الشخص الموجود على الصورة شاربان » .

ويضيف مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص قائلين، بأن التعرف على هذا الشخص استغرق وقتاً طويلاً. أما كلادينكوف فقد أدهشها هدوء بن أمين وعدم تعرُّفه عليها برغم أنها جلست تشاهد التلفاز بجانبه قرابة الساعتين. ثم أكد بيستاور المسؤول عن الكشف بشكل نهائي عما إذا كان العربي الجالس قرب بن أمين هو سلامة أم لا، بأنه حتماً سلامة، خاصةً وأنه تبادل مع الأول ورقتين كانا قد كتبا عليهما شيئاً ما.

وفي الحادي والعشرين من تموز / يوليو / وفي تمام الساعة العاشرة صباحاً اجتمعت فرقة الموت قرب محطة القطارات في موقفٍ مخصص للسيارات. وأمر مايكل الجميع بالصعود للسيارات وملاحقة سلامة، الذي كان موجوداً في المقهى. وعندما دفع سلامة فاتورة الحساب، تعقبَّه كلٌّ من كلادينكوف وكوزين. كان هذا يوم السبت، حيث كان الازدحام يعم وسط المدينة، مما سبب في إضاعة العملاء لأثرهِ، إلا أنه ليس من الصعب تمييز العربي في ليلهامر. فوجدوه يدخل أحد المسابح. وعلى الفور أمر مايكل بإحاطة

المسبح بالسيارات . وطلب من كلادينكوف الدخول إلى المسبح ، مما اضطر أحدهم ليذهب ويشتري لها بسرعة « مايوه » للسباحة ، غير أنه تبين أن الـ « بيكيني » صغير عليها ، مما اضطرها للاستعارة من المسبح . ولدى دخولها لاحظت سلامة في المسبح يتكلم مع أحد الأوربيين ، فسبحت مقتربة منهما ، إلا أنها لاحظت أنهما يتكلمان الفرنسية وهذا ما لا تستطيع فهمه .

وبعد الخروج من المسبح ذهب سلامة مع الأوربي إلى مقهى سورغاتن ، وهناك قام آربل ورافائيل وكوزين بمراقبتهما . وفي الثانية عشرة والنصف دخلت إلى المقهى فتاة شقراء شابة حامل ، غير أنهم جلسوا وقتاً قصيراً ، إذ خرج سلامة والفتاة واتجها نحو موقف الباص الذي أقلّهما لإحدى المناطق السكنية ، حيث دخلا إحدى العمارات . وأحاطت السيارات الأربع بالمنطقة . واضطر العملاء للانتظار طويلاً ، فكانوا كلما أصابهم الملل يتجولون غير بعيد من البناء بسياراتهم ، أو يوقفون سياراتهم بجانب بعضها البعض ليتبادلوا الأحاديث فيما بينهم .

وبينما كانت السيارات تقف قرابة بعضها مرت بجانبهم سيارة شرطة ، إلا أنها لم تتوقف .

وفي السابعة مساءً وبينما كانت فقط إحدى السيارات تربض قرب باب العمارة وفيها كلادينكوف وكوزين . وكان الباقون قد ذهبوا لتناول طعام العشاء . في هذه الأثناء خرج سلامة بصحبة الفتاة من منزله . وكانت الفتاة ترتدي معطفاً أصفر يلفت الأنظار . ولم يعرف كوزين وكلادينكوف ماذا يفعلان ، إذ أن مايكل لم يترك أية تعليمات ، فقرر كوزين أن تذهب كلادينكوف إلى مركز المدينة لتعلم مايكل بما طرأ من تطورات ، بينما قرر هو تعقبهما سيراً على الأقدام .

وسار كوزين طوال الوقت وراءهما إلى أن دخلا داراً للسينما وسط المدينة ، عندها أعلم مايكل بواسطة اللاسلكي بما حصل ، ولم يمض وقت طويل حتى حضر آريل لعنده . ثم أمر مايكل تامارا وجوناثان أنغلبي بتهيئة الأسلحة والانطلاق بصحبة السائق « باهر » باتجاه المنطقة السكنية التي يقطن فيها سلامة ، لاعتقادهم بأنه سيعود إلى منزله بعد انتهاء الفيلم .

وفي العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة انتهى الفيلم وقام آريل

بتعقب سلامة والفتاة إلى موقف الباص. وكان مايكل وكلادينكوف يسيران وخلفهم الثلاثة. وجلس رافائيل وكوزين في السيارة، ثم أعطيا إشارة للمجموعة المنتظرة أمام منزله تفيد بتحرك الباص باتجاههم. ولدى نزول سلامة بصحبة فتاته من الباص اقتربت منهما سيارة بسرعة كبيرة، بحيث كادت تدهس سلامة، ثم توقفت وخرجت منها تامارا وأنغلبي وقد أشهرا مسدساتهما...

وهكذا تـمَّ القضاء على سلامة بأربع عشرة طلقة، حسب ما ورد في كتاب «فضيحة القنابل». أما الساندي تايمز، فقد أكدت إطلاق عشرين طلقة عليه. غير أن هذا ليس أهم ما في الأمر، بل الأهم هو أساليب تنفيذ فرقة الموت لمهامها.

ولم يمت سلامة فوراً، إلا أن مايكل تأكد، عندما حضر بسيارته الفولفو للتحقق من موته، بأنه سيموت في طريقه للمستشفى. ولم يستطع مايكل إخفاء غبطته، لأنه لم يكن يعرف أن العربي المتخبط بدمائه لم يكن سلامة !!!!

الفصل الخامس عشر

آربل يعترف

«لقد حصل ما كانت تخشاه غولدا مائير دائماً، إذ تـمَّ اغتيال شخص آخر لم يكن مطلوباً قتله»، هذا ما جاء في الساندي تايمز ماغازين، حول مقتل الجزائري أحمد بوحقي... هذا الشخص المعروف بشكل جيد في هذه المدينة الصغيرة، وكان باستطاعة الموساد التأكد من ذلك بسهولة فيما لو أرادت.

لقد عمل بوحقي كعامل في مطعم تابع لأحد المستوصفات الطبية، وكان عمره تسعة وعشرين عاماً. والمعروف أنه قدم إلى النرويج عام ١٩٦٥ وأنهى دورة تأهيلية لعمال المطاعم، ومنذ ذلك الوقت وهو يعمل في هذه المهنة. وفي مدينة توريل تعرف عام ١٩٧٢ على فتاة تعمل في أحد

مشافي ليلهامر، وتزوج منها قبل نهاية العام المذكور. وقرر بوحقي ممارسة عمل إضافي في أحد المسابح كمنقذ، كي يستطيع إعالة أسرته التي سيزداد عددها ومصاريفها. وكان عليه اجتياز امتحان خاص بمنقذي السباحة قبل ذلك، وهذا ما يعلل تردده كثيراً على المسبح آنذاك.

وفي الخامس عشر من تموز / يوليو /، التقى مع بن أمين، الذي لم يكن يعرفه من قبل. وكل ما هنالك أنه اشتاق للتحدث باللغة العربية، فاقترب من شخص لا يعرفه هو بن أمين. وعندما التقى بهِ في اليوم التالي في المقهى تحدثا عن الموسيقى العربية وعن الملابس، وقبل نهاية اللقاء تبادلا العناوين فيما بينهما ــ والمعروف أن بيستاور اعتبر هذا دليلاً حتمياً على أن العربي الآخر هو سلامة ــ.

لقد بحثت الموساد في الأرجنتين عن أيخمان[1] مدة ثلاث سنوات قبل أن تُصدر الأمر بخطفه. بينما اعتبر بيستاور

---

(١) أيخمان هو أحد المجرمين النازيين الذين اعتبرتهم إسرائيل فيما بعد مسؤولين عن مقتل الكثير من اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

المترجم

فترة خمس عشرة دقيقة كافية لإصدار حكم الإعدام في ليلهامر. والمعروف أنه في أثناء المحاكمة قالت كلادينكوف، أنها وكوزين لم يقتنعا بأوجه الشبه بين صورة سلامة وبين الشخص الذي لاحقوه في ليلهامر. فقد كان لسلامة بعض العلامات المميزة، فمثلاً كان عنده آثار ناتجة عن الحصبة في الخد الأيسر. كذلك الأمر فإنهم لم ينتبهوا لفرق الطول بينهما، فطول سلامة كان مائة وتسعين سنتمتراً، بينما كان طول بوحقي مائة وتسعة وستين سنتمتراً فقط؛ أي أن الفرق هو عشرون سنتمتراً. من جهة أخرى كانوا يعرفون في الموساد تماماً بأن سلامة الحقيقي لم يكن يظهر أبداً لوحده .... حتى في بيروت كان يسير وبصحبته مرافقة قوية لحمايته [1]... ثم هل من المعقول ألا ينتبه سلامة الملاحق منذ سنوات فيما لو كان أحد يتعقبه في ليلهامر ؟؟

على الرغم من كل هذا أصدر بيستاور أوامره بإطلاق

---

(١) لقد اغتيل سلامة في بيروت عام ١٩٧٩ على يد إحدى العميلات الإسرائيليات وتدعى إيفا ماريا شامبرس. وكانت تسكن في ألمانيا الغربية وفي مدينة ويسبادن بالذات !!... والمعروف أن سلامة قبل مماته كان يعمل كرئيس لجهاز الأمن التابع لمنظمة فتح.

النار. وإن دلَّ هذا على شيء، فإنه يدل على أن الاستهانة بحياة الناس هو أمر محفور في مخيّـلة عناصر فرقة الموت. وكالعادة لم يرد في كتاب فضيحة الرصاص ولا في المجلات والكتب الغربية الأخرى، الأسباب التـي دفعت بيستاور لإصدار حكم الإعدام على شخص أمكن تمييزه من النظرة الأولى على أنه لا يشبه سلامة.

على كل حال تـمَّ في أثناء المحاكمة التي جرت في أوسلو، غـضَّ النظر عن الأمور التي من شأنها إحراج الحكومة الإسرائيلية. فقد ساد الهدوء قاعة المحكمة، مما سمح لبعض الصحف الغربية تبني وجهة نظر محامي بيستاور، وتبرير جريمة القتل في ليلهامر، بتوجيه الاتهام لبوحقي بأنه كان «عميلاً فلسطينياً» متخفياً في النرويج بانتظار الأوامر. واعتبر محامو بيستاور هذا سبباً كافياً ووجيهاً لتصفيته. غير أن مؤلفي فضيحة الرصاص يرفضون محاولة تبييض صفحة الموساد هذه بقولهم، أن المحامين لم يستطيعوا في أثناء جلسات المحاكمة في أوسلو تقديم البراهين الكافية، وأضافوا بأن المدافعين عن الموساد لم يستطيعوا إثبات ارتباط الضحية بالمنظمات الفلسطينية.

وفي أثناء انعقاد جلسات المحكمة. ظهرت في الصحف بعض التوضيحات غير الرسمية من السفارات الإسرائيلية في أوربة الغربية، عن السبب الذي دفع الموساد إلى أن ترسل فرقة الموت إلى الدول الاسكندنافية لتتعقب الضحية على أساس معلومات وردتها من جنيف. كذلك الأمر وجد مؤلف كتاب THE ISRAELI SECRET SERVICE كثيراً من الأسباب التي تبرر موقف الموساد، فكتب يقول أن الاستخبارات المضادة الفلسطينية قررت قبل عدة أشهر من جريمة ليلهامر العمل بشكل يدفع فرقة الموت للتوجه من فرنسا وألمانيا الغربية إلى الدول الاسكندنافية، وبناء على ذلك وردت أول معلومات عن أن الفلسطينيين يتوجهون إلى الدول الاسكندنافية، كي يقوموا بعمليات مضادة لتلك التي تقوم بها فرقة الموت، وبأنهم يزمعون مهاجمة السفارات الإسرائيلية. وقد قام أحد العرب الذي ادعى بأنه صديق لإسرائيل، بإعطاء معلومات دقيقة جداً للموساد حول الموضوع (؟!) فزودهم بأسماء وأوقات محددة للعمليات...

وتم التأكد من هذه المعلومات بتطابقها مع المعلومات

الواردة من اثنين من العملاء في سويسرا. وأكد ديكون ـ الكاتب الذي ورد ذكره سابقاً ـ معتمداً على معارفه في الموساد، بأن أولئك الذين حللوا صحة هذه المعلومات وخاصة تلك الواردة من سويسرا، أكدوا بأنها سليمة تماماً وصحيحة، غير أنهم فوجئوا بعض الشيء لعدم ورود معلومات مماثلة من الاستخبارات الغربية، المتعادلة معهم وعلى رأسها الاستخبارات الفرنسية والبريطانية والمخابرات المركزية الأمريكية. ويتابع ديكون مؤكداً أن المعلومات وردت من مخبرين يعملون لكلا الطرفين.

ولنقف قليلاً أمام تحليل ديكون هذا، فلماذا قرر زفي زامير إرسال فرقة الموت لأوسلو إذا لم تكن تل أبيب متأكدة تماماً من صحة المعلومات الواردة إليها، حتى أن زفي زامير قرر المخاطرة وسافر بنفسه إلى النرويج؟ ولو كان عنده أي شك لأمر بالتحقق من وجود «الأمير الأحمر» في ليلهامر بوسائل أكيدة. أما العملاء الذين كانت مهمتهم التأكد من شخصية الضحية، فيمكن القول بأن تصرفهم كان فقط روتينياً.

ولا شك في أن صديق إسرائيل ديكون، برّر مواقف

الموساد أكثر عندما قال بأنه لم يكن لدى الاستخبارات الإسرائيلية الكثير من الوقت ، لأنها قررت سحب فرقة الموت من أوربة قبل نهاية العام . ومن هنا كانت هذه السرعة . ومن جهة أخرى اعتبر ديكون أن الظروف التي دعت زفي زامير لاتخاذ قراره هذا هو أن سلامة كان مختبئاً في النرويج ... هذا البلد الذي تربط استخباراته بالموساد علاقات وثيقة . وبكلمة أخرى اتخذ زامير قراراً شجاعاً بالسفر إلى أوسلو لمراقبة العملية عن كثب ـــ على حد تعبير ديكون ـــ .

وبذلك يحاول الصحفي الإنكليزي ديكون اعتبار سويسرا هي المسؤولة عن المأساة في ليلهامر . كما يهاجم الاستخبارات السويسرية ، لأنها لم تتساعد مع الموساد كما يجب ، ولأنها لم تكشف في وقت مبكر المخبر العربي ، الذي أعطى تل أبيب معلومات خاطئة . هذا أولاً ، وثانياً لأن العربي المذكور لا زال يعيش في سويسرا وتحت حماية الاستخبارات السويسرية . ويتابع ديكون قائلاً : «يعتبر هذا برهاناً آخر لانحياز الاستخبارات السويسرية في الخلاف العربي ـــ الإسرائيلي» ؛ أي أنه لو تعاونت الاستخبارت

السويسرية مع مثيلتها الإسرائيلية لكان هذا التعاون موضوعياً ومثمراً. ومن جهة أخرى يعتبر ديكون، شأنه شأن الكثير من الصحفيين الغربيين، أن الفلسطينيين عملوا قصداً لجلب هؤلاء الأشخاص من الموساد ــ ويقصد فرقة الموت ــ إلى النرويج، كي يحولوا الانتباه عن الهجوم الذي كانت تزمع سورية ومصر القيام به على إسرائيل. ولكن حبذا لو توقفنا قليلاً هنا وفكّرنا في العلاقة بين ما حدث وبين الحرب العربية ــ الإسرائيلية في تشرين الأول / أكتوبر / عام ١٩٧٣؟... وما هو دور بضع عشرات من القتلة المحترفين في حرب كهذه؟ ثم أنهم لم يكونوا مسؤولين عن الاستخبارات العسكرية. كما أنه لا يمكننا إذا علت بعض الأصوات في إسرائيل بعد حرب تشرين معتبرة الهجوم المصري ــ السوري مفاجأة، اتهام قتلة العرب المحترفين بأن مسؤولون عن ذلك، وإنما قادة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

والحقيقة أن الحق كان مع مؤلفي كتاب فضيحة الرصاص عندما قالوا بأن قضية ليلهامر كانت بسيطة. ففرقة الموت ــ حسب رأيهم ــ كانت واثقة بنفسها وفخورة

بأعمالها البطولية السابقة لدرجة أن هذه الثقة تحولت لتكبُّر أعمى. إذ أن تحركات عناصرها خلال وجودهم في النرويج كانت متعجرفة لأبعد الحدود، فتصرفوا في ليلهامر، كما لو كانوا في باريس التي يقطنها الملايين، مع العلم أنه كان باستطاعتهم التكُّهن بأنهم في هذه المدينة الصغيرة سيكونون مكشوفين للجميع.

وفعلاً لوحظ وجودهم هناك في العشرين والواحد والعشرين من تموز / يوليو /، وذلك عندما لفتت أرقام السيارات المنوّط عليها رمز مدينة أوسلو، نظر الناس بأن القادمين من عاصمة النرويج يستعملون أجهزة لاسلكي للاستقبال والإرسال. ولا شك أن هذا كان ملفتاً لانتباه الشرطة في ليلهامر أيضاً.

لقد كان ريشارد ديكون متأكداً من تعاون الاستخبارات النرويجية مع الموساد في ليلهامر. كذلك كان رأي دافيد تينين مؤلف كتاب HIT TEAM الصادر في لندن عام ١٩٧٦ والمخصص للكتابة عن نشاط فرقة الموت؛ أي أنه باستطاعتنا الاعتقاد بأن الشرطة في ليلهامر التي لاحظت وجود

القادمين من أوسلو كانت على علم بالموضوع ، لا ، بل كان لديها أوامر بعدم التدخل . وسنلاحظ أن آربل كان له الرأي هذا نفسه . وبالطبع عندما ظهرت للملأ حقيقة مقتل الشخصي البريء بوحقي ، وعندما هدد هذا الأمر بفضيحة سياسية كبيرة . وجدت الشرطة النرويجية نفسها مضطرة لعمل شيء ما ، خاصة أن أحد جيران بوحقي ، الذي كان شاهداً للجريمة ، أخبر الشرطة فور توجيه مايكل الأوامر لفرقته بمغادرة المدينة ، معلماً إياها بأوصاف السيارات ، مما لم يترك خياراً لرجال الشرطة ، كي يبدأوا بملاحقة الهاربين فوراً .

والمعروف أنه قلما تحدث جرائم قتل في النرويج ، ففي ليلهامر مثلاً ، حصلت آخر جريمة قتل قبل أربعين عاماً تقريباً . لذلك كانت الشرطة على علم بالجريمة فور وصول بوحقي للمستشفى ...

ولنعد إلى فرقة الموت . فبناءً على تعليمات مايكل توقفت السيارات الأربع على بعد ثمانية كيلو مترات من المدينة ... ولم يكن شيئاً يعكر صفو كلادينكوف وآربل ورافائيل ، الذين جلسوا في السيارة يشربون الويسكي . غير أن

كلادينكوف كانت ممتعضة بعض الشيء خاصة وأنه تـمَّ إعلامها مسبقاً بأنها في مهمة رسمية، بينما وجدت نفسها شريكة في جريمة قتل. فأمسك آربل بيدها لتهدئتها ــ وهذا ما زعمه في أثناء التحقيق معه في الشرطة ــ إلا أنه عاد فقال في قاعة المحكمة، بأنه حاول «التقرب منها !!».

ويصل أوسلو بليلهامر طريقان. أحدهما شرقي ويدعى فيورد ميوس والآخر غربي. أما سيارة البيجو، فقد سارت عبر الطريق الأول، بينما انطلقت من أوسلو عبر الطريق الآخر الأقصر أربع سيارات شرطة. كذلك الأمر تم إعلام جميع حواجز الشرطة على الطريق. وفي هامار بعد ثلاثة وستيـن كيلو متراً من ليلهامر حاول أول حاجز للشرطة صادفوه في طريقهم إيقاف السيارة بإعطائهم إشارة من مصباح يدوي، غير أن السائق خفف السرعة بعض الشيء، ثم انطلق عبر الحاجز، وكان هذا كافياً لرجال الشرطة، كي يسجلوا رقم السيارة DA 589011 ويعلموا بـهِ أوسلو.

ومع مطلع الفجر وصل ركاب البيجو إلى أوسلو، ثم توجهوا إلى شارع OTTO RUGES، حيث استأجر آربل أحـد

المساكن هناك، وكانوا جائعين، بينما لم يكن في المنزل شيء يؤكل، فذهبوا للنوم. وبعد فترة قصيرة وقفت أمام المنزل سيارة الفولفو الخضراء التي تجول بها مايكل في ليلهامر، وكان قد تـمَّ استئجارهـا في مطـار FORNEB في أوسلـو. وحـان الـــوقت لإعادتها، فتبرع آربل بتسهيل الموضوع، وبشراء شيء من الطعام قبل عودته. وانطلقت كلادينكوف خلف آربل بسيارة البيجو، كي تصطحبه معها من المطار.

وبعد أن ترك آربل السيارة في موقف السيارات، ذهب لأحـد بارات الخدمـة الذاتيـــة. في هذه الأثنـــاء كانت كلادينكوف تنتظره في السيارة المتوقفة في مكان محظور الوقوف به. وكانت الشرطة قد سـجَّـلت رقـم السيـارة في هامـار وعممته، ليس فقط على مراكز الشرطـة وإنما أعلـمت به سلطات المطار أيضاً.

وانتبه أحد عمال شركة SAB للـطيران لرقـم السيـارة، فأعلم الضابط المناوب، الذي قام بدوره باعتقال كلادينكوف واصطحابها إلى مبنى المطار، وعندما تقدم آربل من سيارة البيجو وبيده علبة كبيرة، تم اعتقاله أيضاً، وكان أول سؤال

وجهه له الضابط هو : « لماذا اشترى السيد كل هذا الطعام » فأجابه آربل : « لي ولأصدقائي » .

والملاحظ أن آربل لم يكن قد هيأ خدعـةً ما ، وبالتالي أشار لمكان سكن أصدقائه ، عندما سُئِل عنهم . كذلك كلادينكوف كانت أكثر دقـةً منه ، عندما أعطت العنوان بدقة . وبعد فترة وجيزة تـمَّ اعتقال رافائيل وغيهمر . وفي اليوم نفسه ؛ أي قبل مضي أربع وعشرين ساعة على الجريمة كان جميع ركاب البيجو في ليلهامر مرة أخرى ، حيث بدأ في مخفر الشرطة الواقع في شارع ستارغاتن الرئيسي أول تحقيق رسمي في الموضوع .

وفي أوسلو كان ضباط القسم (E) التابع لمقـرّ الشرطة الرئيسي في النرويج بانتظار المعتقلين . وكانت ماغويلد آنستيد نائبة رئيس القسم بينهم . وهذا يدل على حجم القضية ، لأنه قلّـما ما كان يقوم ضباط بهذه الرتبة بإجراء التحقيقات . وكانت ماغويلـد تحوز على ثقـة أصدقائهـــا ، خاصة أنها خصصت كل وقتها ونفسها لمكافحة الجرائم ، لدرجة أنها لم تتزوج ، كي تستطيع أداء مهمتها على أكمل وجه . وعندما

تـمَّ إيقاظها في الليل لإعلامها بالجريمة التي وقعت في ليلهامر ، ارتدت ملابسها بسرعة ، وأصدرت أوامرها عبر جهاز الهاتف ، كي يتواجد فريق العمل التابع لها بسرعة في مكان الحادث .

وإلى هنا كانت الآنسة آنستيد لا تعرف الكثير مما حدث ، سوى ما صـرَّحت به زوجة الضحية . غير أن الجريمة وظروف تنفيذها جعلها تتوقف وتفكر بعض الشيء ، خاصة وأنه اشترك كل هذا العدد من الأجانب لاغتيال عربي واحد ، واعتقدت في البداية أن الأمر له علاقة بالمخدرات . وعندما تفحصت الأربعة المعتقلين لاحظت أن رافائيل وغيهمر يتصرفون بهدوء ، بينما كانت علائم القلق واضحة على كلادينكوف وآربل ، وبالذات لفت نظرها آربل الذي كان يتصرف بعصبية .

وعلى الفور قررت آنستيـد أن يقـوم أربعـة ضبـاط بالتحقيق كل على حدة مع أحد المعتقلين ، فأوكلت لستينر رافلو البالغ من العمر تسعاً وعشرين عاماً ، مهمة التحقيق مع آربل . والمعروف أن رافلو كان أخصائياً في التحقيق بقضايا الجرائم ، وعرف عنه أنه حقق بعشرات من الجرائم المشابهة ، وامتاز بقدرته على عمل التحقيقات . فقد كان دائماً يُـهيىء

جواً خاصاً في أثناء التحقيق بتحويله مجرى الحديث بعيداً عن الموضوع المقصود، بينما يكون في الحقيقة يستجوب المتهم دون أن يدري الأخير بالأمر. أما كلادينكوف فقد استجوبها ضابط شاب يدعى ليف لير.

ولنعد إلى رافلو، الذي اصطحب آربل إلى غرفة كبيرة في الطابق الخامس، الذي تطل نوافذه على شارع ستارغاتن. وفي هذه الأثناء كان آربل قد استعاد هدوءه وبدأ برواية قصته، فقال أن اسمه هو إرت وأنه تاجر وصاحب شركة VIKING الدانماركية وبأنه أتى إلى النرويج بزيارة عمل. وبما أن زيارته استغرقت وقتاً طويلاً، لذلك استأجر منزلاً في أوسلو، حيث تعرف هناك على باقي المتهمين في أحد الفنادق، التي كان ينزل بها قبل استئجاره للمنزل، كذلك أوضح أن باتريسيا وكسبورغ ــ وهو الاسم المستعار لسيلفيا رافائيل ــ كانت تسكن معه وبأنهم كانوا يزمعون سوية القيام يوم السبت بنزهة للتعرف على معالم البلاد. ومن جملة ما قاله رداً على سؤال المحقق: «نعم... ربما كنا بليلهامر». غير أنه عاد فاستطرد بأنه غير متأكد من ذلك. وأضاف يقول: «لقد شاهدنا من

السيارة كثيراً من المناظر الطبيعية ومررنا بكثير من المدن الصغيرة، بحيث يصعب معه التذكر أين كنا تماماً، خاصة أننا سافرنا دونما خريطة أو مخطط معين»، ثم تابع يقول، بأنهم عندما عادوا من أوسلو أمضوا السهرة مع باقي الأصدقاء في منزله، وفي الصباح ـــ وهذا ما تعرفه الشرطة ـــ ذهب إلى المطار، كي يعيد السيارة المستعارة ويشتري طعاماً للإفطار. وعن طبيعة العلاقة بينه وبين أصدقائه أجاب بأن معرفته بهم سطحية وبأنه لم يجد شيئاً غريباً يلفت النظر في تصرفاتهم، أما جريمة القتل، فقد عرف بها عن طريق الشرطة فقط.

وعندما جمعت آنستيد إضبارات التحقيق من ثلاثة محققين، لاحظت أن إجابات آربل عن الأسئلة كانت تنطبق ـــ ما عدا بعض الأمور الصغيرة ـــ مع ما سمعه المحققون من رافائيل وغيهمر في الغرف الأخرى، إلا أن آنستيد كانت على ثقة من أنهم جميعاً يكذبون، وبأنهم لفّقوا مسبقاً قصة مشتركة لمجرى الأحداث. ولكن كان ينقصها الدليل المادي، كي تبرهن لهم بأنهم لعبوا دوراً هاماً في مقتل عامل المطعم. كل هذه الأفكار راودت آنستيد قبل أن تتطلع على اعترافات

كلادينكوف ، إذ أن ليف لير كان لا يزال يستمع إلى اعترافات هذه المرأة الشابة .

في هذه الأثناء قدمت بعض الشخصيات الرسمية من أوسلو إلى مقر الشرطة لتسأل عن مجرى التحقيق . فأجابتهم آنستيد : « لقد قتل شخص ... هذا هو الشيء الوحيد المتأكدين منه ، أما أسباب القتل فحتى الآن لا نعرفها » ، ولنعد إلى المحقق لير ، الذي نجح في استجواب كلادينكوف . فقد أكدت هذه الأخيرة في البداية ما قاله رفاقها الآخرون ، لكنها عادت في النهاية وقررت أن تحكي الحقيقة ، لأنها شعرت بأنها مخدوعة خاصة عندما وُجِّه إليها الاتهام بالاشتراك في جريمة قتل . وعندما لاحظ لير أن متهمته بدأت تتأرجح فيما تقوله أفهمها بأن قول الحقيقة هو أفضل مخرج ، فاعترفت بأنها قدمت من إسرائيل وبأنها تعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية ، وروت قصة ملاحقة بن أمين وكيف راقبته في الفندق ، إضافة لذلك روت بدقة ما حصل في مقهى كارولين وكيف تمَّ التعرف على شخصية الشخص الملاحق . وفي محاولة للدفاع عن نفسها قالت : « لم أكن أعرف أنهم يريدون إطلاق النار عليه » .

وعندا نقل لير هذه المعلومات لرئيسته آنستيد كانت ردة فعلها عكسية تماماً، إذ اعتقدت أن كلادينكوف تختلق كذبة خيالية، فأمرت المحقق بالعودة إليها والطلب منها تكرار ما قالته، كي يمكن مقارنة صحة ما ستقوله مع ما قالته مسبقاً.

وعلى الفور نفذ لير التعليمات، لكن كلادينكوف أعادت ما قالته بدقة دون أية تغييرات. فما كان أمام المحقق سوى أن يصدقها. أما آنستيد، فقد قالت بصوت عال عندما عاد إليها المحقق ثانية: «هل من المعقول أن يحصل هذا في النرويج؟؟».

وفي صبيحة اليوم التالي كان لير بعد إطّلاعه على هذه الحقائق قد هيأ أسئلة أكثر دقة، الهدف منها دعم اعترافات كلادينكوف الأخيرة. لكن مفاجأة كبيرة كانت في انتظاره وهي أن كلادينكوف رفضت التوقيع على اعترافاتها. وأغلب الظن أنها فكرت في أثناء الليل بما قالته للمحقق، واعتقدت بأنها كانت صريحة أكثر من اللزوم، فرفضت التوقيع خوفاً من الانتقام. وهكذا وصل التحقيق لطريق مسدود. أما المحققون

الآخرون الذين استمعوا لاعترافات رافائيل وغيهمر فقد ملّوا من سماع القصة الملفقة نفسها، فتقرر التركيز على آربل.

وفي الساعة الثانية وأربعين دقيقة ظهراً، بدأ رافلو من جديد التحقيق مع آربل الذي كان لليلة التي أمضاها في الزنزانة وحيداً، أثر بالغ في نفسه. ولاحظ رافلو ارتباك متهمه، وعرف أن المبادرة الآن في يده، وأن الأمر يتعلق بقدرته على استجوابه. وعلى الرغم من أن آربل أعاد القصة نفسها التي رواها قبل يوم، إلا أنه بدا واضحاً أنه لا يعيدها عن قناعة. ولم يطرح رافلو أسئلة جديدة عليه، بل قرر الانتظار بعد أن لاحظ أن آربل يسيطر بصعوبة على أعصابه. وساد الغرفة الصمت، مما دفع آربل للنرفزة أكثر فأكثر، وفي النهاية نهض من مقعده وخطا عدة خطوات باتجاه الشباك، وعندما عاد ليجلس في مقعده لم يكن هناك داعٍ لسؤاله لأنه بدأ يتكلم لوحده.

واستغرق التحقيق هذه المرة ثماني ساعات. ولم يُخفِ آربل شيئاً، بل أن كل ما قاله كان ينطبق مع اعترافات كلادينكوف، إلا أنه كان يعرف تفاصيل تتعلق بالجريمة أكثر

منها، كأرقام التلفونات المستعملة في أوسلو. وبالطبع استغل المحقق هذه الناحية ليعتقل شخصين آخرين من فرقة الموت.

ولم تعثر الشرطة على الجنرال زفي زامير، الذي كان يعرف عنوانه فقط مايكل، وكان سرور الجنرال بمقتل سلامة قصير الأمد. كذلك كتبت الساندي تايمز ماغازين تقول أن مايكل وأنغلبي استطاعا الفرار من قبضة الشرطة والسفر إلى تل أبيب، بعد أن استمعا من المذياع للخطأ الذي ارتكباه.

ونظراً لأهمية اعترافاته، علّل الجاسوس آربل سبب قراره بالاعتراف بأن الحكومة النرويجية يهمها أيضاً أمر إبادة الفلسطينيين، وضرب مثالاً على ذلك، بأنه عندما وقفت السيارات الأربع ذات اللوحات التي تدل على أنها قدمت من العاصمة تحيط بمنزل الضحية، لم يهتم رجال الشرطة الذين مروا دون توقف بقربهم لهذا المنظر غير الاعتيادي في هذه المدينة. واعتبر رافلو أقوال آربل، مجرد محاولة لدفعه في اتجاه التحقق من صحة هذه المعلومات وبالتالي إطلاق سراح آربل. إلا أن الأمور لم تجر على هذا النحو. ففي منتصف الليل انتهى التحقيق، وكان آربل مرهقاً فقال لمحققه، بأنه يشعر بالتعب، غير أن

رافلو هدأه قائلاً بأنه ليس الوحيد الذي قال الحقيقة . واستمر التحقيق مدة أسبوعين روى خلالهما آربل كل ما يعرفه عن الموساد . وكان التحقيق يجري بعيداً عن الأجواء الروتينيـة . فآربل كان يشرب شايه المفضل ورافلو يتناول القهوة . وفي الخامس من آب /أغسطس/ تـمَّ تفريـق المتهمين عن بعضهم ، فجرى نقل آربل إلى توروندهيم المدينة الطلابيـة ، الواقعة إلى الشمال من النرويج ، وهناك أودع السجن في زنزانة مريحة ، فيها مغسلة وماء ساخن ومكتب ، كما كانوا يضعون له كل صباح ورداً في غرفته التي يصعب تسميتها زنزانة . وبما أن المسافة بين توروندهيم وأوسلو هي ستمائة كيلو متر ، فقد قلَّـت زيارات المحقق لعنده . وسمح لآربل بحيازة آلة كاتبة أرسلتها له أخته من كوبنهاغن ، فكان يكتب اعترافات جديدة كل يوم للمحقق عن مهنتـهِ كجاسوس .

لقد عامل آربل المحقق كصديق له . فعندما حضر رافلو في أحد الأيام إلى توروندهيم ووجد آربل يأكل لوزاً أرسلتـهُ له زوجته من إسرائيل ، أعجبه طعم اللوز ، فما كان من آربل إلا أن أوعز لزوجته بإرسال المزيد من اللوز للمحقق من إسرائيل .

ونقل عن رافلو قوله أن سبب نجاحه في التحقيق، هو جوٌ الثقة الذي أمنه لمتهمه. وبالطبع يقصد هنا العلاقة التي نمت بينه وبين آربل، بحيث لم يُخف الأخير عليه أية أسرار، وكمثال قال له أنه أضاع عدة مرات جواز سفره الدانماركي !! وكان كلما حصل على جواز جديد يسلم القديم للموساد!.. كذلك روى للمحقق وقائع جولته باليخت مع سيلفيا الرائعة الجمال. أما رافلو فكان يقول لآربل من آن لآخر، بأنه لا يصدق كل مايقوله له، وهذا ما كان يدفع آربل للكلام أكثر. ولاحظ رافلو ــ وكان معه حق في ذلك ــ أن آربل أراد إفهام المحقق بأنه لم يكن في الموساد شخصية عابرة، وإنما شخصية لها وزنها وأهميتها. لكنه نُقِل عن رافلو قوله فيما بعد بأن آربل هو بسيط لأبعد الحدود.

وفي الثالث عشر من آب / أغسطس /، طلب آربل من رئيس السجن، تأمين مقابلة له مع رافلو إلا أن الأخير كان مشغولاً جداً في أوسلو، خاصة وأن التحقيق كان قد قارب على الانتهاء، مما كان يتطلب وضع النقاط الأخيرة على الأحرف، مع العلم أن رافائيل وغيهمر استمرا في لعب دوريهما كالسابق.

واضطر رافلو إلى تأجيل بعض الأمور الهامة، وحضر إلى توروندهيم وهناك أطلعه آربل على نقطتين غير هامتين، تتعلقان بالجريمة في ليلهامر، فنوَّطها المحقق على الآلة الكاتبة وأعطاها لآربل كي يوقعها. ولا شك في أن آربل كان مقتنعاً بأنه ساعد المحقق كثيراً باعترافه الأخير هذا، إلا أن رافلو قاطعه قائلاً: «فقط لأجل هذا استدعاني السيد إلى تروندهيم؟..». وهنا لاحظ آربل أن المحقق اعتبر هذه المعلومات الأخيرة، بأنها غير هامة، فلم يبق أي شيء يقوله له ليبرر موقفه، سوى بعض الأمور المتعلقة بفضيحة الرصاص. غير أن آربل وكما نعرف اشترك في المرحلة الأخيرة منها فقط. وبناء على ذلك قال للمحقق:

«هل حدثتُ السيد المحقق عن السفينة؟»

فأجابه المحقق سائلاً:

«أية سفينة؟»

فرد آربل موضحاً:

«لقد كنت صاحباً للسفينة شيرزبرغ آ»

لكن المحقق عاد فسأله عن ماهية هذه السفينة.
فأجابه آربل بقوله: «السفينة التي نقلت اليورانيوم لإسرائيل».

وهنا لاحظ آربل أنه ذهب بعيداً في اعترافاته هذه، خاصة وأنه علم بتفاصيل العملية من الموساد. تابع رافلو الموضوع بأن وجه إليه عدة أسئلة. غير أن آربل لم يكن يعرف الكثير. فأضاف فقط بأنه عندما كان صاحباً للسفينة «شيرزبرغ آ» لم يكن يعرف أنها تنقل اليورانيوم.

وهكذا استطاع رافلو أن ينسخ من هذا الكلام خمساً وعشرين سطراً. وقام بعد ذلك بضمها لباقي التحقيقات في جريمة ليلهامر، غير أنها ما إن وصلت أوسلو حتى سحبت من إضبارة التحقيق!!..

الفصل السادس عشر

أمام المحكمة

لم يكن لدى المحققين، الذين استمعوا لاعترافات كلادينكوف وآربل أي شكوك حيال سبب قدوم السيارات الأربع من أوسلو إلى ليلهامر، على الرغم من أن غيهمر ورافائيل لم يعترفا بعد بالحقيقة. وكان قد قبض في أوسلو على شخصين آخرين من فرقة الموت، إضافة للأربعة المعتقلين وهما زفي ستينبرغ ومايكل دورف، بينما استطاع منفذو حكم الإعدام، تامارا وأنغلبي الفرار من النرويج. أما الجنرال زفي زامير فتتضارب المعلومات حول موعد مغادرته لأوسلو، والمعروف أن رئيس الموساد هذا كان يسافر دائماً إلى المكان الذي تتم فيه عمليات اغتيال الشخصيات المهمة. وكان زامير قد حضر للنرويج قبل عدة أيام من جريمة ليلهامر، حيث أمضى أحد أيام السبت في فندق يبعد ستين كيلو متراً عن المدينة. وترى

صحيفة الساندي تايمز أن زامير عرف بالخطأ القاتل من الراديو مساء يوم السبت، لكن مؤلفي كتاب فضيحة الرصاص أكّدوا بأنه بقي في أوسلو طوال اليوم التالي في محاولة منه لتأمين وضع عملائه الذين وقعوا في قبضة الشرطة النرويجية [1].

ويضيف مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص، بأنه على الرغم من العلاقة القوية التي تربط زامير بالاستخبارات النرويجية، إلاِ أنه لم يستطع الاتصال مباشرة بغوثار هارستاد رئيس الاستخبارات النرويجية. على كل حال عمل على تأمين محامي مشهور في كوبنهاغن هو إيسي فويغل اليهودي الأصل، فاستقل هذا الأخير طائرة مائية وسافر على وجه السرعة من أوسلو إلى ليلهامر، إلا أن السلطات هناك لم ترحب بقدومه، فعاد من حيث أتى صفر اليدين؛ أي بكلمة أخرى لم يكن الجو العام لصالح فرقة الموت، لذلك عمل زامير على تأمين عودة

---

(١) مؤلف كتاب THE ISRAELI SECRET SERVICE، يعتقد بأن هرب زامير من أوسلو بعد معرفته بالخطأ المرتكب، تم تدبيره بمساعدة الاستخبارات النرويجية. كذلك كتب ديكون يقول: «لو قُبض على رئيس الموساد لكانت كارثة رهيبة».

ما تبقى من عناصر الفرقة الذين لم يعتقلوا، ولم يتمكن الصحفيون الإنكليز من معرفة الطريقة التي غادر بها هو نفسه أوسلو ولا جواز السفر الذي استعمله لهذه الغاية.

وفي اليوم التالي أعطت الشرطة النرويجية برهاناً على أنه لا تهمها العلاقات التي تربط بين الاستخبارات العادية والمضادة. فعندما تأكدت الشرطة من اختباء عنصرين آخرين من فرقة الموت في منزل أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين، قامت باعتقالهما غير آبهة بالنقد الموجه إليها نتيجة خرقها لأعراف الحصانة الدبلوماسية. ونتيجة لذلك أرسل السفير الإسرائيلي احتجاجاً قوياً لوزارة الخارجية النرويجية، إلا أن الأخيرة لم ترد عليه.

في هذه الأثناء قدم لأوسلو من تل أبيب مستشار خاص للحكومة الإسرائيلية، وهو محام مشهور. وكان الهدف من قدومه إعطاء القضية وزناً خاصاً، غير أن هذا لم يُفد شيئاً، لأنه أصبح للجريمة في ليلهامر صدىً واسع، مما لم يدع مجالاً للتساهل أمام الحكومة النرويجية خوفاً من الرأي العام. فقامت الشرطة بمتابعة التحقيق، معلمة بتفاصيله دوائر الشرطة

الأخرى في أوربة الغربية. ففي باريس تمت قراءة اعترافات آربل بعناية فائقة، حيث كان يسكن ويعرف الكثير من العناوين هناك. ويبدو أن الشرطة الفرنسية ضاقت ذرعاً آنذاك بالمحاربين الإسرائيليين على أراضيها، فقامت بتسليم القضية للاستخبارات الفرنسية المضادة:

DIRECTION DE LA SURVEILLANCE DU TERRITOIRE (DST) التي اهتمت بهذه العناوين، وقررت الاستجابة لرجاء الآنسة آنستيد بالمساعدة في إجراء التحقيقات، وذلك في محاولة لتقديم براهين جديدة في باريس، تؤكد ضلوع باقي المعتقلين في جريمة ليلهامر، وليس فقط آربل وكلادينكوف. وبناء على ذلك قامت بصحبة الشرطة الفرنسية بزيارة ثمانية منازل كان آربل قد أشار لها في اعترافاته. وبالفعل عُثر على مجموعة كاملة من التجهيزات والمعدات الخاصة بالتنصت والقنابل الموقوتة. وكان أهم شيء بالنسبة لآنستيد هو إيجاد أدلة تتعلق بالجريمة المنفذة من قبل فرقة الموت في ليلهامر.

وكما أشرنا مسبقاً فقد اغتيل في العاصمة الفرنسية يوم السادس من نيسان /ابريل/ عام ١٩٧٣، باسل القبيسي

بالقرب من كنيسة القديسة ماجدولين ، كذلك في السادس عشر من تشرين الأول / أكتوبر / عام ١٩٧٢ ، اغتيل في روما الزعيتر . ولوحظ أنه استعمل في كل عمليات الاغتيال هذه مسدسات من عيار ٥مم ... كما لوحظ أن الرصاصات كانت من صناعة شركة RHEINISCH WESTFALISCHE SPRENG STOFF الألمانية الغربية ، وكانت كلها ممهورة بعلامة واحدة هي حرف R ، وهذا يعني أن الجرائم الثلاثة في كل من باريس وروما وليلهامر مرتبطة ببعضها البعض ... كذلك اطلعت آنستيد في باريس على كثير من المعلومات الهامة ، وبالذات اهتمت بماضي المعتقل غيهمر ، الذي طالما أكد أن اسمه كان ليسلي أوربوم وأنه يُدرس اللغة الإنكليزية في مدينة ليدس ، وأتى للنرويج كغيره من آلاف الإنكليز للسياحة . غير أن الاستخبارات المضادة الفرنسية قامت بعد حصولها على صورة غيهمر ، بمحاولة التعرف على شخصيته الحقيقية ، فتبين أن المعلم الإنكليزي المذكور كان عام ١٩٦٩ دبلوماسياً إسرائيلياً في باريس ، لذا لم يكن من الصعب التعرف عليه وهو الذي سبب اعتقاله في أوسلو احتجاج السفارة الإسرائيلية . فعندما نظر أحد المخبرين لصورته صاح : « هذا والله زيبستين » .

ويبدو أنه كان هناك أسباب لتذكر الاستخبارات الفرنسية المضادة لاسمه، إذ أن فيكتور زيبستين ظهر ليلة عيد الميلاد عام ١٩٦٩ في شيربورغ كسائق للأدميرال ليمون. وهكذا استطاعت آنستيد أن تجلب من باريس الكثير من المعلومات الهامة والتي أمكن، بعد ربطها باعترافات آربل، معرفة الحقيقة التي لم يسمع بها العالم آنذاك، وهي أن فرقة الموت نشطت على الأراضي النرويجية بناءً على تعليمات الدوائر الحكومية الإسرائيلية ــ الموساد وبحمايتها.

لقد كان وقع هذه المعلومات كالديناميت ــ على حد تعبير مؤلفي كتاب فضيحة الرصاص ــ ولا شك في أن تل أبيب كانت على علم بمجرى التحقيق أولاً بأول عن طريق «أصدقائها» في كل من باريس وأوسلو.

أما صحيفة الساندي تايمز، فقد كتبت تقول: «ليس هناك مجال للشك، بأن المخابرات النرويجية تعاونت بصمت مع الإسرائيليين، وذلك بأن رفضت مساعدة الشرطة التابعة لبلدها في التحقيقات التي أجرتها الأخيرة، كما رفضت الاشتراك بوقائع المحاكمة التي تلت ذلك». كذلك تعرض

الصحفيون الذين تابعوا القضية للضغط من قبل الاستخبارات النرويجية، كي يكفّوا عن الاهتمام بهذا الموضوع[1].

والمعروف أن الصحفيين الإنكليز، مؤلفي كتاب فضيحة الرصاص، كانوا قد جمعوا المعلومات المتعلقة بالقضية عام ١٩٧٧، لذا لا بد وأنهم كانوا قد التقوا بأولئك الأشخاص الذين تبين بعد أربع سنوات من القضية أنهم كثيرو الكلام، وهذا ما ساعد في كشف أسرار كل العملية.

لقد عملت الموساد على استغلال بعض القنوات ذات التأثير على المدعي العام والشرطة والاستخبارات النرويجية، كي يجري كتمان فضيحة ليلهامر لأبعد حدٍّ ممكن، وذلك لأنها كانت تعتقد بأن كشف المعلومات التي حصلت عليها آنستيد في باريس وإعلانها للرأي العام، خاصة ما يتعلق

(١) في عام ١٩٦٧ كتبت صحيفة AFTENPOSTEN النرويجية تقول بأن أحد الإسرائيليين من ذوي العلاقة بالسفارة الإسرائيلية في باريس، عرض على أحد صحفي هذه الجريدة وصحفي إنكليزي آخر مبلغ ثلاثمائة ألف دولار، كي يعدلوا عن طباعة كتاب حول هزيمة الموساد في ليلهامر، مما اضطر راديو تل أبيب لنفي هذه المعلومات.

باعترافات آربل، سيؤدي بلا شك إلى فضيحة سياسية كبيرة ضد إسرائيل، إضافة لعرقلة عمل الموساد في أوربة الغربية. أما الشخص الذي ساعد في طمس معالم القضية، فكان المدعي العام النرويجي هاكون ويكر. لقد سافر ويكر إلى ليلهامر بعد السماع بأنباء الجريمة، مما مكّنه من الإطلاع على مجرى التحقيق أولاً بأول، وعرف لأول وهلة أن مقتل العربي عامل المطعم سيسبب له الكثير من المتاعب، خاصة وأن رئيس الوزراء النرويجي طلب منه تقارير يومية عن التحقيقات الجارية. عدا عن ذلك اتصل به بخصوص الموضوع نفسه رولف جارمان رئيس قسم الجرائم في الشرطة، وغونار هارستيد رئيس الاستخبارات النرويجية. وبالطبع حاول ويكر التوفيق بين مصالح الشرطة والاستخبارات المتناقضة مع بعضها. فبينما كانت الشرطة تسعى لضم أكبر عدد ممكن من المعلومات لإضبارة الاتهام، كان رئيس الاستخبارات يحاول اعتبار الجريمة في ليلهامر قضية محلية ذات طابع فردي. ولم يخف هارستيد على المدعي العام ويكر، الأهمية التي يوليها للعلاقة مع الموساد ومع زفي زامير، الذي تربطه معه علاقات صداقة شخصية، إضافة للعلاقة المهنية. وهكذا أخذ ويكر بعين الاعتبار فقط

العوامل التي لها علاقة مباشرة بجريمة القتل، مهملاً بذلك كل ما يتعلق بالموساد.

وبالطبع أبدت تل أبيب خوفها من وقائع المحاكمة المنتظرة، إلا أنه زالت كل هذه المخاوف بعد اليوم الأول من بدء المحاكمة، وما إن بدأت المحاكمة في السابع من كانون الثاني / يناير / عام ١٩٧٤ حتى بدت واضحة للعيان العلاقة المتينة التي تربط كلاً من الاتهام والدفاع والقضاة، فكلما وردت عبارة غير مريحة للموساد كان يتم إخراج الحضور من القاعة بناءً على طلب الدفاع، خاصة عندما بدأ القضاة باستعراض ما جلبته آنستيد من باريس.

وفي أثناء الاستماع لشهادة آربل حصلت حادثة طريفة، فقد أعطى آربل رقم هاتف الموساد في تل أبيب للقاضي وطلب منه الاتصال بهذا الرقم واستعمال رمز « ميكو » للتأكد من صحة أقواله. وهنا اعترض بعض المتهمين على ذلك، مما دفع القاضي ليأمر بإخلاء القاعة من الحضور والصحفيين. ولم يكن هناك من داعٍ ليطلب أحدٌ من الصحفيين التحقق من هذا الأمر، فما كان منهم إلا أن أسرعوا إلى أجهزة الهاتف

ليتصلوا بالرقم الذي نـوَّه عنه آربل في إسرائيل. غير أنهم استمعوا لعبارة جاءتهم من الطرف الآخر باللغة الإنكليزية « هذا الرقم عاطل ».

ويقول ديكون معلقـاً حول هذه الحادثـة، أن باقي المتهمين حاولوا كبح لجام آربل، طالبين منه عدم المبالغة في فضح الأسرار.

وبالطبع لا يجب علينا القول أن أحداً لم يذكر قضية اليورانيوم و «شيرزبرغ آ» في أثناء المحاكمة، فالمدعي العام في أثناء قراءته لهذا المقطع لم يفهم القصد منه !؟ على كل حال كان غونار هارستيد يُـلم بكل أبعاد الموضوع لكنه لم يتحدث مع المدعي العام حوله. وهكذا ضاعت قضيـة اليورانيـوم بين ملفات قضية ليلهامر الضخمة.

وبما أن هيئة المحكمة لم تطلع الصحفيين على الأسرار التي تحويها ملفات القضية، فقد حـوَّل الصحفيون اهتمامهم ليكتبوا عن الحسناء سيلفيا رافائيل وساقيها الطويلين، كذلك كتبوا عن ملابسها الضـيِّـقة وورونقها، ولم ينسوا بالمناسبة أن ينـوِّهوا لمهارتها في التملص من الاعتراف بالحقيقة. وفي النهاية

حكمت المحكمة على غيهمر ورافائيل بالسجن لمدة خمسة أعوام ونصف وعلى آربل فقط خمسة أعوام. أما كلادينكوف، فقد حكمت عليها المحكمة بالحبس لمدة عامين ونصف، وزيبستين لمدة عام، كذلك برّأت المحكمة دورف. ولاحظ الجميع أن الأحكام كانت تبعث على الدهشة والاستغراب، لأنها كانت خفيفة جداً بالنسبة لهذا النوع من الجرائم. ولكن على الرغم من كل هذا، فقد برهنت السلطات النرويجية على أنها أكثر دبلوماسية بأن أعفت آربل من قضاء باقي المدة في السجن، بعد أن أمضى تسعة أشهر فيه، لأسباب صحية. كذلك أعفي عن رافائيل بعد قضائها إثنين وعشرين شهراً في السجن بسبب ضعف قلبها، مع العلم أنها كانت تخرج من آن لآخر في أثناء قضائها فترة الحكم للتنزه خارج السجن!؟!

واهتمت الصحافة من جديد بالحسناء رافائيل لدى الإفراج عنها. وكانت صحفية تبلغ من العمر تسعاً وثلاثين عاماً وكنيتها شيدوت ـــ كالمحامي الذي دافع عن رافائيل بالمحكمة ـــ!!..

وبعد الإفراج عنها سافرت رافائيل إلى إسرائيل، حيث

استقبلت كبطلة. وفي عام ١٩٧٦ تزوجت من محامٍ نرويجي يكبرها سناً بثمانية عشر عاماً، وتم عقد قرانهما في إفريقية الجنوبية.

لقد كانت هذه هي المرة الثالثة التي تتزوج فيها، بينما كانت المرة الأولى بالنسبة له. وأمضيا ليلة عيد رأس السنة في أوسلو. وبعد عدة أيام تقدم زوجها بطلب للسلطات النرويجية لمنح زوجته إقامة دائمة فرُفض طلبه هذا. نتيجة لذلك بدأت الصحافة تهتم بسيلفيا رافائيل، فوقفت بعض الصحف مدافعة عنها، فكتبت إحدى المجلات الأسبوعية وتدعى NA تسأل: «هل النرويجيون لا يؤمنون بالحب؟». ثم عرضت القضية على مجلس الوزراء النرويجي. وفي آذار/مارس/ من عام ١٩٧٧ أصدر وزير العدل قراراً نهائياً بالموضوع، ينص على أن سيلفيا رافائيل هي شخص غير مرغوب فيه... والمؤكد أنها عادت إلى إسرائيل بعد ذلك. ولم تُضع العميلة الإسرائيلية وقتها أثناء وجودها في السجن، فقامت بكتابة مذكراتها ودعمتها برسومات بخط يدها، وقد نُشرت هذه المذكرات في إسرائيل وجنوب إفريقية.

أما باقي أبطال ليلهامر، فقد قادهم المصير لأماكن مختلفة، فالجنرال زفي زامير استقال من منصبه نتيجة للنقاش الذي دار حوله في الكنيست، حيث أعاد البعض للذاكرة أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي تجلب فيها الموساد المشاكل لإسرائيل. والحقيقة أن زفي زامير لم يعين كرئيس لشركة نسيجية كما ادَّعى في لندن، وإنما أوكل إليه منصب مدير في أحد شركات البناء، وشغل منصبه بعد ذلك إسحاق هوفي القائد السابق لإحدى فرق الكوماندوس.

الفصل السابع عشر

كما في فضيحة ووترغيت

في خريف عام ١٩٦٨ اختفت مائتا طن يورانيوم، وفي خريف عام ١٩٧٣ تأكدت أجهزة الاستخبارات في أوربة الغربية وجهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية من وصول هذه الشحنة لميناء حيفا، وذلك بفضل اعترافات آريل. ولكن هذه الأجهزة عملت المستحيل، كي تخفي الحقيقة عن الرأي العام العالمي ولكن وكما في فضيحة ووترغيت، لم تستطع إخفاء الحقيقة للأبد. وفيما يلي نعرض مجرى الجهود الأولى للبحث عن اليورانيوم ومن ثم الطريقة التي جرى فيها طمس القضية الفضيحة:

وفقاً لقوانين اللجنة الأوربية للطاقة المتعامل بها، كان يجب إعلام اللجنة بوصول اليورانيوم لجنوة في موعد أقصاه الخامس عشر من كانون الثاني /يناير/، ومن هناك يتم نقله

بعد ذلك لمعامل «سايكا». لكن مضى شهران على مغادرة السفينة المحملة باليورانيوم لأنتويربيا، دون أن تعطي ميلانو أية إشارة. وعللت اللجنة ذلك لاحتمال مصادرة اليورانيوم على الحدود الإيطالية من قبل الدوائر الجمركية، أو ربما تكون شركة سايكا قد نسيت واجبها بالتبليغ عن وصول شحنة العناصر المشعَّة. وفي الواحد والعشرين من كانون الثاني / يناير / أرسلت اللجنة من ميلانو رسالة تذكرهم فيها بالتعليمات المعمول بها. كذلك تمَّ توجيه رسالة أخرى لشركة أسمرة لتذكيرها بواجباتها في إرسال المعلومات اللازمة. غير أن أحداً لم يرد على الرسائل، وهذا يعني أنه آن الأوان لإنارة المصابيح الحمراء في مكاتب اللجنة إنذاراً لما قد يحدث. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، بل تم الانتظار شهرين متتالين دونما تدخل، وكل ما هنالك أنه تمَّ إعلام رئيس قسم الأمن بالموضوع. وكان يشغل هذا المنصب آنذاك شخص جديد إيطالي الجنسية وهو البروفسور «أنريكو جاكيا» الذي وضع اللائحة على دوائر البريد الإيطالية نظراً لقدوم أعياد الميلاد وتراكم العمل فيها. واستمر صمت اللجنة الأوربية للطاقة حتى شهر نيسان / ابريل /، حيث أضرب عمال البريد فأسدل الستار عن

الموضوع آنيّاً. وأصعب ما في الأمر كان آنذاك صمت أسمرة، إذ أثار هذا البروفسور الذي قال: «الألمان المشهورون بدِّقتهم لا يجيبون على الرسائل؟!... وحسب معلوماتي، فعمال البريد لا يضربون في ألمانيا الغربية».

ولم يحصل أحد الموظفين بعد اتصاله بميلانو على إجابة محددة على سؤاله فيما إذا كانت سايكا قد استلمت اليورانيوم وبدأت التجارب عليه في معاملها أم لا. ولم ترق الإجابة اللجنة، فقامت بالاتصال بشركة أسمرة، إلّا أنها لم تحصل أيضاً على إجابة واضحة. ولنستبق الأحداث بعض الشيء هنا، ففي عام ١٩٧٧ سأل صحفي أمريكي يعمل في مجلة التأميم، هربرت شارف عن قضية اليورانيوم فأجابه: «أعتقد أن أحداً انتحل اسم شركتنا». حسناً... إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يتم الإجابة عام ١٩٦٩ على رسائل اللجنة الأوربية للطاقة؟

وفي منتصف أيار / مايو / انتهى إضراب عمال البريد في إيطاليا، فوجهت اللجنة كتاباً آخر لشركة سايكا ذا لهجة

حادة تطالبها فيه بإجابة محددة وواضحة، غير أن سايكا التزمت الصمت مرة أخرى.

وأخيراً قررت أسمرة بعد مضي خمسة أسابيع، الإجابة على مطالب اللجنة. فكتبت معبرة في بداية رسالتها عن استغرابها لتكرار رسائل اللجنة الأوربية للطاقة، وتكرار الاتصالات الهاتفية مع أن العملية بسيطة جداً، فأسمرة اشترت اليورانيوم بناء على طلب أحد زبائنها، الذي أمر بالبداية بتزويد شركة سايكا به، إلا أنه عاد واتخذ قراراً آخر، ومنذ تلك اللحظة يتصرف هذا الزبون على مسؤوليته. وأضافت أسمرة تقول، أنها لا تعرف بناء على ذلك مصير المائتي طن يورانيوم!

وعلى الفور جاءت إجابة اللجنة ونصها: «من هو هذا الزبون؟ يرجى تزويدنا باسمه وعنوانه». وهنا لم ترغب أسمرة الإجابة مباشرة، وإنما أشعرت لمكتب محاماة في بون يعمل لصالح مؤسسة في ويسبادن، كي يشرف على الموضوع، فكتب محامو بون لللجنة مذكرين وناصحين إياها بعدم التدخل فيما لا يعنيها. وبالطبع كانت هذه إشارة واضحة للبروفسور أنريكو جاكيا، بأن خصومه يهزؤون منه ومن لجنته،

فلم يتبق أمامه سوى أن أرسل لأسمرة يطالبها بإعادة اليورانيوم، بعد أن فلت زمام الأمور من يده. وسبب قراره هذا هو أن السوق الأوربية المشتركة لم تُعطِ اللجنة صلاحية إجراء التحقيقات. وإنما تركتا هذا الأمر لحكومات أعضائها كلٌ على حدة. وبذلك يتبقى للبروفسور فقط صلاحية كتابة الرسائل، فكتب يعلم السوق الأوربية المشتركة بما جرى، وهذه بدورها أبلغت أعضاءها الستة طالبة من ثلاثة منهم وهم ألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا، إجراء تحقيقات لمعرفة خفايا الموضوع.

وجاءت ردة فعل السلطات الأمنية الإيطالية بسرعة. فبعد أن تمَّ التأكد من عدم وصول «شيرزبرغ آ» إلى جنوة، قررت هذه السلطات إغلاق التحقيق، كذلك الأمر في بلجيكا أُغلق التحقيق بعد أن تمَّ التأكد من مغادرة الشحنة للحدود. حتى أن الشرطة البلجيكية ــ كما جاء في كتاب فضيحة الرصاص ــ لم تكلف نفسها عناء توجيه الأسئلة للشركات التي نقلت اليورانيوم من بلجيكا. أما الشرطة الألمانية الغربية، فقد كانت أنشطهم، فقامت عناصرها بزيارة للسفينة

وحققوا مع طاقم السفينة كذلك حققوا مع شولزن وشارف، ولكن على ما يظهر لم يكن لدى الشرطة صلاحية الاستفسار في اسم الزبون الذي اشترى ..رنيوم. وهكذا أُغلق أيضاً باب التحقيق بحجة عدم توفر أية .. على وجود اليورانيوم في ألمانيا الغربية. وكتبت صحيفة الساندي تا.. .. عددها الصادر في الثامن من أيار / مايو / عام ١٩٧٧ حو. عملية البحث هذه تقول:

«يرى أنريكو جاكيا ـــ الموظف السابق في اللجنة الأوربية للطاقة ـــ أن التحقيقات التي جرت عام ١٩٧٢ لم تُعطِ أية نتائج. كذلك يُعتقد بأن التحقيقات التي جرت عن طريق الاستخبارات العاملة تحت اسم ـــ الرصاص ـــ أيضاً فشلت في الوصول إلى هدفها، والأكثر من ذلك لم تعلن أية جهة عمّا وصلت إليه بنتيجة التحقيق. كذلك الأمر رفض ريناتو روجريو الناطق الرسمي باسم السوق الأوربية المشتركة، التعليق حول سؤال وُجّه إليه عما إذا كانت الإدارة الأمريكية قد بذلت ضغوطاً لإخفاء أسرار الحادثة.

أما أنريكو جاكيا فقد قال كلاماً أكثر لمؤلفي فضيحة

الرصاص ، إذ أفاد بأنه لم يتم إطلاعه على مجرى التحقيق ، برغم أنه كان يشغل منصب مدير الأمن في اللجنة الأوربية للطاقة . وأجاب حول سؤال عن السبب في عدم مطالبته بذلك قائلاً ، بأن الأصابع كانت ستُوّجه إليه متهمةً إيّاه بلعب دور « جيمس بوند » .

لقد كان البروفسور جاكيا غير مطمئن فعلاً للأمر ، والدليل على ذلك أنه أرسل إلى ويسبادن أحد موظفيه الفرنسيين ويدعى « بيير بوميل » ، لكن بوميل هذا لم تكن لديه أية صلاحيات ، وكل ما هنالك أنه اعتمد على حسن حظه .

وكانت أسمرة في مطلع عام ١٩٦٩ قد غيَّرت مقرَّها إلى هيتينهاين ، بحيث ابتعد بوميل عن ويسبادن وأصبح أقرب إلى منزل شولزن . وأصبحت الشركة كلها عبارة عن مكتب ومستودع واحد فقط . وسأل بوميل الذي اصطحب معه مقياس غيرغر[1] محدثه شولزن عما إذا كان يستطيع الدخول إلى المستودع ، فوافق الأخير ، إلا أن المستودع كان فارغاً . ولدى

---

(١) مقياس لقياس الأشعة الصادرة عن الوقود النووي .
المترجم

السؤال عن الزبون أوضح شولزن، بأنه لا يعرف شيئاً عن الموضوع، ولا عن الجهة التي أصبح اليورانيوم بحوزتها.

وفي أثناء زيارة مبعوث اللجنة الأوربية للطاقة توقفت أمام المستودع سيارة شحن صغيرة، فأطل بوميل بنظره إلى داخلها ولاحظ وجود يورانيوم على متنها. لقد كان وزن هذه الشحنة لا يتجاوز ٢١٢ كغ. وظهر واضحاً أن أسمرة لم تكن بحاجة لموافقة اللجنة المختصة لشراء كمية صغيرة كهـــذه من اليورانيوم، مما دفع بالفرنسي بوميل ليعترض بشدة على ذلك. ونتيجة لذلك رأى شولزن وجوب وجود علاقة أفضل مع اللجنة التي يمثلها بوميل، فقرر إعادة الشحنة لمصدرها الذي هو عبارة عن شركة ألمانية غربية. والسؤال هو: لأي غرض كان هذا اليورانيوم بحوزة شركة أسمرة؟! الحقيقة أن أحداً لم يستطع تفسير ذلك.

وقبل أن ننتهي من هذا الجزء المخصص لإجراءات التحقيق في ألمانيا الغربية، نعرض ما جاء في المجلة الأسبوعية التايم حول هذا الموضوع، إذ كتبت المجلة تقول أن المستشار كيسنجر كان مهتماً شخصياً بالصفقة التي جرت مع

إسرائيل ، والسبب في ذلك هو أنه كان يأمل الحصول على ما تم التوصل إليه في ديمونة لإنتاج القنبلة الذرية .

وسافر بوميل بعد ذلك إلى ميلانو آملاً العثور على أثر لليورانيوم ، خاصة أن اللجنة الأوربية للطاقة لم تجد تبريراً لعدم رد شركة سايكا على رسائلها . ودخل بوميل مكتب الشركة المذكورة ، حاملاً في حقيبتهِ مقياس غيرغر ، لكنه سرعان ما توصل لنتيجةٍ مفادها ألا ضرورة لهذا المقياس هناك لأن سايكا هي فقط مكتب ـــ لا أكثر ولا أقل ـــ ، حيث لم يكن لديها أية مستودعات لحفظ مائتي طن يورانيوم .

أما مدير الشركة سيرتيريو ـــ المعروف لدينا سابقاً ـــ أفاد بأنه لا يتذكر أبداً صفقة اليورانيوم هذه . وعندما أشار بوميل بإصبعه إلى مجموعة من الأضابير الموجودة على الرف ، وافق سيرتيريو على إطلاعه عليها كونها وثائق تخص الشركة . فلفت نظر بوميل كتاب مؤرخ في الثاني من كانون الأول / ديسمبر / عام ١٩٦٨ موجه من مدير شركة أسمرة في ويسبادن يعتذر فيه عن اضطراره للانسحاب من صفقة اليورانيوم وعدم ضرورة نقله إلى إيطاليا . وهنا أومأ سيرتيريو بأنه

يتذكر القضية كلها ــ ويبدو أنه كان صادقاً هذه المرة ــ إذ قال: «لقد انسحبوا بشكل إيجابي جداً، إذ أنهم دفعوا لنا مبلغاً كبيراً ثمناً لإلغاء الصفقة». وأضاف سيرتيريو قائلاً، أن هذا المبلغ كان ٢٢ ألف دولار. ويبدو من ذلك أن الموساد لم تكن تحسب حساباً للمال، وهذا ما توصلت إليه كلادينكوف في مطار تل أبيب عندما أخذت حزمة من النقود دون أن تعرف مقدارها أو كيف عليها أن تتصرف بها.

وعندما عاد بوميل إلى بروكسل قدَّم تقريراً إلى رئيسهِ. وعلى الرغم من أن المعلومات الواردة في هذا التقرير كانت قيِّمة، إلا أن هذا لم يكن ليؤثر على قرار اللجنة التابعة للسوق الأوربية المشتركة التي عقدت بعد عدة أيام اجتماعاً سرياً قررت بموجبه إقفال التحقيقات بقضية اليورانيوم.

ولا شك في أن الفرصة كانت مناسبة في خريف عام ١٩٧٣ لفتح باب التحقيق من جديد بناء على اعترافات آربل، لكن يبدو أن أجهزة الاستخبارات في أوربة الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان يهمها فقط أمراً واحداً وهو عدم إفشاء سر وجود المائتي طن من اليورانيوم.

وبعد مضي ثلاث سنوات توصل «بول ليفنثال» المستشار في أحد اللجان التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، بطرقهِ الخاصة لحقيقة مفادها أن إسرائيل حصلت من مصدر مجهول على كمية كبيرة من اليورانيوم، كافية للبدء في عملية تصنيع القنابل الذرية. وكانت مجلة الساندي تايمز قد اعتبرت لفينثال مدافعاً مستقلاً عن فكرة تشديد الرقابة على انتشار الأسلحة الذرية. لكن الذي حصل هو أن ليفنثال هذا اضطر لتقديم استقالته، ولقبول مهمة أخرى كلفه بها الرئيس فورد عام ١٩٦٧، وهي تأليف كتاب عن المواد المستعملة في صناعة القنابل النووية. فما كان منه إلا أن اعتبر كمية اليورانيوم الكبيرة الموجودة بحوزة إسرائيل موضوعاً شيقاً لبدء كتابهِ المذكور، واضعاً نصب عينيه ضرورة الوصول للحقيقة وفي آذار /مارس/ عام ١٩٧٧ علم ليفنثال بقدوم فيليكس أوبوسيير الموظف الرفيع المستوى في اللجنة الأوربية للطاقة الذي وافق يوماً ما على صفقة اليورانيوم مع أسمرة. وبالطبع كان أوبوسيير يعرف الكثير عن فضيحة الرصاص هذه، ومن جملة ما كان يعرفه أنه في عام ١٩٧٠ قررت اللجنة التابعة للسوق الأوربية المشتركة إحاطة هذا الموضوع بالسرية الكاملة. ولم

يجد أوبوسيير سبباً في عدم إطلاع ليفنثال الذي يعمل في المهنة نفسها على أحد أهم الحلقات التاريخية في نشاط اللجنة الأوربية للطاقة. فعندما التقيا في نيويورك قال أوبوسيير لمحدثـهِ كل ما يعرفه عن فضيحة الرصاص. ولم يخطر بباله أبداً أن يستغل ليفنثال كل هذه المعلومات.

وفي نيسان /ابريل/ عام ١٩٧٧ عُـقد في سالزبورغ مؤتمراً عالمياً للحد من انتشار الأسلحة النووية. وقـام بول ليفنثال بإلقاء محاضرة في هذا المؤتمر لفضح خفايا فضيحة الرصاص. وكان قبل ذلك قد أعطى نسخة عن محاضرتـهِ هذه لمجلة THE LOS ANGELOS TIMES. غير أنه كان ينقصه الكثير من التفاصيل، فلم يكن مثلاً يعرف اسم السفينة التي نقلت اليورانيوم من بلجيكا، كذلك لم يكن يعرف تاريخ العملية. وعندما تعرض لملاحقة الصحفيين، لم يستطع إعطاءهم المزيد من التفصيل، وكل ما أكده لهم أن الشحنة تـمَّ حتماً إفراغها في إسرائيل.

وكان لأقوال ليفنثال هذه الوقع المؤثر في بروكسل، فعلى الرغم من محاولات السوق الأوربية المشتركة إخفاء الحقيقة على

مدى تسع سنوات، أخذت المعلومات تتسرب للصحافة. وأين؟ في الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا.

وأحاط الصحفيون بالمقر العام للسوق الأوروبية المشتركة، ولم يستطع الناطقون الرسميون إيجاد مخرج من الأزمة. وبدا واضحاً لإحدى اللجان التابعة للسوق، أن إخفاء الحقيقة لم يعد ممكناً، خاصة وأن الأمور أصبحت واضحة، ولم يعد بالإمكان إخفاء الرأس بالرمال.

وهكذا اضطرت اللجنة بعد تسع سنوات من الصمت لقول الحقيقة، لكن هذه الحقيقة كانت مبعثرة كالكلمات المتقاطعة. إذ قيل للصحفيين في البداية أن المائتي طن يورانيوم اختفت في مكانٍ ما، بين أنتويربيا وجنوة في تشرين الثاني / نوفمبر / من عام ١٩٦٨، وبعد عدة أيام اضطر الناطق الرسمي باسم السوق الأوروبية المشتركة خلال لقائه الأسبوعي بالصحفيين، وأما الضغوط التي تعرض لها من قبل محدثيه، إلى الاعتراف بأن اليورانيوم كان بحوزة شركة أسمرة التي يقع مقرُّها في ويسبادن.

لقد كانت هذه المعلومات هامة جداً بالنسبة

للصحفيين، وإذا اعتقد موظفو السوق أنهم بتصريحاتهم هذه يضعون حـدّاً للموضوع فلا شك في أنهم كانوا على خطأ. ففي عام ١٩٧٣ اعتبر البروفسور أنريكو جاكيا، الذي كان قد أُحيل للتقاعد والذي في الحقيقة تمت رشوته مسبقاً، أنه آن الأوان لقول الحقيقة. فعقد مؤتمراً صحفياً حضره ما يقارب المائتي مراسل صحفي من جميع أنحاء العالم، إضافة لسبع محطات تلفزيونية. ولم يتردد البروفسور جاكيا في سرد جهوده، التي باءت بالفشل في البحث عن المائتي طن يورانيوم.

واستمر الانهيار... وانتقلت المناقشة للبرلمان التابـع للسوق الأوربية المشتركة. وتبين أن الأعضاء المكلفين بالتحقق من نشاط اللجنة التابعة للسوق، لم يكونوا على علم بهذه القضية، فتم الطلب من غويدو برونير الضابط المسؤول في لجنة الطاقة التابعة للسوق، كي يقدم تفاصيل أكثر وضوحاً. لكن برونير الألماني الغربي لم يكن بعد قد تسلّـم هذه المهمة عندما اختفى اليورانيوم، لذا كان بإمكانه استعمال هذه الحجة، لكنه فضّـل على ما يبدو حبك قصص ملفقة، فقال أن اليورانيوم المنقول من بلجيكا لا يصلح للأغراض العسكرية،

وأنه : «ليس بالسهولة استعماله لصنع قنبلة كما يتصور البعض» ـــ على حد تعبيره ـــ .

وبما أن أعضاء البرلمان كانوا يعرفون تماماً أن المائتي طن يورانيوم، هي بحوزة إسرائيل، لم يعترض أحد على أقوال برونير، الذي أضاف أنه منذ ذاك الوقت تـم تشديد القوانين الخاصة باللجنة الأوربية للطاقة، كي لا تتكرر مثل هذه الفضيحة مـرَّةً أخـرى. لكـن أقـوال برونير هذه تسببت برأي المعلـقين الصحفيين بموجة جديدة من الشكوك، فجاءت نتائجهـا عكسية لما كان يأمله برونير. فبعد يومين من ذلك عـلَّق ويليام هافر كامب الضابط المسؤول عن شؤون الطاقة خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في مؤتمر صحفي في بروكسل حول ذلك قائلاً، بأنه لم يتغير الشيء الكثير في قوانين السوق الأوربية المشتركة، وبأنه سيكون من الصعب على المنظمة المذكورة منع تنفيذ مؤامرة مماثلة في المستقبل، كإخراج اليورانيوم خارج حدود دول السوق.

وأضاف هافر كامب أنه حاول عام ١٩٧٠ إجراء تعديلات على القوانين الخاصة بنقل اليورانيوم. لكن هذه

التعديلات تـمَّ إقرارها بعد سبع أعوام من ذلك ، إنما بصيغة غير شديدة . وخلال لقائه بالصحفيين وجهت إليه العديد من الأسئلة ، وكان أحدها يتعلق بالسبب في عدم حجز السفينة « شيرزبرغ آ » ، التي نقلت المائتي طن يورانيوم ، من قبل اللجنة الأوربية للطاقة ، فكانت إجابة هافر كامب ، أن السفينة كانت قد غادرت المياه الإقليمية للسوق الأوربية المشتركة . وهذا يعني أنها لم تكن تخضع حينها لقوانين تلك الدول .

« لا معنى لهذا كله » ـــ هكذا يقول مؤلفو فضيحة الرصاص حول هذا الموضوع ، فقد كانت « شيرزبرغ آ » تطوف طوال الوقت بين موانىء السوق المشتركة ، وكان يكفي اتصال هاتفي واحد مع مكاتب « لوديس » في لندن ـــ الوارد ذكرها سابقاً ـــ لمعرفة مكانها . وأدهشت هذه الحقائق أعضاء البرلمان ، الذين دار بينهم نقاش وراء الستار توصلوا بنهايتـهِ لنتيجة مفادها ، أنه لو كانت حكومات دول السوق الأوربية المشتركة غير مهتمة بإخفاء القضية لكانت إجراءات التحقيق قد اتخذت منحىً آخر تماماً .

وأكدت معظـم الجرائـد في تعليقهـا على تصريحات

موظفي السوق ، أن السلطات الألمانية الغربية كانت على علم تام بالموضوع ، بحيث سمحت هذه السلطات بإجراء صفقة ذات طبيعة خاصة كهذه ، كما أكدت الصحيفة الأسبوعية «دير شبيغل» المعروفة ، أن كل هذا جرى بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية .

وعندما حاول أحد أعضاء البرلمان الألماني الغربي تحريك هذه القضية قيل له ، أن هذا موضوع من الأفضل نسيانه . وهذا العضو هو جيرارد فلاميدج ، إذ تحدث مع أحد كبار موظفي الحكومة حول القضية ، فحاول هذا الأخير إقناعه بأن اليورانيوم المختفي لا يصلح لصناعة الأسلحة الذرية ، وأوضح أنه لا داعي لكل هذه الضجة . لكن فلاميدج قال محدثاً نفسه بعد ذلك : « حسناً لو كان الأمر كذلك ، فلماذا دفع أحدهم مبلغاً باهظاً ثمناً لشحنة كهذه ؟! » .

الفصل الثامن عشر

التهديد الذرّي

لم تُجر إسرائيل تجربة لقنبلتها الذرية، إذ يؤكد المختصون في هذا المجال أنه لا داعي لإجراء تجارب على مثل هذا النوع من القنَابل. ويعتبر يوفال ينمان أباً للقنبلة الإسرائيلية، ومعروف عنه أنه من أشهر الفيزيائيين الإسرائيليين، ويسمونه أصدقاؤه «المخّ». وكان ينمان قد أقام في الولايات المتحدة الأمريكية وشغل منصب مدير مركز «نظرية الجزيئات النموذجية» في تكساس، كما كان يحاضر الفيزياء في جامعة كاليفورنيا. وفي عام ١٩٦٩ فاز كأول أجنبي هناك بجائزة آلبرت أنيشتاين، لجهوده في تطوير الفيزياء. وكان قد أنهى جزءاً من دراسته في أحد معاهد باريس ويدعى ECOLE DE GUERRE. وكنا قد ذكرنا مسبقاً أن ينمان أدخل الكومبيوتر إلى الموساد في الخمسينيات، مع العلم أن

الحاسبات الكترونية كانت شيئاً جديداً آنذاك. وكان الجنرالات والعقداء التابعون لوزارة الدفاع لا يثقون كثيراً بنظريات هذا الشخص الشاب، الذي أكد لهم أنه بمساعدة هذه الآلات يمكن تنظيم جهاز الاستخبارات، حيث تسمح بالتعرف في كل لحظة على واقع القوى البرية والجوية والبحرية لكل من مصر وسورية والدول العربية الأخرى. لكن ضباط الجيش كانوا يعارضون استعمالها لعدم معرفتهم بطرق استخدامها.

في هذه الأثناء استطاع يئمان الوصول إلى موشيه دايان نفسه، الذي اقتنع بفكرتهِ وأعطاه الضوء الأخضر لمتابعة أبحاثه. ونذكر ذلك، لأن موشيه دايان تذكر هذا الشاب فيما بعد واستدعاهُ عندما صدر القرار بتصنيع القنبلة الذرية. والمعروف أن يئمان كان أستاذاً في الرياضيات. وعندما تحدث مع دايان في هذا الموضوع كان عمره اثنين وثلاثين عاماً، حيث اقترح عليه الوزير المختص فيما بعد دراسة شيء آخر تماماً، إضافةً لإسناد منصب رئيس لجنة الطاقة الذرية له.

ولم يكن يئمان يعرف اللغة الإنكليزية، وكي يتعلمها

بسرعة تـمَّ إلحاقه بدورة مخصصة لموظفي السفارات في لندن . وبعـد ذلك درس الفيزيـاء في جامعـة IMPERIAL COLLEGE ، المشهورة في العالم ، ليحصل بعد عامين ونصف على شهادة في الفيزياء .

وعاد من لندن مباشرة إلى ديمونة ، حيث كان يوجد هناك مُـفاعل نووي صغير يكفي لبداية التجارب في المخبر .

« بفضل يوفال ينمان استطاعت إسرائيل فيمـا بعـد تصنيع مُـفاعل نووي يكفي إنتاجه من البلوتون لصناعة قنبلة ذرية كل عام ، كتلك التي أُلقيت على ناكازاكي » .

هذا ما قالـه ريشارد ديكـون في كتابـهِ عن نشاط الاستخبارات الإسرائيلية . ويضيف قائلاً أنه قـلَّـما يشق جهاز استخبارات عالمي طريقه بواسطة العلم . ويؤكد ديكون أيضاً ، أن هذا جاء نتيجة التنسيق والعمل المشترك بين الاستخبارات الفرنسية والإسرائيلية .

وكان ديكون يرأس في ديمونة مجموعة من الأشخاص الذين أنهوا دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

وسويسرا وهولندا. ومن فرنسا عادت لديمونة مجموعة كانت قد اطّلعت على جميع التجارب المخبرية والتجارب المجراة في الصحراء.

وبالطبع كانت خطة تصنيع أسلحة الفناء الشامل في إسرائيل، محاطة بالسرية التامة. لكنه وكما نعرف تمَّ التقاط صور للتجهيزات الموجودة في ديمونة من قبل الاستخبارات الأمريكية. وعندما علمت المخابرات المركزية الأمريكية عن طريق اللجنة الأوربية للطاقة، باختفاء المائتي طن يورانيوم، أوعزت لعملائها في أوربة، كي يبحثوا عن شحنة السفينة المفقودة. وفي السوق الأوربية المشتركة قال أحدهم معلقاً على جهود الـ CIA في هذا المجال: «حتى هم لم يستطيعوا إيجاد أثر لهذه السفينة اللعينة». لكن الاستخبارات الأمريكية كانت تعرف الحقيقة. ففي السابع من تموز /يوليو/ عام ١٩٧٠ قال رئيسها ريشارد هيلمس في اجتماع للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، أن شحنة اليورانيوم في إسرائيل، وأضاف يقول: «إذا كانت إسرائيل لم تلد بعد القنبلة، فالأم هي في شهرها الثامن حتماً». وقدرت الـ CIA، أن إسرائيل

كانت تملك في عام ١٩٧٣ ثلاث قنابل، استطاعة كل منها عشرون كيلو طناً.

وثمة أخصائيون آخرون يعتبرون هذا العدد ست قنابل وليس ثلاثاً. ونذكر أن فؤاد جابر قـدَّر أن إسرائيل بإمكانها صنع قنبلة ونصف سنوياً. فإذا اعتبرنا أن هذا التقدير الأخير صحيحاً، فبإمكاننا اعتبار وجود الست قنابل لدى إسرائيل حتى عام ١٩٧٣ رقماً صحيحاً أيضاً. والسؤال هو: لماذا نولي هذا العام بالتحديد كل هذه الأهمية؟

لنعد قبل ذلك بعض الشيء إلى التاريخ. فنتيجة للعدوان الإسرائيلي على الأقطار العربية عام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل مساحة كبيرة من الأقطار العربية المجاورة تقـدَّر بثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل. فاحتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء ٥٦ ألف كم² والضفة الغربية لنهر الأردن ٥ر٥ ألف كم² ومرتفعات الجولان السورية ١٠٠٠ كم². وبالرغم من قرار الأمم المتحدة، رفضت إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، بل قامت بتوطين المهجرين اليهود فيها، وبنت لهم المستعمرات التي هي في الحقيقة نقاط مراقبة عسكرية. لقد سمحت إسرائيل لنفسها

بالتحكم في حدود هذه المنطقة من العالم. وتسبب النصر العسكري في عام ١٩٦٧ بغرور الدوائر العسكرية الإسرائيلية في تل أبيب. وكانت النتيجة أن وقع القادة الإسرائيليون ضحية غرورهم عام ١٩٧٣، خاصة بعد أن اعتقدت إسرائيل أن الدول العربية سترضخ بعد احتلال أراضيها بالقوة. كذلك تنكرت إسرائيل لحقوق أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني بالعيش في وطنهم الأم.

لقد كان للأقطار العربية الحق الكامل في تحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي. وأصاب وزير الخارجية الفرنسي مايكل جوبرت، إذ قال: «ليس بالضرورة تسمية محاولة العودة للوطن على أنها اعتداء مباغت».

وهكذا قامت مصر وسورية في السادس من تشرين الأول /أكتوبر/ في الساعة الثانية ظهراً بشن هجوم على إسرائيل. والحقيقة أنه تمَّ اختيار يوم مناسب للهجوم، ففي هذا اليوم كان اليهود يحتفلون بأهم عيد ديني عندهم وهو يوم الغفران، بينما كانت الأقطار العربية تلتزم الصوم في رمضان.

وبكلمة أخرى لم يكن أحد في الضفة الأخرى لقناة السويس يتوقع الهجوم .

وتحركت سورية باتجاه مرتفعات الجولان ، بينما تحركت مصر باتجاه سيناء . وسنتحدث هنا عن الهجوم على الجبهة المصرية ، الذي سبقه قصف مدفعي عنيف على مدى ثلاث وخمسين دقيقة . وعندما انتهى القصف تحرك جيشان مصريان لعبور القناة . لقد كانت المهمة صعبة للغاية ، نظراً لوجود ثلاثة حواجز قبالة الجنود المصريين : القناة بعرض ١٥٠م وخلفها حاجز من المواد السهلة الاشتعال ، حيث أخفى الإسرائيليون تحت الأرض خزانات تمتد منها أنابيب لنقل المواد القابلة للاشتعال إلى الضفة . وكان يكفي تحريك آلية التشغيل هذه ، لتلتهب مياه القناة كلها . لكن وحدات الكوماندوس المصرية عبرت ليلاً القناة وأبطلت مفعولها . وكان على المصريين تخطي العقبة الأخرى بعد عبور قناة السويس ، وهي حائط رملي علوه عشرون متراً ، مما يصعب على أية آلية تخطيه . غير أنه تمّ التخلص منه بواسطة أنابيب تضخ المياه بغزارة . وهكذا تمّ فتح ستين بوابة في الحائط وأسرع المهندسون المختصون وأقاموا

لها عشرة جسور وخمسين ناقلة. وبذلك أصبحت الطريق مفتوحة أمام الجيشين الثاني والثالث لدخول سيناء. واستطاع المصريون في اليوم الأول، نقل خمس فرق للضفة الأخرى، وقبل نهاية اليوم الثالث كان لهم هناك أكثر من سبعين ألف مقاتل وما يقارب ٥٠٠ إلى ٧٠٠ دبابة. وبدأ الهجوم على طول الجبهة وعلى طول ما يسمى بخط بارليف، فتم تدمير القوة الرئيسية للعدو. وكتب أدفارد فويتشيك في كتابه «قضية الشرق الأوسط» يقول: «في أثناء ذلك تمَّ تدمير القوات الإسرائيلية أو أُجبرت على الانسحاب أمام الهجوم المباغت ولم ينفع دفاعها أو هجومها المعاكس». وفشل الطيران الإسرائيلي في تحقيق أهدافه، بقصفه للجسور والممرات في القناة. فكان كلَّما دمَّر شيئاً يتم تصليحه بعد بضع دقائق. أما على الجبهة السورية ــ الإسرائيلية، فقد تمَّ أيضاً تحقيق نجاحات، إنما ليس بهذه السهولة.

وفي التاسع من تشرين الأول / أكتوبر / قررت إسرائيل القيام بهجوم معاكس على الجبهة المصرية، لكن المصريين تمسكوا بمواقعهم وانتهى الهجوم بالفشل. وقام المصريون بعد

ذلك بتمتين مواقعهم، بهدف حمايتها. وكي لا تنقطع خطوط الإمداد ودرءاً لإمكانية خوض الحرب في عباب الصحراء، قرر المصريون عدم التقدم في عمق سيناء، مما حدد رقعة الجبهة.

لقد سهّل هذا على الإسرائيليين دفع إمدادات أكبر للجبهة وسمح لهم بأخذ المبادرة. وفي الخامس عشر من تشرين الأول / أكتوبر / قام الإسرائيليون بهجوم على خطوط التماس مع الجيش الثاني والثالث، فاخترقوا الدفاعات وتقدموا نحو البحيرات المرّة. ثم عبروا عندما أتى الليل إلى الضفة الأخرى للقناة.

وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر / صدر عن مجلس الأمن قرار، بناءً على اقتراح قدمه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، يدعو الأطراف المتحاربة إلى إيقاف العمليات العسكرية ووقف إطلاق النار، في تمام الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر. وعلى الرغم من التزام الأقطار العربية بالقرار، قامت إسرائيل ليلة الثاني والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر / بالهجوم معتمدة على رأس الجسر، الذي أقامته مسبقاً بهدف الوصول لمدينة السويس وللضفة الغربية من خليج السويس.

لقد أصبح خرق قرارات الأمم المتحدة أساساً للسياسة الإسرائيلية. وحول هذه الحرب يقول مؤلف كتاب «قضية الشرق الأوسط»: «يمكننا القول أنه بشكل عام لا يوجد في هذه الحرب من الناحية العسكرية منتصرون أو منهزمون. أما من وجهة النظر السياسية، فقد انتصر العرب». لقد تمَّ أعلاه استعراض وقائع هذه الحرب باختصار، وعندما كانت المعارك في سيناء في أوجها، لم يكن أحد يعرف ما سيأتي به اليوم التالي، أما صحيفة التايمز اللندنية، فلم تعد تبحث عن السبق الصحفي. إذ كتبت تقول: «شبح الهزيمة أصبح نصب عيني إسرائيل». ولا شك أن الهجوم المفاجىء، الذي قامت به مصر وسورية يوم الغفران وخاصة الهجوم المنسق لعبور قناة السويس، إضافة لباقي النجاحات التي حققتها الجيوش العربية في الأيام الأولى... كل هذا تسبب في هزِّ تل أبيب، فقد انتهى احتياط إسرائيل من الذخائر، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع بتحريك جسر جوي لإسرائيل، لمدّها بالأسلحة والذخائر. ففي الأيام الاثني عشرة الأولى للحرب، أرسلت أمريكا لإسرائيل أسلحة بقيمة ٨٢٥ مليون دولاراً، وكشف عن ذلك نيكسون عندما تقدم بطلب للكونغرس يحثه

فيه الموافقة على تقديم مساعدة عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢ر٢ مليار دولار .

ويؤكد مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص، أن نيكسون فعل هذا بعد محادثاته مع هنري كيسنجر ، الذي وصلته معلومات من الـ CIA مفادها أن إسرائيل هي على حافة الهزيمة ، وأنها قد تستعمل السلاح النووي . لذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها عسكرياً بسرعة .

والسؤال هو هل كان الأمر كذلك فعلاً؟ حول هذا يؤكد فؤاد جابر محللاً طبيعة الحكم في إسرائيل، أن السلاح النووي الإسرائيلي يخضع فقط لقرار السلطات العسكرية وأنه لا صوت في هذا البلد للآخرين .

أما شلومو آرنسون الذي خصص أحد كتبه لدراسة الظروف ، التي يمكن لإسرائيل فيها استعمال السلاح النووي . فقد أكد أن إسرائيل لن تتردد في استعمال هذا السلاح ، في حال تعرضها لهزيمة عسكرية . ويتابع قائلاً أن المصريين أوقفوا هجومهم في سيناء تحسباً لهجوم نووي من قبل إسرائيل، وأن

هدف هذه الأخيرة من صنع القنبلة الذرية هو تهديد البلاد العربية. وكتبت المجلة الأمريكية التايم في عددها الصادر في الثاني عشر من نيسان / ابريل / عام ١٩٧٦ ــ أي بعد ثلاثة أعوام من انتهاء الحرب تقريباً ــ تقول أن موشيه دايان أعطى في أثناء الحرب أمراً بتركيب الرؤوس النووية على الصواريخ المخصصة لها، بينما تؤكد مصادر أخرى أن القنابل تمَّ تحميلها على الطائرات. أما مؤلفو كتاب فضيحة الرصاص، فيؤكدون أن الرؤوس تم تركيبها على صواريخ JERICHO المصنوعة في إسرائيل والتي يبلغ مداها ٤٥٠ كم، وهذا ما يكفي لتدمير القاهرة ودمشق.

ولكننا لا نستطيع الجزم بكون ما عرضناه أعلاه حقيقةً أم لا. على كل حال ما إن تحرك الجسر الجوي المذكور سابقاً حتى انقلبت الأمور رأساً على عقب، فقامت إسرائيل بهجومٍ معاكسٍ بمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الثالث عشر من تشرين الأول / أكتوبر /، قامت طائرتا استطلاع أمريكيتان بالتحليق فوق صحراء سيناء وتصوير جبهة القتال. فتم ملاحظة نقاط ضعف على خطوات التماس بين

الجيشين الثاني والثالث المصريين. وفي الخامس عشر من الشهر المذكور، قامت الدبابات الإسرائيلية باستغلال هذه الثغرة. وهكذا استطاعت القوات الإسرائيلية نصب رأس أول جسر في اليوم التالي. ونحن هنا لا نعرف حقيقة تعرُّض مصر للتهديد النووي عام ١٩٧٣ أم لا، لكننا نؤكد أنها في ربيع عام ١٩٧٩ خضعت لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بتوقيع إتفاق منفرد مع إسرائيل. وهكذا استعادت مصر ثلثي سيناء، مقابل التخلي عن القضية الفلسطينية، مما تسبب في سخط الوطن العربي بأكمله، فقامت معظم الأقطار العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة، وبذلك أصبحت مصر في عزلة تامة. وبالطبع مكّن هذا إسرائيل من توظيف كل قوتها لتصفية حساباتها مع الفلسطينيين بعد أن طبّعت العلاقات مع مصر.

وفي نهاية أيار /مايو/ عام ١٩٧٩ صرّح رئيس الأركان الإسرائيلية إيتان، بأن الجيش الإسرائيلي سيشن حرباً بلا هوادة ولا تعرف حدوداً ولا أعرافاً ضد الشعب الفلسطيني.

في هذه الأثناء كانت فرقة الموت تتابع نشاطها ، وفي شهر ايلول / سبتمبر / من العام نفسه صرح رئيس إحدى الدوائر المختصة بالحكومة الأمريكية أنه حصل على معلومات من جهاز الاستخبارات المركزية بقيام جنوب أفريقيا بتجارب نووية . وأكدت المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة أخذ الأقمار الاصطناعية ، أن الانفجار تم في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، جنوب المحيط الأطلسي .

وكما جاء في صحيفة الغارديان اللندنية ، فقد أطلق هذا القمر عام ١٩٧٠ خصيصاً ليقوم بجمع المعلومات عن التجارب النووية تمشياً مع اتفاق عام ١٩٦٣ ، الذي يحظر هذه التجارب في الجو والفضاء وتحت الماء . وتم تجهيزه بمعدات لالتقاط الوهج الناتج عن التفجيرات . وقد سجلت آلات التصوير بريقين متتاليين خلال ثوان ، وكان البريق الثاني أقوى من الأول . وتشير الصحيفة إلى أن هذا الوهج المتتالي هو علامة مميزة ، لعملية تفجير القنبلة الذرية ، حيث يؤكد العلماء أنه لم يُلاحظ في الطبيعة حتى الآن وجود ظواهر مشابهة لهذا النوع من الوهج . وبالطبع صرَّح وزير خارجية جنوب أفريقيا ، أنه لا علم له بهذا الأمر . وكانت ردة فعل إسرائيل مشابهة لجنوب

أفريقيا، خصوصاً أن هاتين الدولتين تعاونتا دائماً في مجال الأسلحة النووية ولا يزالان[1].

وهناك عنصر آخر يجمع إسرائيل وجنوب افريقيا وهو أن كلا الدولتين لم تـوقِّعا إلى يومنا هذا، على معاهدة حظر الأسلحة النووية. والمعروف أن البند الثاني من هذه المعاهدة ينص على ما يلي:

«تتعهد كل دولة موقَّعة على هذه المعاهدة برفض أية أسلحة أو تجهيزات نووية تفجيرية، من أية جهـة كانت، بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تتعهد بعدم تصنيع الأسلحة الذرية والتجهيزات الذرية التفجيرية، كذلك تتعهـد بعـدم القيام بمحاولات لطلب المساعدة في صناعة هذه الأسلحة والمعدات من أي مكان».

وقد وقَّـع على هذه المعاهدة التي يؤكد البند الأوَّل

(١) كتب تادوش ياتسكوفسكي، مراسل وكالة الأنباء البولونية «باب» في القاهرة، وذلك في تقرير له في الثامن والعشرين من تموز /يوليو/ عام ١٩٨٠ يقول: «لقد سـهّـل التعاون في المجال النووي بين جنوب أفريقيا وإسرائيل على الموساد أمر البحث عن اليورانيوم بطريق غير شرعية».

منها، على عدم نقل الأسلحة المذكورة من قبل الدول التي تملكها لدولٍ أخرى لا تملكها، أكثر من مائة دولة .

إن عدم توقيع إسرائيل، التي رفعت شعار العدوان على راياتها على هذه المعاهدة، يبعث على القلق في الشرق الأوسط وخارجه .

خاتمة

أنكر دان آربل الذي يسكن الآن في إسرائيل، رداً على أسئلة الصحفيين وملاحقتهم له، وجود أية علاقة له في الماضي باليورانيوم. وعندما سُئِل عن اعترافاته أمام المحقق رافلو بخصوص السفينة «شيرزبرغ آ» أجاب: «النرويجيون يتمتعون بخيال واسع». كذلك الأمر تنكر الحكومة الإسرائيلية ودبلوماسيوها وجود أية علاقة لهم بقضية اليورانيوم، فقد صرح الناطق الرسمي باسم السفارة الإسرائيلية في واشنطن في كانون الأول / ديسمبر / من عام ١٩٧٨، قائلاً: «لا أحد يملك دليلاً على حيازة إسرائيل للسلاح النووي». ولا زالت «شيرزبرغ آ» تجول الآن في البحار تحت اسم KERYRA نسبة لاسم ابنة صاحب السفينة القبرصي الجديد.

وفي حزيران عام ١٩٧٧ ، مات فرانسيسكو سيرتوريو مدير شركة سايكا فجأة ، إثر سكتة قلبية ، وأكدت أسرته أن «أعصابه قتلته» ـــ على حد تعبيرهم ـــ وذلك نتيجة لفضيحة اليورانيوم . وقبل عدة أسابيع من موته أكد سيرتوريو لأحد الصحفيين ، بأنه كان يترقب قيام المركب بنقل اليورانيوم لجنوة ، بينما عاد في اليوم نفسه ليقول ، أنه لم يكن يعرف بأن اليورانيوم سينقل بواسطة السفينة المذكورة .

أما هربرت شولزن فقد أبدى قدراً أكبر من الهدوء ، إذ قال لمراسل صحيفة التايم ، بأنه لن يعلق على الأمور التي تتدخل فيها أجهزة الاستخبارات . كذلك تمَّ حل شركة أسمرة ، فأصبح شولزن مديراً لشركة باسم KOLLOID CHEMIE ، ولا زال يقطن الفيلا نفسها المزودَّة بالمسبح ، الذي استقبل فيه المدير القادم من بروكسل يوماً ما . والشيء الوحيد الذي تغير هناك هو تجهيز المسبح بآلة تُسبب الأمواج .

وعادت كلادينكوف إلى السويد ، بينما توجد الآن الفاتنة تامارا التي تحب بشغف إطلاق النار من مسدس

« بريتا » في مكان ما قرب البحر الأبيض المتوسط . وأنهى جوناثان أنغلبي ، الذي أطلق معها النار في ليلهامر ليقتل عامل المطعم البريء علاقاته بالاستخبارات ، ليعمل كتحرٍ خاص في مكتب أنشأه خاصة لذلك في تل أبيب .
أبيب .

وترك زفي زامير الموساد ، ليتسلم منصباً رفيعاً ، إنما هذه المرة في صناعة البناء وليس في النسيج .

وكما تؤكد الساندي تايمز ، فإن قائد فرقة الموت مايكل ، لم ينسحب بعد ، وهو الآن مسؤول عن العمليات السرية في الموساد ، وربما تكون عملية عام ١٩٧٩ من إبداعه أيضاً . وفيما يلي مقطع من مقال شيِّق للصحفيين الفرنسيين من طولون ، تمَّ نشره في صحيفة LE NOUVEL OBSERVATEUR .

« استعدت السيارات الشاحنة للانطلاق ، وتلقت طواقمها تعليمات محددة تقضي بوجوب التحرك في ليل الثامن من نيسان / ابريل / في جوٍّ من السرية التامة ، حيث كان يجب نقل المفاعلين النوويين تموز ١ و تموز ٢ من

LA SEYNE—SUR—MEV في فرنسا إلى العاصمة العراقية بغداد، وكانت قد انتهت عملية بناء هذين المفاعلين المتعاقد عليهما، بين العراق وفرنسا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩٧٥(*).

وفي مصانع التجهيزات النووية الواقعة في LA SEYNE—SUR—MER، أخذ العمال قبل أسبوع من ذلك، بإنهاء المراحل الأخيرة من العمل، فقاموا بتغليف الأجهزة المسماة «قلب المفاعل» بالأغطية البلاستيكية. وحزم التقنيون حقائبهم استعداداً للسفر إلى العراق ليشرفوا على تركيب القالب الرئيسي، الذي كان مقرراً نصبه على عمق أحد عشر متراً من سطح الأرض. وكان مدير المصانع يشعر بالارتياح، بعد أن أنقذه قرار صنع التجهيزات النووية يشعر الإفلاس. وبينما كان المفاعلان ينتظران نقلهما للعراق، بُدىء بصنع مفاعلات لصالح بلجيكا وألمانيا الغربية. والمعروف أن المصانع التي كلف بناؤها أسعاراً خيالية، تمَّ تحصينها ضد الهزات الأرضية، بحيث تتحمل ضغطاً يقدر

(*) التزم العراق عند تعاقده على المفاعلين مع فرنسا، باستعمالهما للأغراض السلمية.

بثلاثمائة طن على المتر المربع . ويعمل التقنيون هناك بقفازات ناصعة البياض .

وفي مساء الخامس من نيسان / ابريل / أغلق آخر عامل يخرج من المصنع، الباب بإحكام وذلك بواسطة تجهيزات أوتوماتيكية . وكان يجب الانتظار مدة اثنتين وسبعين ساعة .

وفي الساعة الثالثة صباحاً كان الظلام يسود منطقة المصنع، وكانت أبنية المصنع الثلاثة ذات اللون السماوي والأبيض والبرتقالي تلمع وسط الظلام، بأسطحتها البيضاء . ولم يكن من الصعب الوصول إلى المصانع، فقد كانت المصانع محاطة من طرفيها بميناء LA SEYNE—SUR—MER وبصف طويل من الأبنية، وكانت الزوارق ترسو قرابة الشاطىء . وبالطبع لا شيء أفضل من هذا الستار لمن يريد التسلل عن طريق البحر، وكان خط الحماية الوحيد على الأرض، هو حائط من الأحجار المكسرة ارتفاعه مائة وتسعون سنتمتر . ولم يكن هذا الحائط مزوداً بأية أسلاك شائكة ولا ببقايا زجاج مهشم . حتى إنه لم يكن هناك وجود لهذا الحائط في بعض الأمكنة .

وبالطبع كان الحراس يجولون في المنطقة، لكن من آن لآخر كانوا يقومون بهذه المهمة رفعاً للعتب. إذ قال مدير المصنع حول هذا الأمر: «لم نتعرض لأي حادثٍ طوال الثلاث عشرة سنة الماضية».

إلا أنه حصل شيء ما تلك الليلة، فقد قفز ثلاثة رجال عبر الحائط المذكور وركضوا مباشرةً نحو بناء التجهيزات النووية. وكانت نوافذ البناء على ارتفاع أربعة أمتار من الأرضِ وكانت المشكلة تتمثل في كيفية دخول المبنى. وبالطبع أسهل طريقة كانت بالدخول عبر الباب، والغريب أن ضيوف الليل هؤلاء، فتحوا الأبواب بالمفاتيح وقاموا بتعطيل أجهزة الإنذار وبذلك أصبحوا في الداخل. وكان الظلام دامساً، أما المفاعلات، فقد كانت مغلفة ومميزة بأربعة سلاسل من الأعداد، تحدد نوع وطبيعة كل مفاعل.

وبالقرب من المفاعلين العراقين كانت تقف تجهيزات خاصة بمحطة توليد كهرباء بلجيكية. وكان بعض المعدات مغلفاً وبعضها الآخر غير مغلّف. وكانت جميع المعدات مشابهة لبعضها إلا أن القادمين الثلاثة كانوا يعرفون تماماً المفاعلات المقصودة. فتوجهوا بسرعة نحو المفاعلات العراقية

واختاروا ثمانية أجزاء مهمة منها، وهذه الأجزاء كان مقدراً لها أن تشكل قلب المفاعل، إذ كان من المفروض أن توضع فيها صفائح من اليورانيوم، إضافة لصفائح معينة أخرى. وأخرج ضيوف الليل الثلاثة ثماني شحنات من المواد الشديدة الإنفجار. والمعروف أن الجيش يستعمل هذه المواد لتدمير الدبابات المصفحة. وقام المذكورون بتركيب جهاز تفجير مؤقت، معقد للغاية ودُقيق. ويبدو أنه كان لدى الرجال الوقت الكثير، كي يعملوا ويغادروا المبنى بهدوء.

وهكذا وقع انفجار هزَّ المبنى بعد الثالثة بدقائق، نتيجةً لانفجار العبوات الثماني، ووجد المختصون بعد ذلك بطاريات بقوة ٩ فولط كانت مهمتها شحن الصواعق. وتم تدمير المفاعلات المخصصة للعراق فقط بنسبة ٦٠٪ ويبدو أنه تم تدمير بعض الأجهزة المخصصة لألمانيا الغربية بطريق الصدفة. وعلى الفور قامت إدارة المصنع بإعلام الشرطة في طولون. ولوحظ أن المخابرات المضادة الفرنسية، هي التي أخذت على عاتقها مهمة التحقيق بالحادث نظراً لتعلق الأمر بمواد مشعة محظورة ـــ على حد تعبير المسؤول عن التحقيق.

وبالطبع لا أحد يصدِّق أن العملية جرت دون تخطيط، فقد قال أحد ضباط الشرطة الكبار، أن هذه العملية كانت منظمة ومنفذة بدقة، فمُنفذوها كانوا أخصائيين في مجال التجهيزات النووية وفي مجال المواد التفجيرية، فلم يتصرفوا بشكل عشوائي وإنما اختاروا مباشرة الأجهزة المطلوب نسفها. ولا شك في أنه كان لهم شركاء مهمين داخل وخارج المصنع.

لقد كان هذا عبارة عن عملية اغتيال سياسية، ولا شك أن هذا يذكر السادة القراء بأمر آخر. وأقصد قضية الزوارق الحربية التي تمت سرقتها من شيربورغ. إذ أن الأسلوب لا يختلف من حيث سرعة العمل والتنظيم والهدف السياسي في القضيتين؛ أي أن هذا يعتبر فضيحة تجسسية. وعندما نسأل أنفسنا الآن من هي الجهة المستفيدة من هذه العمليات؟ يكون الجواب دائماً: إسرائيل(*).

(*) لقد كتب تادوش ياتسكوفسكي، مراسل وكالة الأنباء البولونية «باب» في القاهرة عن هذه الفضيحة وذلك في الثامن والعشرين من تموز / يوليو / يقول:

«تشير الأنباء أن عملاء الموساد استطاعوا العبور لداخل المصنع بهدف تفكيك قلب المفاعل، لكن ضيق الوقت أجبرهم على نسف التجهيزات

ونضيف، أنه في الأعوام من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٩ وقعت عدة حوادث نهب في أربعة عشر مركزاً نووياً كبيراً في أوربة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي نسرد بعضها:

في الثامن عشر من تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩٦٦ تمت سرقة عشرين وعاء من اليورانيوم من محطة توليد كهربائية نووية في برادويل الواقعة في بريطانيا. وفي آذار / مارس / من عام ١٩٧١ سُرِقَ أيضاً خمسة أوعية من اليورانيوم من مصانع الوقود النووي في سبرينغفيلد الواقعة أيضاً في بريطانيا. وفي التاسع من آذار / مارس / عام ١٩٧٧ اختفى ستون كيلو غراماً من الوثائق والمخططات المتعلقة بالمفاعل SYPES–PHENIX وذلك في مدينة ليون الفرنسية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية اختفى خلال العشر سنوات الماضية مائة وعشرون كيلو غراماً من اليورانيوم المصنَّع خاصة للغوصات. وقد نشرت معظم هذه المعلومات في الصحافة الأمريكية في تشرين الأول / أكتوبر / عام ١٩٧٩.

والحرب، ولم تفصح الشرطة الفرنسية عن أبعاد هذه العملية، ولا شك أنه تمَّ تأخير هذه الصفقة لمدة سنتين».

من الذي قام بعمليات السطو هذه؟ ... ربما يكون باستطاعتهم في الموساد الإجابة على هذا السؤال .

الفهرس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

الفصل الثامن عشر

خديعة المائة عام: جرائم المخابرات الإسرائيلية منذ نشوئها حتى الثمانينا
تأليف اندحيه برونياربك ؛ ــ ترجمة نديم اليافي. ــ ط. ١. ــ دمشق:
طلاس، ١٩٨٧. ــ ٣٨٣ ص ؛ ١٧ سم.

١ ــ ٣٢٧٫٥٦٤ ب ر و خ ٢ ــ ٣٥٣٫٣٠٩٥٦٤ ب
ح ٣ ــ العنوان ٤ ــ برونياربك ٥ ــ اليافي

رقم الإيداع ٣٢٦ / ٣ / ١٩٨٧

رقم الاصدار ٢٦٣

JAL
مطبعة العجلوني



هذا الكتاب

يتميز عن سواه من الكتب التي تستعرض إرهاب جهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) ، بأنه جمع معظم ما نشر حول نشاط هذه المؤسسة ، منذ نشوئها حتى الثمانينيات ، مع تحليلها وترتيبها بشكل يكشف، حقيقة الإرهاب الاسرائيلي وأساليبه .

كما يتعرض هذا الكتاب ، بشكل رئيسي ، لحقيقة وجود الأسلحة النووية لدى اسرائيل ، ويكشف النقاب عن تعاون أجهزة الاستخبارات الغربية مع العدو الصهيوني بهذا الصدد .

كما يتميز الكتاب بالأسلوب الموضوعي المنطقي في تحليل الأمور وربط بعضها ببعضها الآخر بحيث تتضح النيات والأهداف والنتائج لمجمل الأعمال .

